السلاح النووي

بين الردع والخطر

برونو تيرتري



ترجمة:
عبد الهادي الإدريسي

السّلاح النَّوَوي

بين الردع والخطر

برونو تيرتري

ketab.me

ترجمة :عبد الهادي الإدريسي

مراجعة: د. فريد الزاهي

الطبعة الأولى 1432هـ 2011م

U264 .T4712 2011
Tertrais, Bruno
[L'arme nucleaire]

السلاح النووي / برونو تيرتري ؛ ترجمة عبد الهادي الإدريسي ؛ مراجعة د. فريد الزاهي.-ط.1.
- أبوظبي : هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، 2011.
ص180 : 13.5×19 سم.

ترجمة كتاب: L'arme nucleaire

تدمك: 978-9948-01-844-5

1. الأسلحة الذرية. 2. القنابل الهيدروجينية.

أ. إدريسي، عبد الهادي. ب. زاهي، فريد. ج.العنوان.

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الفرنسي:
Bruno Tertrais
L'arme nucléaire

كلمة
KALIMA
www.kalima.ae

ص.ب: 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 468 6314 2 971+ فاكس: 462 6314 2 971+

أبوظبي للثقافة والتراث
ABU DHABI CULTURE & HERITAGE
www.adach.ae

ص.ب: 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 300 6215 2 971+ فاكس: 059 6336 2 971+

الفهرس

مقدمة

لقد جاء السلاح النووي بقطيعة تاريخية عميقة؛ فالقنبلة التي ألقيت على هيروشيما لم تكن أكثر قوة من أغلب القنابل التي ألقاها الألمان على لندن خلال الحملة المعروفة باسم Blitz أو «البرق»، لكنها قتلت ضِعف ما كانت تقتله تلك القنابل التقليدية من الناس. تلك هي الثورة التي جاء بها السلاح النووي، متمثلة في قدرة التدمير الهائلة اللحظية المؤكَّدة التي تميّزه، ناهيك عن آثار أخرى كانت لا تزال إذَّاك مبهمةً غيرَ واضحة المعالم لدى عامة الناس، ونعني أخطار الإشعاعات.

لم تكن تلك أول مرة تجري فيها إبادة سكان مدينة من المدن، إذ إن للحلفاء سوابق عديدة في قصف التجمعات السكانية الكبرى، مثل دريسدن وطوكيو وغيرهما، لكنها كانت أول مرة يتعرض فيها مركز حضري لهجوم مباغت وشامل، باستخدام قنبلة أقوى ألف مرة من أقوى قنبلة مستعملة حتى يومذاك. ولما اجتمعت القنبلة النووية بالصاروخ العابر للقارات نتج عن ذلك القِران أن صارت مناطق العالم جميعا، ولأول مرة في تاريخ البشر، مهددة بالدمار الشامل.

يدخل السلاح النووي ضمن تسمية «أسلحة الدمار الشامل»، وهي تسمية صاغتها منظمة الأمم المتحدة في 1946، وتشمل كذلك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية.

بيد أن السلاح النووي يتميز عن غيره من الأسلحة من عدة وجوه، أولها الجانب القانوني، حيث إنه، وعلى خلاف غيره من أسلحة الدمار الشامل، لا يخضع لأي اتفاقية تحريم عامة ملزمة للجميع.

أما الجانب الثاني فتقني، حيث إن السلاح النووي هو الوحيد الذي يُحدث مفعولَ تدميرٍ شاملاً لا يستثني شيئاً، إذ يدمر في الآن ذاته البنيات التحتية والأجسام المادية (مثله في ذلك مثل المتفجرات التقليدية) والكائنات البشرية وغيرها من الأحياء (مثله مثل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية).

وأخيراً هناك الجانب الاستراتيجي، حيث إنه السلاح الوحيد الذي يُستخدم للردع، أي من أجل تفادي قيام الحرب.

كانت البداية الفعلية لقصة القنبلة النووية يوم الثاني من آب/ أغسطس 1939، برسالة كتبها ألبرت أينشتاين إلى الرئيس الأمريكي روزفلت يحذره فيها من خطر امتلاك ألمانيا النازية لسلاح يقوم على مبدأ الانشطار الذري. وقد جاء أول وصف دقيق لهذا المبدأ في المذكرة التي كتبها عالما الفيزياء البريطانيان فريش Frish وبيرلز Peierls في مارس/آذار 1940. أما مشروع مانهاتن الشهير (الذي جرى إنجازه انطلاقاً من 1942، في سرية تامة، تحت رعاية الجنرال ليسلي غروفز Leslie Groves، على يد روبرت أوبنهايمر Robert Oppenheimer

وفريقه) فقد أفضى في صبيحة السادس عشر من يوليو/تموز إلى تفجير تجريبي (هو المعروف باسم Trinity أو الثلاثية المقدسة) لقنبلة عرفت باسم Gadget أو «الأداة العجيبة»، وذلك قرب آلاموغوردو Alamogordo في ولاية نيومكسيكو، في مكان يدعى خوردانا ديل مويرتي Jordana del Muerte. وكانت قنبلةً من البلوتنيوم، بقوة تفجيرية تعادل واحداً وعشرين ألف طن، من النوع نفسه الذي سيجري إلقاوه على ناغازاكي خلال أيام قليلة بعد ذلك.(1)

واليوم، وبعد مرور أزيد من ستين عاماً على أحداث 1945، فإن الظلال التي ألقى بها السلاح النووي يومها على العلاقات الدولية لاتزال إلى اليوم قائمة كما كانت.

لقد جاءت صدمة اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 لتضع التهديد الإرهابي في مقدمة الانشغالات الأمنية، وعاد التطور التقني ليعطي للأسلحة المسماة تقليدية مكانة مركزية في الاستراتيجيات العسكرية.

بيد أن السلاح النووي يبقى ، بعد انقضاء ما يقارب العقدين على نهاية الحرب الباردة، حجر الزاوية في الأنظمة الدفاعية لدى البلدان

(1) كان النموذجان التجريبيان الأولان يحملان على التوالي اسمي Thin Man أي الرجل النحيف وFat Man أي الرجل السمين، وهما اسمان يرمزان، كما تقول الحكايات المتداولة، إلى روزفلت وتشرشل. أما القنبلة التي ألقيت على هيروشيما فكانت تحمل اسم Little Boy أو الصبي.

الغربية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل)، كما أنه أصبح يضطلع بدور هام في السياسة الأمنية في روسيا والصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية، وفي هذا ما يكفي للدلالة على مدى مقاومة هذا السلاح لتقلبات المحيط الاستراتيجي.

لقد كانت الغاية الأولى من صنع القنبلة النووية محاربة ألمانيا النازية، ثم استُعمِلت ضد الإمبراطورية اليابانية، وصارت بعد ذلك سلاحاً من المفترض به منعُ الدخول في حرب مع الاتحاد السوفييتي، ثم أضحى اليوم بمثابة تأمين مزدوج ضد مخاطر انتشار الأسلحة النووية ذاتها وضد عودة كل خطر كبير محتمل. وفي مقابل ذلك صار السلاح النووي بالنسبة إلى بلدان أخرى أداة سياسية لبسط النفوذ وبناء القوة وفرض الذات.

والخلاصة أن بريق السلاح النووي لا يزال أخاذاً لم ينطفئ، والمسائل المتعلقة بالذرة تقع اليوم في قلب نقاشات حامية.

ويحاول هذا الكتاب تقديم المفاتيح الضرورية لفهم هذه النقاشات؛ فهو يبدأ في الفصل الأول ببسط القول في تقنيات الأسلحة ومفعول كل منها، ثم في القواعد الضرورية لاستيعاب مفهوم الردع النووي (الفصل الثاني) وتفرعاته. بعد ذلك ينتقل (الفصل 3) إلى رسم صورة عن «الكوكب النووي»، محللاً أثر السلاح النووي في الساحة السياسية

الدولية، منتهياً (الفصل 4) بوصف الجهود المبذولة من أجل الحد من الخطر النووي، أي من أجل التحكم في التسلح ومحاربة انتشار الأسلحة النووية.[2]

(2) بعض أجزاء هذا الكتاب مستقاة من كتاب "فرنسا والردع النووي" La France et la dissuasion nucléaire للمؤلف نفسه، وهو كتاب نشر في 2007 من قبل "نشرة التوثيق الفرنسية" La Documentation française بدعم من "لجنة الإعلام والتواصل في مجال الدفاع" la Délégation à l'information et à la communication de la Défense (DICOD، والمؤلف يشكر الهيئتين معاً على إذنهما له بإعادة نشر الأجزاء المذكورة.

الفصل الأول
تقنية الوسائل النَّووية

I. تصنيع الأسلحة وطرائق عملها

1. تقنية الأسلحة النووية

منذ زمن طويل، لم تعد تركيبة قنبلة نووية انشطارية بدائية من نوع A خافية على عموم الناس، وبإمكان فريق من الفيزيائيين والمهندسين، حتى ولو كانوا غير ذوي تجربة، تصنيع واحدة منها، شريطة التوفر على المادة الأولية اللازمة، وهو ما يُعد العائق الأساس في هذا السبيل. وعلى عكس ذلك فإن الأسلحة النووية الحرارية، المعروفة بالحرف H (وهي القنابل الحديثة التي تجهز الجيوش الغربية، والتي تقوم على الانصهار لا الانشطار النووي) تُعَدُّ إنجازات علمية بالغة التعقيد والدقة.

تقوم الأسلحة النووية على استعمال المواد المعروفة باسم المواد الشَّطُورة fissiles أي القابلة للانشطار.(3) ويتعلق الأمر بعناصر من فصيلة الأكتينيات actinides، وبالخصوص نظير اليورانيوم 235 المعروف برمز

(3) تيح كل من المواد الفَلُوقة (أي القابلة للانفلاق) والمواد الشطورة التوصل إلى الانشطار، غير أن هذه الأخيرة وحدها تتيح الحصول على تفاعل متسلسل. أما المواد الخصبة فهي التي يمكن تحويلها للحصول على مادة شطورة، وأما المواد الصهورة fusibles فهي التي تتيح الانصهار.

U–235 ونظير البلوتنيوم 239 المعروف برمز Pu–239. والطاقة التي يحررها التفاعل المتسلسل تتولّد عن عملية قصف لنواة الذرة بواسطة النيوترونات، مما يؤدي إلى انشطار النواة وتحريرها لنيوترونات جديدة تنطلق بدورها لتقصف نوى أخرى وهكذا دواليك، وهذا هو السبب في إطلاق اسم «التفاعل المتسلسِل» على هذه العملية. وتتحصل المواد الشطورة من معالجة اليورانيوم، غير أن هناك طرقاً أخرى للحصول على قنبلة نووية: اليورانيوم المخصب والبلوتنيوم.

يتكون اليورانيوم الموجود في الطبيعة من 99.3 بالمائة من اليورانيوم 238 غير المشع ونسبة 0.7 بالمائة فقط من اليورانيوم 235، مما يستدعي معالجة المعدن الطبيعي من أجل زيادة نسبة النظير المشع فيه.

تبدأ العملية بتركيز المعدن على شكل عجين أصفر (ومن هنا اسمه الإنجليزي yellowcake أي «الكعكة الصفراء»)، يتكون من 80 بالمائة من أكسيد اليورانيوم U3O8، يخضع لسلسلة من المعالجات الكيميائية ليتحول إلى فلوريد رباعي لليورنيوم UF4. والنتيجة النهائية لعملية التحويل هذه تأتي على شكلِ مُرَكَّبٍ غازي يسمى الفلوريد السداسي لليورانيوم UF6، يخضع بدوره لسلسلة من عمليات التنقية تعرف باسم التخصيب، غايتها الحصول على أكبر تركيز ممكن من اليورانيوم 235.

وهناك طرق عديدة للتخصيب، غير أن أكثرها اليوم شيوعاً هي

طريقة الطرد الفائق ultra centrifugation في الطوْر الغازي، حيث يجري إدخال غاز UF6 في أجهزة طرد متدرجة يتولى الواحد منها بعد الآخر عزل النظيرين المعدنيين أحدهما عن الآخر، وهو ما يتيحه الفارق في الوزن بينهما. وأجهزة الطرد إياها عبارة عن آلات شديدة التعقيد والحساسية، يستدعي تصنيعها تقنيات عالية الدقة ومواد كبيرة المقاومة، ويتطلب تشغيلها استقراراً كبيراً على المستوى الفيزيائي، أي الأرض التي تقوم فوقها التجهيزات، والمستوى الكهربائي، أي مستوى التزويد بالطاقة الكهربائية.

عند هذه النقطة تتفرق السبل بين النووي المدني والنووي العسكري. فإذا كان المطلوب إنتاج محروق للمفاعلات النووية فإن العملية تتوقف عند بلوغ نسبة ثلاثة إلى خمسة بالمائة من اليورانيوم 235، وهو ما يعرف باسم اليورانيوم ضعيف التخصيب. لكن متى كان الغرض إنتاج سلاح نووي فإن مسلسل التنقية والتخصيب يتواصل حتى تجاوز نسبة تركيز اليورانيوم 235 عشرين بالمائة، وترتفع تلك النسبة حتى تناهز 93 بالمائة، لنحصل على يورانيوم عالي التخصيب. ولأسباب تقنية تكون هذه المرحلة الثانية أسرع من سابقتها، لأن أصعب المراحل وأطولها هي التي تبلغ بالتخصيب إلى نسبة 5 بالمائة، أما المضي إلى ما فوق ذلك فأسهل نسبياً.

والأسلحة المصنوعة من اليورانيوم عالي التخصيب قد تكون على ضربين. أما أولهما فيدعى بقنبلة التجميع gun type، حيث يقوم تفجير أوّلي بالجمع بين كتلتين من اليورانيوم عالي التخصيب، تصبح كتلتهما مجتمعتين أكبر من الكتلة الحرجة، مما يطلق عملية التفاعل المتسلسل. وتتيح هذه الطريقة الحصول على قنابل مأمونة، غير أن هذه القنابل تكون ثقيلة الوزن صعبة النقل نظراً إلى الكمية الكبيرة من المتفجرات اللازمة لتشغيلها. وأما الضرب الثاني من هذه الأسلحة، وهو الذي أصبح اليوم تقليدياً، فيعرفونه باسم القنابل الانكفائية implosion، حيث تكون المادة المعدنية مجمعة على شكل كرة، يجري تسليط ضغط عليها بواسطة سلسلة من التفجيراًت المتزامنة، مما يؤدي إلى جعل كتلة المعدن تتخطّى الكتلة الحرجة التي ينطلق عندها التفاعل المتسلسل، شريطة أن يكون هناك جهاز محفز يحقن سيلاً من النيوترونات في لحظة التفجير.(4)

وتبعاً لمستوى تعقيد الآلية ودقتها فإن الكمية اللازمة لإنتاج قنبلة بقوة خمسة عشر إلى عشرين ألف طن (أي ما يوازي قوة قنبلة هيروشيما) تتراوح بين خمسة كيلوغرامات وخمسين كيلوغراماً. وتقنية السلاح

(4) كانت محفزات الجيل الأول توضع في داخل القنبلة، وكانت تستعمل مزيجاً من معدني البولوتنيوم والبيريليوم، أما المحفزات الحديثة، وهي توضع خارج جسم القنبلة، فتعتمد على نظائر ثقيلة للهيدروجين، مثل الدوتريوم والتريتيوم.

الانكفائي تقنية معقدة تستدعي التحكم في عدد كبير من الضوابط المعيارية الدقيقة، وإذا كانت المبادئ الأولية قد أضحت اليوم معروفة لعامة الناس، فإن تصنيع القنبلة يتطلب قدراً كبيراً من التقنية (مثل قلب القنبلة الذي يجب أن يكون على شكل معين وبمقاييس مثالية)، مع مهارة لا تتأتى إلا عن سبيل التجربة. ولكي نضرب في ذلك مثالاً مبسطاً نقول إنه لا يكفي أن تطهو طبقاً وفق وصفةٍ وَضَعَها طباخٌ شهير كي تحصل في مطبخك على الطبق نفسه الذي يخرج من بين أيدي ذلك الطباخ!

أما الوسيلة الأخرى لتصنيع السلاح النووي فهي التي تقوم على البلوتنيوم، ورمزه Pu، وهي مادة لا تكاد توجد في الطبيعة أبداً، لكنها تنتج عن عملية تَحَوُّل نظير اليورانيوم U—238 تحت تأثير قصف بالنيوترونات. والبلوتنيوم عنصر ذو سلوك كيميائي وفيزيائي شديد الخصوصية، ومعالجته عمليةٌ في منتهى التعقيد والخطورة، وهم يحصلون عليه عبر إعادة معالجة قضبان الوقود المحروقة في بعض أنواع المُفاعلات النووية، أو عن طريق تسليط الإشعاعات على اليورانيوم الطبيعي. وتتيح سلسلةٌ من عمليات الفصل (أو إعادة المعالجة)، التي تجري عبر حمامات كيماوية متتالية، التفريقَ بين مختلف العناصر التي تُكَوِّن الوقودَ المعرض للإشعاع.

أما إنتاج بلوتنيوم ذي نوعية عسكرية، غنيٍّ بالنظير Pu–239 في حدود 93 بالمائة، فإنه يستدعي أن يكون الوقود المحروق صادراً عن مفاعلات خاصة تعمل بالغرافيت والغاز أو بالماء الثقيل، والتي تستعمل وقوداً لها اليورانيوم الطبيعي (غير المخصب)[5].

لأسباب فيزيائية معينة لا يمكن أن يُصنع من البلوتنيوم إلا القنابل الانكفائية، وللحصول على القدر نفسه من الطاقة نحتاج إلى قدر من البلوتنيوم يقلّ بثلاث مرات إلى خمس عما نحتاجه من اليورانيوم، بحيث لن يستدعي إنتاج قنبلة من صنف قنبلة هيروشيما سوى بضعة كيلوغرامات من المادة. والأسلحة النووية الحديثة (في البلدان الغربية وروسيا) من الصنف الانكفائي القائم على البلوتنيوم، لأن هذا النوع من التقنية هو الوحيد الذي يتيح صنع أسلحة خفيفة الوزن سهلة النقل نسبياً. وكما أسلفنا فإن الخاصيات الكيميائية والفيزيائية المتفردة التي تميز البلوتنيوم تجعل من معالجته أمراً بالغ الصعوبة.

هناك إذاً طرائق عدة للحصول على المواد الضرورية لتصنيع قنبلة نووية، والمسلسلات التصنيعية المدنية والعسكرية تلتقي في عدة مواضع وتفترق، غير أن المنشَآت الوحيدة التي يصح فيها القول إنها ذات طبيعة مزدوجة بالفعل هي منشآت تخصيب اليورانيوم، ومن هنا يُفهم الجدل الدائر حول منشأة ناتانز Natanz الإيرانية. أما المفاعلات العاملة بالماء

(5) يضطلع الغرافيت وكذا الماء الثقيل بوظيفة المعدّل، حيث يخففان من سرعة البروتونات.

الخفيف، والمخصصة لإنتاج الكهرباء، فليس بإمكانها إنتاج بلوتنيوم ذي نوعية عسكرية[6]. والوقود الذي يتعرض للإشعاع في هذه المفاعلات يحتوي على مقادير كبيرة جداً من النظير Pu–240 المعروف بميله الشديد إلى الانشطار التلقائي. ولئن كان من المستحيل صنع سلاح نووي من مثل هذه المادة، إلا أنها تتيح صنع قنبلة خطيرة غير مأمونة لكن بطاقة تفجيرية ضعيفة نسبياً. وبديهي أن هذا النوع من القنابل ليس هو ما تبحث الدول عنه. أما الجماعات الإرهابية فيتعيّن عليها من أجل ذلك لا الحصولُ على قضبان الوقود المعرض للإشعاع فحسبُ، بل وكذلك التوفرُ على وسائل إعادة المعالجة، والتمكن من العمل في محيط على درجة عالية من السُّمِّيَّة. وقِليلةٌ هي الدولُ التي توصّلت، بعد محاولات عدة، إلى تطوير أشكال من الأسلحة تكاد تعمل في استقلال تام عن نسبة النظائر في البلوتنيوم.

وقد اتَّبعت جل البرامج النووية الحديثة سريعاً طريق البلوتنيوم، فلم تتخلف عن الركب في ذلك المجال سوى بضع دولٍ عاقها نقصُ الوسائل المادية أو وقفت دونها حدود المنع التي رُسمت انطلاقاً من أواسط السبعينيات من القرن الماضي، فاتبعت طريقة اليورانيوم المخصّب،

(6) تطلق تسمية الماء الخفيف على الماء العادي المكون من ذرتي هيدروجين وذرة أكسجين H_2O تمييزاً له عن الماء الثقيل المكون من ذرتين من الدوتريوم وذرة من الأكسجين D_2O.

ونذكر من هذه الدول جنوب أفريقيا والعراق وباكستان وليبيا وغيرها.
أما الأسلحة النووية الحرارية فأكثر تعقيداً مما سبق بكثير، وتصنيعها ليس في متناول أي بلد نووي. وقد درج أصحاب الشأن على القول إنه إذا كان تصنيع السلاح النووي مسألةَ هندسةٍ تقنية بالأساس، فإن تصنيع سلاح نووي حراري مسألةٌ فيزيائية بالغة التعقيد صعبة الحل.

إن الانصهار هو الانشطار معكوساً، بحيث إن الطاقة، عوض أن تنجم عن انشطار نوى عناصر ثقيلة، تتولَّد عن انصهار واندماج نوى عناصر خفيفة، هي نظائر الهيدروجين. وباعتماد الكمية نفسها من المادة تحرر هذه الأسلحة عشرة أضعاف ما تحرره نظيرتها العاملة بالانشطار من طاقة.

هكذا، وبينما كانت أوائل الأسلحة النووية تطلق طاقة تُقدّر بعشرات الآلاف من الأطنان (كيلو طن) من مادة «تي إن تي» TNT المتفجرة، فإن بمقدور السلاح النووي الحراري أن يحرر طاقة تُقدّر بعشرات ملايين الأطنان (ميغا طن) من تلك المادة[7]. والانصهار هو ما يولد الطاقة التي تطلقها الشمس حرارة وضياءً، والتي تسعى البلدان الصناعية اليوم إلى التحكم فيها عبر برنامج «مفاعل البحث النووي الحراري الدولي» International Thermonuclear Research Reactor.

(7) إذا كانت العادة قد جرت بقياس قوة الانفجار بأطنان مادة "تي إن تي" TNT المتفجرة، فإنه من المفيد معرفة أن الكيلو طن النووي الواحد يعادل ألف مليار طاقة حرارية.

والوصفة النووية الحرارية تتكون من جزأين منفصلين على الأقل، أولهما قنبلة انشطارية يضطلع انفجارها بدور المحفز ، وثانيهما «طبقة قوة»، وهي مركَّب بالغ التعقيد يوجد في قلبه مزيج غازي (متكون عادة من الدوتريوم والليثيوم) يحدث في داخله الانصهار.

يجري الحديث كثيراً عن الدول التي بلغت «العتبة النووية» أو جاوزتها. لكن بين إطلاق برنامج نووي ذي غاية عسكرية (أو تحوُّل برنامج سلمي إلى برنامج عسكري)، وبين امتلاك قوة نووية ذات مصداقية، فإن مفهوم العتبة النووية ينطبق على مراحل عديدة مختلفة، انطلاقاً من الحصول على الكمية الكافية من المادة اللازمة لتصنيع سلاح واحد على الأقل، مروراً بتصنيع قنبلة تجريبية، فتحويلِ هذه إلى سلاح عسكري (عبر صنع قنبلة أو رأس نووية)، وأخيراً توفير نظام قادر على حمل القنبلة أو الرأس النوويين نحو أراضي العدو.

ويُعد القيام بتجربة نووية أهم المراحل جميعا من الناحية الرمزية، رغم أن بعض الدول النووية لم تقم أبداً بتجارب نووية (مثل إسرائيل، رسميا على الأقل)، وأن بعضها الآخر رغم تصنيعه نموذجاً تجريبياً لم ينتقل مباشرة إلى التصنيع العسكري (الهند مثالاً)، وأخيراً، أن بعضها لم يتمكن بعد من تصنيع شكل من السلاح ذي مصداقية (وهو دون شك حال كوريا الشمالية).

وقد استطاعت الدول الصناعية على مر الزمن الارتقاء بتقنيات تصنيع الأسلحة النووية، فتدرجت هذه الأخيرة منذ 1945 بين القنبلة الأمريكية المصغرة Mark—54 وهي من قوة لا تجاوز 0.01 كيلو طن[8]، وأطلق استخدامها بين سنوات 1961 و1971، وبين القنبلة الروسية الضخمة «تزار بومبا» Tsar Bomba التي صنعها أندري ساخاروف Andreï Sakharov وجرت تجربتها يوم 30 أكتوبر/تشرين الأول 1961، والتي بلغت قوتها ستين مليون طن. واليوم فإن الأسلحة الموضوعة في الخدمة أصبحت جميعها تنحصر ما بين بضعة آلاف من الأطنان وميغا طن واحد.

أما المخاوف التي يبديها بعض الناس من حين لآخر من انمحاء الحدود ما بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية، فلا محل لها، نظراً إلى الفارق الكبير ما بين قوتي السلاحين[9]. كما أنه ليس هناك من مشروع معروف يهدف إلى تصنيع سلاح نووي ذي طاقة تقارب

---

(8) جرى نشر هذه القنبلة على شكل أسلحة نووية استراتيجية وقنابل مدفعية مخصصة للمدفعيات النووية من صنف ديفي كروكيت Davy Crockett.

(9) تحتوي القنبلة التقليدية BLU-82 على حوالي ستة أطنان، أي 0.006 كيلو طن من المادة المتفجرة، وقنبلة MOAB (اختصارا لعبارة Massive Ordnance Air Blast)، تحتوي على نحر تسعة أطنان، أي 0.009 كيلو طن، وهذه المقاييس من الطاقة أدنى بمئات المرات من المقادير التي تحررها أضعف الأسلحة النووية، حيث تحرر القنبلة النووية الصغيرة B—61 مثلاً 0.3 كيلو طن، أي أكثر من ثلاثمائة طن من المادة المتفجرة.

طاقة الأسلحة التقليدية، أي بضعة أطنان فقط، وليس هناك من ضرورة تدعو إلى ذلك، إذ ما الداعي إلى تصنيع أسلحة نووية مشابهة للأسلحة التقليدية في حين أن هذه موجودة و«قابلة للاستعمال»؟!

انصبّت جهود تطوير الأسلحة النووية منذ 1945 على أمن هذه الأسلحة وأمانها ووزنها وحجمها ومفعولها. ومن الممكن اليوم زيادة القوة التفجيرية لقنبلة انشطارية عبر ما يعرف باسم ظاهرة التحميس exaltation، القائمة على إضافة مولد للنيوترونات يعمل بالدوتريوم والتريتيوم. كما أن وضع طبقات إضافية من المعادن الثقيلة (كالبيرليوم والتنغستين وغيرها) على شكل سدادة أو عاكس في قلب القنبلة يتيح الزيادة في قوة التفاعل النووي.

أما الأسلحة النووية الحرارية فيمكن زيادة قوتها عبر تغيير تركيبة طبقاتها المختلفة، مثل إضافة طبقة انشطارية إليها على سبيل المثال. وعلى العكس من ذلك فلتخفيض طاقة سلاح نووي دون تغيير تركيبته يمكن «تلفيقه» détimbrer عبر الاستعاضة عن جزء من المزيج الانصهاري بغاز خامل، أو «تنحيفه» dégaver عبر الاستعاضة عن طبقة من المادة الانشطارية بمادة خاملة، إلى غير ذلك من الوسائل. وهناك تقنيات أخرى يمكن استعمالها من أجل الرفع من نسبة الإشعاعات النيوترونية في السلاح (القنبلة النيوترونية)، مما يسمح بالخفض من طاقتها، كما

من الممكن نقص مفعول قنبلة معينة أو الزيادة فيه عبر تغيير ارتفاع نقطة الانفجار.

2. التجارب النووية

لقد أجري ما يفوق ألفي تفجير تجريبي في العالم منذ 1945، نصفها تقريباً أجرته الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان لهذه التجارب هدفان اثنان، أولهما بطبيعة الحال التحقق من فعالية الأسلحة المصنعة وفقاً لمعادلات المهندسين الرياضية وكذلك الاطمئنان على حال بعض المكونات بعد مضي سنوات على تصنيعها، وثانيهما إبراز المقدرة وإقامة الدليل على امتلاك قوة الردع. ثمة دولتان نوويتان فقط لم تعلنا قط عن انتمائهما إلى نادي الدول النووية هما جنوب أفريقيا، التي صنعت أسلحة من النوع «التجميعي» من صنف قنبلة هيروشيما، وهذه لا حاجة بها إلى تجريب لفرط ما هي معروفة ومأمونة، ثم إسرائيل، التي يبدو رغم ذلك أنها أجرت تجربة نووية في 1979 في المحيط الهندي.

أما آثار التجارب النووية في السكان وفي البيئة فهي مدار نقاشات بين الخبراء، وفي بعض الأحيان موضوع نزاعات قضائية. لقد أجرت أغلب الدول النووية تجاربها الأرضية في أماكن معزولة، وكان مفعول الإشعاعات في كل مرة ضعيفاً بفضل التشتت السريع للمكونات المشعة في جو الأرض. لكن في بعض الأحيان، وبسبب الإهمال أو الجهل

آنذاك بالظواهر المترتبة على تلك المحاولات، تعرض بعض السكان وحتى بعض الفرق العسكرية لجرعات خطيرة من الإشعاعات، وهذا ما حدث مثلاً في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، بل إن بعض السكان في هذا الأخير تأثروا أيضاً بالتلوث الكيماوي المرتبط بالتجارب. وعلى عكس ذلك، فإن التجارب تحت الأرض لا تُعرف لها في الأغلب آثار ضارة بالسكان ولا بالمحيط الحيوي، لأن القنابل التجريبية كانت كلها تفجّر في أوساط جيولوجية مستقرة كالبازلت مثلا. ويبدو أن ارتفاع أعداد حالات السرطان في الأماكن التي أُجريت فيها تجارب نووية ليس أعلى منه في غيره من الأماكن، مما يعني أن هذا الارتفاع لا يرتبط بالتجارب بل بتغير طرائق العيش وتطور الصناعات. أما ضحايا الحوادث النووية التي لا جدال فيها فلا شك أن بإمكانهم إقامة الدليل على وجود علاقة بين التعرض المفرط للإشعاع والإصابة ببعض الأنواع من الأمراض.

وقد وقعت التجارب النووية تحت طائلة المنع الدولي انطلاقاً من 1996 (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب). ومنذ ذلك التاريخ التزمت الغالبية العظمى من الدول النووية بالمنع، باستثناء دولتين هما باكستان وكوريا الشمالية، اللتين قامتا بتجربتين على التوالي في 1998 و2006. بيد أن الدول النووية جميعها أبقت على مراكز التجارب لديها فلم

تُفككها، باستثناء فرنسا التي أقدمت على ذلك.

في غياب التجارب يكون من المتعذر تصنيع أسلحة جديدة تمام الجِدة، ذلك أن معايير السلامة والأمان صارمة إلى درجةٍ لا يمكن أن يقبل معها أي رئيس دولة أو حكومة أن تعتمد قوة الردع عند بلاده على أسلحة غير مصادق عليها بالتجربة. ولذلك فإن استمرارية الأسلحة النووية الحديثة تقوم على أمرين اثنين، أولهما تصنيع أسلحة «متينة» أقل تعقيداً من سابقتها لكن أقدر منها على تحمُّل عوادي الزمن، وثانيهما استعمال وسائل «التمثيل» التي تتيح دراسة سلوك الأسلحة دون القيام بتجارب حقيقية، مثل النماذج المعلوماتية ووسائل التصوير بالأشعة السينية وكذا أشعة الليزر لدراسة ظواهر الانصهار.

3. مفعول الأسلحة النووية

ليس الإشعاعُ سوى مفعولٍ هامشي نسبياً لانفجار قنبلة نووية (حيث يمثل نسبة 15 بالمائة فقط من الطاقة المحررة)[10]. أما القوة التدميرية للقنابل النووية فتتأتى بالأساس من الجمع بين المفعول الميكانيكي المتمثل في الصدمة، والمفعول الحراري الناتج عن الحرارة الكبيرة المتولدة عن الانفجار. وحين أُسقِطت القنبلة الذرية على هيروشيما على سبيل

(10) قد تكون الآثار الإشعاعية المترتبة على الانصهار في قلب مفاعل نووي أكبر بكثير من تلك الناتجة عن انفجار قنبلة نووية.

المثال، كانت الحرائق هي السبب الأول في الوفيات. أما الآثار الإشعاعية فلا تكون خطيرة بالفعل إلا متى حدث الانفجار على مستوى سطح الأرض، حيث تنبَثُّ المكونات المشعة في الجو فتستنشقها الكائنات مع الهواء أو تبتلعها مع الأطعمة. بيْدَ أن هذه الطريقة ليست هي المعتمدة على وجه العموم، لأن إحداث التفجير على علوّ مرتفع هو الوحيد الذي يتيح إلحاق أكبر قدر من التدمير بالمباني ومنشآت البنيات التحتية. وعلى عكس ذلك، فقد يتطلب الأمر إحداث تفجير في أعماق الأرض من أجل تدمير أهداف مدفونة، وفي هذه الحال يجب أن تكون القنبلة قادرة على النفاذ عميقاً في الأرض من أجل تجنب انتشار الإشعاعات في الجو.

تُصنَّف الأهداف أصنافاً مختلفة حسب درجة مقاومة كل منها. وبعض الأهداف قد تبدو لأول وهلة سهلة التدمير، لكن يتبين أنها أشد ما تكون استعصاء، ومنها القواعد الجوية ومراكز الفرز وكذا السدود، التي يستدعي تدمير بعضها تفجيراً على علو منخفض جداً.

إن مفعول الأسلحة النووية أقل في واقع الأمر مما قد يحسب حاسب. وعلى سبيل المثال فإن قنبلة من قوة مائة كيلو طن لا تسبب دماراً شاملاً «إلا» في حدود دائرة قطرها نحو ثمانمائة متر. وهذا يعني أنه بالإمكان ضرب مراكز السلطة حتى لو كانت موجودة في مناطق عمرانية، دون

أن يكون ذلك مرادفاً لأضرار كبرى على مستوى أرواح السكان. لكن لا يغربنَّ عن ذهننا أن تفجير قنبلة من نوع قنبلة هيروشيما في مركز مدينة كبرى من مدن الغرب سيتسبب دون شك في سقوط عشرات الآلاف من القتلى.

كما أن هناك خطأً شائعاً يتمثل في القول إن مفعول قنبلة من قوة 150 كيلو طن مثلاً سيكون أكبر بعشر مرات من مفعول قنبلة هيروشيما التي من المعلوم أنها كانت بقوة 15 كيلو طن. والحق أن مفعول تلك أقوى من مفعول هذه بنحو مرتين فقط لا عشر مرات. كما أن مفعول قنبلة بقوة ميغا طن واحد أي مليون طن سيكون أقوى بعشر مرات فقط من قنبلة بقوة 10 كيلو طن وليس بألف مرة، وقِس على ذلك[11]. هذا ما جعل السباق نحو القنابل الأقوى مفعولاً في الخمسينيات من القرن الماضي ينتهي بسرعة.

4. التخطيط النووي

يقوم التخطيط النووي على احتساب عدد من الضوابط، ويتعلق الأمر عموماً بالحصول على نتائج على شكل نِسَبٍ مئوية للتدمير، واحتمالات نجاح السلاح في تحقيق تلك النسب. واعتباراً لهذه

(11) بما أن المفعول ينتشر في أبعاد الفضاء الثلاثة، فإن قوته تكون متناسبة تناسباً طردياً مع الجذر الثلاثي للطاقة المحررة.

المعطيات تقاس فعالية نظام حربي معين على أساس ثلاثة معايير مرتبطة بعضها ببعض، هي طاقة القنبلة ودقة النظام ومداه. والدقة والمدى مرتبطان ارتباطاً مباشراً، إذ كلما كان مدى سلاح معين بعيداً كان السلاح أقل دقة، اللهم إلا إذا كان يعتمد على نظام لتصحيح المسار[12]. وفي حال إطلاق سلاح من طائرة أو من غواصة تعتمد دقة الإصابة أيضاً يجب على الآلة الحاملة أن تكون قادرة على تحديد موقعها بدقة عند لحظة الإطلاق.

وذاك هو السر في كون الصواريخ أرض–أرض، ذات الموقع الثابت، قد عُرفت لزمن طويل بدقتها التي لا تضاهى. ولئن كان هامش الخطأ في أوائل الأسلحة النووية يتجاوز الكيلومترين إلى الثلاثة، فإن هذا الهامش في بعض الصواريخ الموضوعة في الخدمة اليوم في جيوش بعض الدول الغربية لا يتجاوز عشرة أمتار[13] . كما أن الدقة والطاقة مرتبطتان أيضاً، إذ كلما زادت دقة سلاح معين انخفضت بالتالي حاجته إلى الطاقة إذا كان المراد تَجَنُّبُ إحداث آثار جانبية. على أن هناك بعض الاستثناءات، ومنها أن يكون الهدف صغير المساحة لكن كبير المقاومة، مما يستدعي

(12) يستعملون اليوم بالأساس طريقتين لتصحيح المسار، هما التصحيح باعتماد مواقع النجوم والتصحيح بالأقمار الاصطناعية مثل نظام "جي بي إس" GPS وما إليه.

(13) تقاس الدقة بما يسمى الانزياح الدائري المحتمل، وهو شعاع الدائرة التي يُحتمل بنسبة خمسين بالمائة أن تقع القنبلة في داخلها.

في آن واحد تصويباً دقيقاً وقدرة تدمير كبيرة. ولهذا فإن الكلام عن سلاح «عالي الدقة» أو «ضعيف الطاقة» أحدِهما دون الآخر كلامٌ لا معنى له.

أما المعايير الأخرى التي تؤخذ في الحسبان فهي درجة أمان الأنظمة ومستوى الدفاع الممكن أن تجدها في طريقها. وعلى سبيل المثال فعند إطلاق صواريخ يؤخذ في الحسبان أن بعضها قد يخطئ هدفَه بسبب خلل في اشتغاله، وكذلك الحال عند التخطيط لغارة جوية، إذ يؤخذ بعين الاعتبار احتمال أن تصاب بعض الطائرات بنيران العدو ودفاعاته الجوية. وهذه المشكلة تُطرح بصفة خاصة أمام الأنظمة الدفاعية الجوية المضادة للصواريخ، كما حدث أيام الحرب الباردة خلال فترة مخططات القوى الغربية للقيام بضربة صاروخية محتملة ضد موسكو، إذ كان يتعيَّن الأخذ بعين الاعتبار أن عدداً كبيراً من الصواريخ لن يبلغ هدفه، لأن العاصمة السوفييتية كانت محاطة بسياج مزدوج من الصواريخ أرض-جو النووية. والنتيجة أنه من اللازم التوفر على هامش أمان يتيح التفوق العددي على الدفاعات عبر إغراقها بسيل من الصواريخ والمقذوفات الخادعة التي تجتذب إليها المقذوف الدفاعي لإخلاء الطريق أمام السلاح الهجومي.

والمفروض أن يتم تحديد الوسائل حسب المبدأ التالي: يجب أن

تعرف ما الذي تريد تهديده قبل أن تقيم له النظام الحربي المناسب. لكن في ميدان السلاح النووي كما في غيره تتحكم الإمكانات غالباً في الاستراتيجية. لذلك تأخذ التعليمات الصادرة عن السلطة السياسية في حسبانها الإمكانات التقنية المتاحة في لحظة معينة. كما أن تحديد الخيارات النووية يُدخِل في اعتباره قانون المردود المتناقص، إذ قد يحدث مثلاً أن تبلغ الأمور حداً تصبح معه الزيادة في أعداد الأسلحة المخصصة لهدف معين (كتدمير آلة العدو العسكرية أو نظامه الصناعي أو غير ذلك) غير ذات فائدة تذكر بالنظر إلى تكلفتها العالية.

ويتمثل التخطيط بالمعنى الدقيق في وقْفِ أسلحة بذاتها على أهداف معينة، وذلك بطريقة متزامنة أو، في حال ضربة شاملة واسعة، حسب تتابع معين من أجل تفادي مفعول «الإلغاء المتبادل» الذي يحدث في حال توجيه النار في وقت واحد صوب هدفين قريبين أحدهما من الآخر. كما يأخذ التخطيط بالاعتبار طبيعة المحيط الإقليمي ومخاطر تعريض أراضي دولة حليفة أو صديقة لتأثيرات غير مرغوب فيها.

كان السلاح النووي في بادئ الأمر يُعَدُّ وسيلةً للقصف الاستراتيجي كغيره من الوسائل. وأهداف المخططات الأمريكية الأولى كانت كلها أهدافاً عسكرية، وقد كان اختيار هيروشيما لإلقاء القنبلة عليها اعتباراً للوظيفة الهامة التي كانت المدينة تضطلع بها في النظام الدفاعي الياباني.

ومن أجل دوافع استراتيجية (جعل الحرب شيئاً غير معقول) وتقنية (اختراع القنبلة الهيدروجينية) تحولت الاستراتيجيات إلى «الضربات المضادة للمدن»، وتتمثل في ضمان إيقاع خسائر غير مقبولة في أراضي العدو عبر تدمير نسبة معينة من سكّانه ومن اقتصاده. بعد ذلك، وانطلاقاً من 1960، تفرعت أنواع المخططات لأسباب استراتيجية (تطور نظرية الردع إلى أشكال أرفع) وتقنية (تطور الدقة ووسائل التجسس)، فأعطت أهميةً أكبر لخيار الضربات ضد القوات النووية أو مراكز التحكم أو القواعد العسكرية أو شبكات النقل والاتصال.

يجري وضع المخططات تطبيقاً لتعليماتٍ سياسية مصادق عليها عادة من قِبل أعلى السلطات السياسية. وتميز القُوى النووية في غالب الأحيان بين التخطيط الدائم، الذي يتعلق بتهديد محتمل على المدى البعيد، والتخطيط الآني، الذي يستجيب لتهديد يظهر فجأة إثر أزمة معينة (أو ضربة نووية محدودة، يتم تعيين هدفها وقوتها وتوقيتها حسب طبيعة الأزمة). ووضع المخططات اليوم يمكن أن يتمّ في زمن قصير، شريطة التوفر على المعلومات الكافية (من قبيل تحديد الأهداف وتحديد مستوى مقاومتها ومستوى الدفاعات التي تحميها)، وذلك بفضل الأدوات المعلوماتية التي تتيح التوصل بسرعة إلى وضع مخطط للضربات المناسبة حسبما تستدعيه الظروف الطارئة.

II. تنظيم الترسانات النووية

1. الاشتباك والتحكم في القُوى

يفترض دخول القوى النووية ساحة المعركة وضعَ تلك القوى في حالة تأهّب أولاً. وحالة القوى النووية رهينة بالسياسة المتبعة من قِبل كل دولة. فلدى بعض الدول، ومنها الهند وباكستان، يبدو أن الشحنات النووية والصواريخ تكون في الحالات العادية مفصولةً بعضُها عن بعض، لكن أغلب الدول النووية تُبقي باستمرار على جزء من قواتها في حال تأهب قصوى تجنُّباً لأي ضربة محتملة قد تصيب قواتها الدفاعية أو الهجومية بالشلل. وتُقابل كلَّ درجة من درجات التهديد فترةٌ زمنية يستدعيها تفعيل القوى، بحيث كلما كان التهديد كبيراً كانت تلك الفترة قصيرة، حتى إنها لَتَكُوُن في بعض الحالات من بضع دقائق فحسب.

أما إذا تعلق الأمر بالاشتباك، فإن أغلب الدول تتوفر على شبكات لنقل المعلومات متعددة المصادر والموارد، تتيح نقل المعلومات المطلوبة بطرق متعددة، احتياطاً من كل احتمالٍ لِتَعَرُّضِ بعض تلك الطرق للتدمير أو للتشويش. ويتضمن الأمر في حد ذاته نوعين من المعلومات، أولها يتيح للقوى التأكد من السلطة التي تُصدر الأمر (أو «التحقق

من الاشتباك»)، وثانيها يتعلق بطبيعة الضربات المطلوبة (أو «التحقق من ملاءمة الاستعمال»). أما تنفيذ الأمر فيمر بالضرورة عبر شخصين مختلفين في كل مستوى من مستويات السلسلة، وهو ما يعرف باسم «قاعدة الرَّجُلين» two–man rule. أما طريقة «التفويض المسبق» التي كانت تعطي لقادة القوات المسلحة الحق في الضرب بالسلاح النووي، والتي كان العمل جارياً بها في أوائل أيام الحرب الباردة، فقد أصبحت اليوم في ذمة التاريخ، لأنها لا تضمن للسلطة السياسية السيطرة المطلقة على القوات. وقد تم في أغلب الدول النووية اتخاذ إجراءات وترتيبات تتيح للسلطة السياسية إعطاء الأمر بدخول القوات النووية المعركة حتى في حال تعرُّض مراكز التحكم للتدمير من قبل العدو.[14] ومن الممكن أيضاً أن تكون بعض الدول قد اتخذت إجراءات تتيح إطلاق الأسلحة النووية حتى في حال اختفاء القيادة السياسية، على إثر ضربة مفاجئة ضد العاصمة مثلاً، وذلك على شكل تفويض للقوات العسكرية باستخدام الأسلحة النووية.

وقد أحرزت تقنيات السلامة والأمان في المجال النووي من التقدم ما صار معه ممكناً ضمانُ أن لا تنفجر قنبلة نووية معينة إلا في ظروف

(14) الحقيبة الرئاسية الأمريكية، المعروفة باسم "كرة القدم"، تحوي على الخصوص كتيباً هو "الكتاب الأسود" الذي يقدم لائحة بالخيارات النووية الجاهزة والشفرات الخاصة التي تتيح التحكم في كل منها.

محددة بدقة، كأن يستحيلَ انفجارُها إلا على ارتفاع معين مثلاً. كما أن أنظمة التشفير الحديثة تضمن استحالة الحصول على انفجار دون إذن محدَّد من قبل القيادة السياسية. ويطلقون على هذه الأنظمة الأمنية في الولايات المتحدة اسم «بال» PAL اختصارا للعبارة الإنجليزية Permissive Action Link أو «رابط الإذن بالتحرك»، وهي في الأسلحة الحديثة جزء لا يتجزأ من القنبلة نفسها. لكن مثل هذه الأنظمة المتطورة تبقى لسوء الحظ وقفاً على الدول الصناعية. أما في الدول النووية الأخرى فإن السلامة النووية لا تزال تعتمد في جزء كبير منها على العنصر البشري.

2. حاملات القنبلة النووية

كانت الطائرات القاذفة أولى حاملات للقنابل النووية، أما في الوقت الحالي فإن الصواريخ البالستية هي التي تحمل الغالبية العظمى من القنابل الموضوعة في الخدمة. وهناك 30 دولة عبر العالم لديها مثل هذه الصواريخ، لكن تسع عشرة من بينها لا تملك سوى صواريخ قصيرة المدى (أقل من ألف كيلومتر)، وحتى الساعة فإن الدول النووية الكبرى، أي الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة، هي الوحيدة التي تملك صواريخ عابرة للقارات، بمدى يجاوز 5500 كيلومتر.

لم يتم تطوير الصاروخ البالستي في أول الأمر من أجل القنبلة النووية، لكنه سيصبح مع مرور الزمن مرتبطاً بها ارتباطاً. وتعود أسباب نجاح هذا الصاروخ إلى الخواص التي يمتاز بها: فهو سهل التشغيل نسبياً ومأمون ولا يتطلب إطلاقه وقتاً طويلاً، ناهيك عن أنه ليس من السهل على العدو الاحتراز منه ولا تفاديه. وإذا كانت الصواريخ البالستية في العالم كله تنتمي إلى جدٍّ أكبر هو صاروخ V2 الألماني (الذي رُحِّل صانعوه بُعيد الحرب إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي)، فإن الانتشار الكبير لصواريخ «سكود» ذات المدى القصير، الذي تسبب فيه الاتحاد السوفييتي أيام الحرب الباردة، مسؤول بدرجة كبيرة عن تكاثر هذه الصواريخ اليوم. وعلى سبيل المثال فليست صواريخ نو-دونغ No-Dong الكورية الشمالية ولا غوري Ghauri الباكستانية ولا «شهاب» الإيرانية سوى نسخ معدلة عن صواريخ سكود السوفييتية، قام بتعديلها مهندسون روس وصينيون وكوريون شماليون. بيد أن بعض العناصر الهامة تبقى رغم ذلك وقفاً على الدول المتقدمة، ومنها على سبيل المثال تقنية الطبقات المتعدّدة التي تتيح بلوغ أهداف بعيدة، وكذلك استعمال الوقود الصلب الذي يحد من إمكان تدمير الصواريخ وهي في الجو، وتصغير القنابل، مما يتيح تحميل عدد كبير منها على حاملة واحدة.

وقد أقدمت القوتان العظميان بالفعل، خلال الستينيات من القرن الماضي، على تزويد صواريخهما البالستية برؤوس متعددة بلغت أربعة عشر رأساً للصاروخ الواحد، وهو ما أفضى، خلال السنوات الأخيرة من الحرب الباردة، إلى ازدياد كبير في أعداد ما تمتلكه الدولتان من مثل هذه الأسلحة.

لقد كان الجميع وقتها يتوقعون حدوث تطور كبير في الدفاعات المضادة للصواريخ، وهو ما يفسر جزئياً هذه الظاهرة، مثلما تفسرها أيضاً رغبة كل من الجانبين في التوصل إلى تطوير تقنيات التسديد، بما يمكّن من تهديد أهداف محددة دون الاضطرار من أجل ذلك إلى تدمير مدينة كاملة، لكن سبب الظاهرة كان داخلياً أيضاً، إذ سمح به التطور الذي جعل القنابل أصغر فأصغر حجما وأخفّ فأخفّ وزنا. وقد نتج عن ذلك تخفيضٌ في معدل طاقة القنابل، لكن أيضاً تَضَخُّمٌ في أعداد الأهداف الممكنة لدى كلا الدولتين العظميين. وهناك أنواع كثيرة من الرؤوس المتعددة، نذكر منها الرؤوس غير المستقلة المعروفة باسم MRV اختصاراً للعبارة الإنجليزية Multiple Reentry Vehicles أي «حاملة الرؤوس المخترقة المتعددة»، التي تسقط على الهدف «كوكبةً» واحدة، والتي تكمن قوتها في قدرتها على اختراق الدفاعات.

ونذكر أيضاً الرؤوس المستقلة، المعروفة باسم MARV اختصاراً

لعبارة MAnoeuvering Reentry Vehicles أو «حاملة الرؤوس المخترقة المناوِرة»، وهي مستقلة تمام الاستقلال بعضها عن بعض، لكنها غير موجودة إلا على الورق، لأن تحقيقها يتطلب موارد مالية باهظة. واليوم يتجه الجميع صوب الخفض من عدد الرؤوس التي يحملها كل صاروخ. تكون كل قنبلة في داخل «جسم مخترِق» باستطاعته اختراق الأجواء الأرضية السفلى بسرعة كبيرة جداً، وتكون الأجسام المخترقة وحمولتها من القنابل موضوعة في رأس الصاروخ، ومعها في العادة شحنة من المساعِدات على الاختراق، من قذائف فارغة وشهب تضليلية، يُرمى منها إلى جعل التصدي للصاروخ أكثر صعوبة.

خلال السبعينيات من القرن الماضي ظهرت طريقة الدفع المعروفة باسم «الطريقة الهوائية»، حيث تمضي الصواريخ على علو منخفض، حسب مسار أفقي أو يكاد يكون كذلك. وإذا كانت طريقة الدفع في هذه الصواريخ لا تسمح لها ببلوغ أهدافها عبر القارات، فإنها في مقابل ذلك تتميز باستعصائها على الدفاعات المضادة (شرط أن تكون سرعتها أكبر من سرعة الصوت)، وبإمكانية إطلاقها من كل أنواع المنصات، وكذلك بدقتها في الإصابة. وتصنيع هذا النوع من الصواريخ ليس سهلاً ولا هو في متناول الدول جميعاً، غير أن إقدام بعض الدول (مثل الصين وأوكرانيا وغيرها) على تصديرها أفضى إلى انتشارها انتشاراً كبيراً.

طورت أغلب الدول النووية «ثلاثية» من الوسائل النووية تقوم على ثلاثة مكونات: جو–أرض، وأرض–أرض، وبحر–أرض. أما الأولى فتتميز بمرونتها الكبيرة وإمكان حملها على حاملات ذات قدرة مزدوجة، تقليدية ونووية. وأما الثانية فيمكن تشغيلها بسرعة، انطلاقاً من التراب الوطني، وهي بذلك تعبِّر بوضوح وباستمرار عن «حرمة» هذا التراب. وأما الثالثة فمِيزَتُها الخفاء عن أعين العدو، ومن ثَمَّ القدرة على اختراق دفاعاته. ويمكن أن تكون هذه الأخيرة على شكل صواريخ قصيرة المدى تحملها غواصات هجومية خاصة لتنفيذ ضربات محدودة، لكن في الغالب الأعم يتعلق الأمر بصواريخ بالستية تحملها غواصات قاذفة صواريخ، تعتمد عليها في أغلب الحالات قدرة الضرب الثانوية لدى بلد من البلدان. وتشتهر هذه الغواصات القاذفة بقدرتها الفائقة على الإفلات من ضربات العدو نظراً لصوتها المكتوم الذي يجعلها خَفِيَّة عن الكاشفات، بحكم أن مياه البحر تتميز بكونها وسطاً غير منسجم تكثر فيه الأصوات، علاوة على أن تلك القاذفات تختار في العادة مياهاً تتغير حرارتها تغييراً كبيراً أو مناطق يكثر فيها مرور السفن التجارية. وحتى يومنا هذا لا تزال مهمة الكشف عن قاذفات من هذا النوع عند مرورها بمكان معين أمراً في غاية الصعوبة، اللهم إلا إذا أسعَفَتْ في ذلك صدفةٌ أو ضربةُ حظ.

3. طبقات الأسلحة النووية

لا يزال بعض الناس يصنفون الأسلحة النووية صنفين، فيميزون بين ما هو «تكتيكي» منها وما هو «استراتيجي». والحق أن هذا التمييز لم يعد له اليوم من معنى. بل إن مفهوم السلاح التكتيكي طالما كان موضوعاً للجدل بين الخبراء وبين الحكومات أثناء الحرب الباردة، إذ ليس من السهل تحديد أين ينتهي مجال التكتيكي وأين يبدأ مجال الاستراتيجي، ولا ما إذا كان ينبغي تصنيف الأسلحة حسب قوتها أم حسب مداها أم حسب السلطة التي تتحكم فيها. والخلاصة أنه لا يوجد تعريف واحد للسلاح النووي التكتيكي يحظى بالقبول من لدن الجميع؛ فالطاقة المحررة ليست معياراً صائباً، بحكم أن القنابل النووية التي جرى نشرها في أوروبا أيام الحرب الباردة، والتي رُصدت غالبيتُها العظمى لتهديد قوى العدو العسكرية، كانت جلُّها تفوق قنبلة هيروشيما قوةً. بيد أن هناك معيارين موضوعيين يتيحان إقامة الفارق ما بين أنواع السلاح. أما أولهما فينبثق عن المفاوضات الأمريكية الروسية حول التحكم في الأسلحة، والتي كان موضوعها الوسائل الحربية التي يجاوز مداها 5500 كيلومتر، ويتحصّل منها أن كل سلاح يخرج عن هذا الصنف لا يُعَدُّ سلاحاً استراتيجيا. أما المعيار الثاني فيتعلق بمكان وجود القوات والأسلحة، حيث إن القوات المتمركزة على الأرض

خارج الحدود الوطنية غالباً ما تُدعى بالوسائل الاستعراضية. لكن حتى هذه التصنيفات الموضوعية لم تعد اليوم ذات معنى. فلم يعد هناك اليوم على وجه الأرض أي ميدان لمعركة نووية محتملة، اللهم إلا الحدود الهندية الباكستانية ربما، والأسلحة الوحيدة المنصوبة خارج أراضي الأوطان هي قنابل B–61 الأمريكية المتمركزة في أوربا. كما أن الترسانات النووية اليومَ أكثرُ مرونة منها في ما مضى، بحيث يمكن لضربة نووية محدودة أن تأتي من منصة إطلاق داخل الحدود الوطنية كما يمكن أن تأتي من غواصة قاذفة تجول في البحار[15]... كما أن الدول الغربية قد قامت بتدعيم مخزونها ومَركَزَتِه، بحيث لم تعد هناك أي أسلحة موضوعة رهن إشارة القيادات الإقليمية الداخلية. وأخيراً، وبعد مضي ستين سنة لم يُستعمل خلالها السلاح النووي مرة واحدة، فإن كل ضربة نووية ستكون بالضرورة ذات طابع استراتيجي بالمعنى الأول المستفاد من الكلمة، بحكم أنها ستُدخل تغييراً جذرياً على طبيعة الصراع.

لهذا السبب نَرى القوى النووية الغربية قد تخلت في السنوات الأخيرة عن كل إحالة على كلمات مثل «تكتيكي» و«ما قبل استراتيجي»

(15) القنبلة الأمريكية المخترقة B61–11 تُدعى أحيانا باسم mininuke دون أن يكون لهذه التسمية أي معنى رسمي، وهي ليست مطلقاً بالسلاح "التكتيكي"، إذ يمكن أن تكون قوة حمولتها المتفجرة مئات من الكيلو طن. ثم إن تسمية القنبلة الاستراتيجية تنطبق عليها بحكم أن حاملاتها، وهي الطائرات القاذفة B2، تدخل في إطار اتفاقيات START.

و«ما دون استراتيجي» و«غير استراتيجي». وقد صارت فرنسا منذ 1996 والمملكة المتحدة منذ 2000 تريان أنه ما من سلاح نووي ولا من استعمال لهذا السلاح إلا وهو بالضرورة ذو طابع استراتيجي. أما الولايات المتحدة فيبدو أنها تسير في الطريق ذاته، حيث إن تعابير من مثل «أسلحة تكتيكية» و«أسلحة قتالية» و«أسلحة استعراضية» وغيرها من التعابير التي لا يزال المعلقون يستعملونها، قد اختفت اليوم من معجم العقيدة العسكرية الأمريكية.

الفصل الثاني
مفهوم الردع النووي

I. مبدأ الردع

1. مفهوم الردع

إن مفهوم الرَّدع في حد ذاته جزء لا يتجزأ من طبيعة عيش المجتمعات البشرية، ويتعلق الأمر بمنع فعل عدواني معيّن عبر جعل الشخص أو الطرف الذي يُخشى منه ذلك يَفهم بأنه لن يجني من وراء فعله فائدة. وبذلك يكون الردع وسيلة لتفادي العدوان دون الاضطرار إلى استعمال القوة من أجل ذلك، تماماً كما هو حال الدبلوماسية والأمن الجماعي، إذ لا يتعلق الأمر بالدفع بفاعل معين إلى أن يقوم بفعلٍ معين عن طريق إقناعه بذلك أو إرغامه عليه، وإنما بالدفع به إلى عدم فعل شيء، كما لا يتعلق الأمر بعملية وقائية يراد منها شل قدرة العدو على العدوان، ولا بتعريضه لعملية عقاب رداً على عدوان، بل بتغيير مسلسل اتخاذ القرار لديه.

والردع في المجال العسكري ليس بالضرورة نووياً، إذ كان «الردع التقليدي» موجوداً منذ فجر التاريخ، وفي المثل الروماني si vis pacem, para bellum «إذا كنت تريد السلم فكن متأهباً

للحرب» خير دليل على ذلك، كما أن منطق الردع كان على ما يبدو حاضراً في الصراع بين الحلفاء ودول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية في ما تعلق بالأسلحة الكيماوية، حيث كان كل من الطرفين يخشى أن يرد عليه خصمه، إن هو استعمل تلك الأسلحة ولو على نطاق محدود، باستعمال واسع لها. بيدَ أن الردع قلَّما أفاد في منع الحروب على النطاق الواسع. وأما الردع النووي فيخص التهديدات الأكبر خطراً، وهو يفترض التوفيق ما بين إرادة سياسية وقدرة عسكرية، وكذلك جعل الخصم المفترض يدرك وجود الاثنتين. لقد قال أوسكار وايلد: إن الجمال إنما يوجد في عيني الناظر، وقد يَصدق المنطق نفسه على مفهوم الردع، إذ لا يهم ما لدى المدافع من وسائل بقدر ما يهم أن يعتقد مهاجمُه المفترض أنه يتوفر على تلك الوسائل.

وأكثر أشكال الرّدع شيوعاً هو المتمثل في تَوَعُّدِ الخصم المفترض بضربة عقابية موجعة في حال حدوث اعتداء من جانبه، وهو ما يسمونه الردع عن طريق الترهيب أو التخويف بالعقاب. وهذا النوع من الردع قديم قدم التاريخ، حتى إنه مذكور مرتين في سفر التكْوين من العهد القديم[16] ، كما أننا نجده في داخل الخلية الأسرية، حيث الطفل الذي يُهدَّد بالعقاب إن هو أساء فعلاً، وكذلك في المجتمع البشري، حيث

(16) المنع المتعلق بشجرة المعرفة (2؛ 15) والتهديد بعقاب كل من يتعرض لقابيل بسوء (4؛ 15)

تنتمي القوانين الجنائية في جزء منها إلى منطق الردع[17].

لم يتم اللقاء بين مفهوم الردع والسلاح النووي بعد ظهور هذا الأخير مباشرة، بل سبقت ذلك رؤى لأناس يستشرفون الغيب، إذ رأى عالم الفيزياء جوزيف روتبلات Joseph Rotblat منذ صيف 1939 أن الوسيلة الوحيدة الكفيلة بمنع ألمانيا من استخدام قنبلة نووية ضد الحلفاء هي تهديدها بإجراءات انتقامية بالسلاح نفسه. وفي مارس/آذار 1940 تحدثت مذكرة فريش–بّيرلز Frisch-Peierls عن إمكانية إقامة «تهديد مضادّ» نووي من جانب قوات الحلفاء. فما أن حلت سنة 1944 حتى كان العلماء في البلاد الحليفة للولايات المتحدة قد أدركوا جميعهم أن التهديد بردّ نووي من شأنه أن يَحمِل كلَّ عدو مفترض على الإحجام عن مهاجمة المدن الأمريكية.

وفي يونيو/حزيران 1945، قال العالم البريطاني هنري تيزارد Henry Tizard للقيادة العامة للقوات المسلحة البريطانية إن بإمكان السلاح النووي أن يمثل وسيلة «ردع» ضد كل عدوان عسكري. فلما كانت غداة هيروشيما لم يلبث الخبيران الاستراتيجيان راوول كاستيكس Raoul Castex في فرنسا وبرنارد برودي Bernard Brodie في الولايات

(17) يمكن أن نعود بأصل مفهوم الردع عبر التهديد إلى أشغال الفيلسوفين سيزار بيكاريا Cesare Beccaria وجيريمي بنتام Jeremy Bentham في أواخر القرن الثامن عشر. وكان بنتام يستعمل لفظة determent التي بقيت مستعملة حتى الخمسينيات من القرن الماضي.

المتحدة أن انتبها إلى التغير الكبير الذي كان فن الحرب مقبلاً عليه في العصر النووي. لكن الفكرة القائلة بأن السلاح النووي ينبغي أن ينحصر دوره في الردع فحسب لم تترسّخ إلا رويداً مع مرور الزمن؛ فخلال الخمسينيات من القرن الماضي كانت العقيدة العسكرية الأمريكية ترى أنه لا ينبغي أن يكون هناك فرق بين الأنظمة التقليدية والنووية، وحتى بعد ذلك بعشرين عاماً كانت فكرة استعمال السلاح النووي مع التقليدي جنباً إلى جنب فكرة غير مستبعَدة في الأوساط الحكومية الأمريكية والسوفييتية. أما اليوم فلم يعد الأمر كذلك، والمحلّلون أو رجال السياسة الذين يدافعون اليوم في الغرب عن نظريات «استعمالية» قِلّةٌ مهمشة لا يقام لها وزن.

2.عناصر الردع

يتمثل أول عنصر من عناصر الرّدع في التوفر على قدرة نووية ضاربة جاهزة وموثوق بها، ويجب أن يكون تفعيل تلك القوات ممكناً في زمن مناسب لتطور الأزمة التي يتعيّن مواجهتها، وإلا فإن سلاحاً نووياً غير جاهز للاستعمال في الوقت المناسب لن يفيد أصحابه في حال تعرضهم لهجوم مباغت. ويجب أن يكون السلاح النووي قادرا، أياً كانت الظروف، على إيقاع قدر كاف من الضرر لجعل العدو يُحجم عن الهجوم. ويقتضي ذلك التوفر على حاملات فعالة وقادرة على

بلوغ المدى المطلوب ومؤمَّنة ولو جزئياً ضد كل ضربة محتملة، وقنابل نووية مأمونة ومؤكّدة الاشتغال، ووسائل اتصال مناسبة بين القيادة والقوات.

وأما العنصر الثاني من عناصر الردع فيتمثل في وجود إرادة سياسية معلَنة في اللجوء إلى استعمال السلاح النووي في حال تعرُّض البلاد لاعتداء. وفي هذا المجال يتفوق الحكام الديكتاتوريون على الذين يحكمون بلاداً ديمقراطية، لأن هؤلاء بحكم طبيعة السلطة عندهم يكونون مجبرين على الاستشارة والإنصات، مع ما يعنيه ذلك، في حال حدوث أزمة، من إمكان أن يثنيهم مستشاروهم عن استعمال السلاح النووي، وهو ما من شأنه أن يمثل نقطة ضعف في نظام الردع. بيد أن هذا التفوق لا يعدو أن يكون صورياً، إذ إن سلطة استعمال السلاح النووي تكون في البلاد الديمقراطية في يد شخص واحد، في حين أن طبيعة نسق صنع القرار في ظل الأنظمة التحكمية تكون في الغالب جماعية، مثلما كان عليه الحال مثلاً في الاتحاد السوفيتي السابق والصين الشعبية.

ويمكن تصوير قوة الرّدع لدى بلد معين بصفتها حاصل الجمع بين هذين العنصرين اللذين يتكاملان في ما بينهما، بمعنى أنه حتى حين تكون الإرادة قوية والقدرة محدودة، أو عكس ذلك، فإن الردع يبقى رغم

كل شيء قائماً. وهذا لا يعني مطلقاً أن العنصرين متساويان لا يفضل أحدهما الآخر؛ فلا جدال في أن وجود قوة عسكرية ظاهرة للعيان يكفي لجعل الخصم يحسب ألف حساب قبل التفكير في شن اعتداء، في حين أن الخُطب الرنانة غير المستندة إلى قوة حقيقية لن تكون لها أية مصداقية. وهذا ما يدعونه بمفهوم الردع الواقعي، إذ إن التوفر على الوسائل النووية قد يكفي لوحده لضمان الرّدع. وقد اقترح هذا المفهومَ ماك جورج بوندي Bundy McGeorge مستشار الرئيس كيِندي، وهو يستعيد فيه، مع إدخال التغييرات اللازمة، تقنية محاكم التفتيش في إسبانيا المسيحية، حيث كانوا يعرضون وسائل التعذيب على الضحايا لانتزاع الاعترافات منهم. ولعل إسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة التي تعتمد نظامَ الردع الواقعي، بحكم أنها لا تفصح بشيء عن عقيدتها العسكرية ولا عن وسائلها النووية.

لكن الزوج المتكون من الإرادة والمقدرة ليس كافياً، إذ يتعين بالإضافة إلى ذلك أن يعلم الخصم المفترض بوجودهما معاً، وأن يكون على علم بطبيعة المصالح التي تدافع عنها القوات النووية. لذلك يفترض مبدأ الردع تبليغ كل هذه العناصر والتأكد من أنها مفهومة جيداً، وهذا النوع من التواصل يتم عبر الخطابات السياسية والوثائق الرسمية، كما يمكن أن يتم بطريقة سرية عبر قنوات معينة، وبخاصة في أوقات

الأزمات. ويبقى من الضروري إلى ذلك أن تكون الوسائل الحربية المعتمدة في الردع جلية منظورة إلى درجة معينة.

كما ينبغي أن يكون الخصم المفترض قادراً على القيام بعملية حسابية منطقية يستنتج منها مقدار الخسارة التي عليه أن يتوقعها إن هو أقدم على الهجوم؛ وبتعبير آخر، أن يتبين له أن الغنيمة في السلامة.

والحق أن المشكل ليس في المنطق في حد ذاته، لأنه ما من رئيس دولة، أياً كان النظام السياسي الذي يحكم وِفقه، يمكنه البقاء في السلطة دون أن يتمتع بالقدرة على إجراء الحسابات السياسية. وفي هذا الصدد فإن الفكرة التي تتحدث عن ردع القوي للمجنون لا أساس لها من الصحة. ما ينبغي قبل كل شيء آخر هو أن يستوي المنطق بين المهاجم المفترض والمدافع المفترض. فإذا لم يتأتَّ ذلك تَعَيَّنَ على هذا الأخير أن يكون على بيِّنة من المرجعيات الثقافية الخاصة بخصمه المفترض وكذلك استراتيجيته الثقافية، والقيام بتحليل المعطيات المتعلقة بها من أجل الإفادة منها في تحديد الأهداف التي ينبغي التركيز عليها.

كما ينبغي من جهة المدافع ألا يُنظر إلى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء بصفته رجلاً أعقل من أن يلجأ إلى السلاح النووي متى اقتضت الظروف ذلك.

وما يحدث هو أنه من المتعذر تحديد ما إذا كان عزم الدول الغربية

على الرد بالسلاح النووي في حال التعرض لهجوم كبير شيئاً مفهوماً من قِبل خصومها المفترضين. فالديمقراطيات الغربية غالبا ما يُنظر إليها على أنها ضعيفة بحيث لن تستطيع الإقدام أبداً على استعمال القوة العسكرية دفاعاً عن مصالحها. وقد تقدم المحلل الأمريكي توماس شيلنغ Shelling Thomas منذ 1960 بفكرة مؤداها أن قسطاً معيناً من اللامنطق الظاهري قد يسهم في الرّدع، وهو ما دعاه «منطق اللامنطق».

إن الردع يقوم على مزيج يجمع في دقة ومهارة بين الشك واليقين، وطريقة المزج بين الاثنين هي القاعدة التي تقوم عليها الاستراتيجيات النووية.

3. الاستراتيجية النووية

غالباً ما يحرص أولو الأمر على جعل الأهداف التي تتهدّدها الأسلحة النووية معروفةً للعموم، وذلك من أجل إعطاء مزيد من المصداقية للردع. أما الخطط المتعلقة باستعمال تلك الأسلحة فيبقونها طيَّ الكتمان، وبذلك لا يساهم وجودها في الردع إلا بطريقة غير مباشرة، إذ تتيح التأكيد على كون السلطات السياسية والعسكرية واثقة بقدرة الردع التي تتمتع بها البلاد، وهو ما يجب أن تعبر عنه إرادتها المعلنة في الدفاع عن بلادها. ولا شيء يمنع بعد هذا من أن يكون هنالك فارقٌ بين الخطاب العقائدي وبين المخطط المقام على أرض الواقع،

مثلما لاحظ ذلك الأمريكي بول نايتز Nitze Paul. وقد يحدث ألا يكون هذا الفارق مقصوداً، إذ قد تنقضي سنوات عديدة قبل أن تجد التعليمات السياسية طريقها إلى التنفيذ... وهذا ما حصل على وجه الخصوص في تطورات العقيدة الاستراتيجية الأمريكية انطلاقاً من الستينيات من القرن الماضي.

ويمكن أن يفيد الردع النووي في مواجهة ثلاثة أنواع من التهديدات الكبرى:

أ- **الهجوم النووي**: منذ الخمسينيات من القرن الماضي كان الدور الأساس المنوط بالسلاح النووي لدى الدول التي تمتلك هذه المقدرة هو منع وقوع أي هجوم أو ابتزاز نووي ضدها. وهذا الدور يبدو جلياً في العقيدة العسكرية لكل الدول النووية، وإن على مستويات مختلفة.

ب- **العدوان التقليدي**: بالنسبة إلى أغلب الدول النووية، يجب أن يضمن السلاح النووي أيضاً ردع كل عدوان كبير كيفما كانت طبيعته. بذلك تكون إحدى الوظائف الاستراتيجية المألوفة للسلاح النووي هي تفادي التعرض لهجوم من قبل خصم أكبر قوة يستعمل أسلحة تقليدية. وقد كانت هذه الوظيفة، بالنسبة إلى دول مثل فرنسا والهند وحتى كوريا الشمالية، ذات أهمية تاريخية قصوى، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدول التي ليس لها «بعد استراتيجي» في

مواجهة خصوم أكبر منها قوة، مثلما هو شأن إسرائيل أو باكستان. أما الصين وروسيا، فإن السلاح النووي يمثل لها ورقة رابحة في مواجهة التفوق الأمريكي. ويمكن الحديث فيما تعلق بهذه الدول عن وظيفة للسلاح النووي بصفته «الملاذ الأخير» في حال التعرض للهزيمة في مواجهة تقليدية.

ث- **استعمال أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل:** مع تنامي الوعي بمخاطر انتشار ما يعرف باسم أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً منذ حرب الخليج الأولى في 1991، أصبحت استراتيجية الردع تأخذ بالحسبان أكثر مما مضى فرضيةَ حدوث هجوم أو تهديدٍ بالهجوم بأسلحة بيولوجية أو كيماوية أو إشعاعية، أو حتى بصواريخ بالسِّتية تحمل شحنات تقليدية، ضد مصالحها الكبرى. أجل ليس هناك بطبيعة الحال دولة واحدة تصرح علانية بأن كل استعمال لمثل هذه الأسلحة سيستوجب من جانبها ردّا نووياً. ولو صرحت دولة بذلك لما كان لتصريحها كبيرُ مصداقية. فالمعلوم أن الردع النووي لا يشمل سوى التهديدات الخطيرة على مستوى الدول، انطلاقاً من عتبة معينة تحددها السلطة السياسية.

قد تتغير تراتُبية هذه الوظائف حسب تطور السياق السياسي والعسكري. إن دولاً مثل فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل، أدركت

من خلال التطورات التي حدثت خلال السنوات العشرين الماضية أن كل مصداقية عن سيناريو للهجوم التقليدي قد انتفت أو كادت تنتفي. والأمر على عكس ذلك في ما يتعلق بروسيا والصين، حيث تَوَلَّدَ عن التفوق الغربي نقاش حول فائدة الردع النووي في إطار مواجهة تقليدية مع الولايات المتحدة أو حلف شمال الأطلسي، وهو نقاش غذّته حرب الخليج الأولى في 1991 والتدخل في كوسوفو في 1999 واجتياح العراق في 2003.

والعتبة النووية، المفروض أن تستعمل الدول النووية عندها سلاحها النووي، مبهمة غامضة بطبيعتها[18]. ولئن كان من الواضح أن هجوماً نووياً على الأراضي الوطنية سيلقى رداً نووياً مثله، فإن الأمور لا تبقى بالوضوح نفسه متى انخفض مستوى التهديد إلى ما دون ذلك. هل يمكن أن يدفع هجوم بيولوجي أو كيماوي ضد قوات عسكرية خارج التراب الوطني إلى القيام بردّ نووي؟ هل من شأن ظهور شبح الهزيمة في حرب تقليدية في الأفق أن يدفع برئيس دولة نووية إلى تَخَطِّي تلك العتبة؟ هل يشمل الردع النووي أيضاً تهديداً بضربة بصواريخ بالسْتية تحمل رؤوساً تقليدية تطال التراب الوطني؟ ليس هناك بطبيعة الحال جواب لهذه الأسئلة، لأن لكل دولة خياراتها الخاصة، وهي خيارات

(18) يمكن أن يحيل تعبير "العتبة النووية" على مسألتين مختلفتين: بلوغ برنامجٍ نووي عسكري معين مرحلة الاكتمال، وعتبة المصالح التي يشملها الردع النووي.

قد تتطور وتتغير مع مرور الزمن واختلاف الظروف، ناهيك عن أنَّ من منطق الردع ذاته ألا يكون المرء واضحاً تمام الوضوح فيما تعلق بهذه النقطة، وإلا أتاح للعدو المفترض أن يقيم حسابات الربح والخسارة ويكونَ على علم مسبق بالمخاطر الناجمة أو غير الناجمة عن هذا المستوى أو ذاك من العدوان... ذلك ما يجعل دولاً كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة تلجأ منذ نهاية الحرب الباردة إلى تعابير من مثل «الردّ المتناسب» و«الرد المدمّر» في حال تعرضها لهجوم كيماوي أو بيولوجي. واستكمالاً لهذا التسلسل المنطقي راحوا يتفنَّنون في تنويع أساليب التهديد الردعي.

ففي 1991، هددت الدولتان العراق بتغيير نظام الحكم فيه إن أقدمت حكومته على استعمال السلاح الكيماوي. فلما كانت سنة 2003 ، لم يعد هذا التهديد ذا جدوى بحكم أن الهدف المعلن كان هو الإطاحة بالنظام، فجعل الحلفاء قبل انطلاق العمليات يهدّدون علنياً كل من سيستعمل السلاح الكيماوي ضدهم بأنهم سيحاسبونه باعتباره مسؤولا بصفة شخصية عن ذلك.

وقد مكن التفكير الأوربي في الاستراتيجية النووية، منذ الخمسينيات من القرن الماضي، من الخروج بصنوف عديدة من التفريعات المذهبية وفنون استعمال السلاح النووي. هكذا نجد في أسفل سلّم التصعيد

التقليدي خيار الاستعراض غير المصحوب باستعمال حقيقي للسلاح ولا بمفعول عسكري. كان هذا هو خيار العلماء الأمريكيين الذين استشارهم الرئيس هاري ترومان في مسألة وضع حد للحرب مع اليابان، وكان من بين التنْويعات المطروحة استعمال ما يعرف باسم التحفيز المغناطيسي على علُوٍّ مرتفع، الذي يتيح شَلَّ قدرة الخصم عبر تحييد أنظمته الإلكترونية. ثم جاء بعد ذلك خيار استعمال السلاح النووي استعمالاً محدوداً أو انتقائيا يستهدف ميدانَ معركةٍ أو هدفاً فوق أراضي الخصم، من أجل وضع حد للصراع دون الاضطرار إلى الحدود القصوى، مع إمكانية مواصلة ذلك عبر القصف النووي المكثف لميدان العمليات وتجهيزات العدو العسكرية.

فوق هذه الدرجة نجد مفهوم الضربة التي تستهدف القوات النووية لدى الخصم، أي الضربة المضادة، ويعرفونها أيضاً باسم «الاستباق».[19] وهناك خيارات مختلفة في هذا الباب، منها على سبيل المثال استهداف القوات التقليدية، وأخيراً، في نهاية المطاف، هناك استهداف البنيات التحتية المدنية، وهو في الغالب لا يأتي إلا على إثر هجوم من الخصم، ولذلك يعرفونه باسم «ردّ الضربة».

---

(19) يجب التميز ما بين مفهومي "الاستباق" first strike و"السبق إلى الاستعمال" first use؛ فالسبق إلى الاستعمال قد يأتي على شكل ضربة وقائية وإن يكن هناك عدد من التنويعات الممكنة، كما أن الاستباق قد يأتي بعد سبق إلى الاستعمال محدود في مسرح للعمليات.

ولا تُعَدُّ علاقة الردع القائمة بين طرفين علاقةً مستقرة إلا حين يتوفر كل منهما على ما يسمونه «قدرة محمية على رد الضربة» secure second—strike capability[20]. أما الفكرة التي مؤداها أن الأمر يتعلق بحدّ مثالي ينبغي بلوغه، بالمعنى الاقتصادي من الكلمة، فقد جرى اقتراحها من قبل الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين في أواسط الستينيات من القرن الماضي، وبقيت معروفة تحت المسمى غير الرسمي «التدمير المتبادل المضمون» mutual assured destruction[21]. والحق أن الأمر لم يكن يتعلق بعقيدة بل بوضعية توازن ينبغي بلوغها لضمان عدم وقوع حرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي آنذاك، وهي تفترض غياباً أو شبه غياب للدفاع المضاد للصواريخ، وذلك ما أدى إلى إضافة البند الدفاعي ABM في اتفاقات الحد من الأسلحة الاستراتيجية SALT—1.

إن خير طريقة لضمان القدرة على ردّ الضربة تتمثل في توفُّر الطرفين على غواصات قاذفة للصواريخ عصيَّةٍ على أعين العدو وعلى ضرباته.

(20) تعود أصول هذه الفكرة إلى أعمال ألبرت وولستيتر Albert Wholestetter من راند كوربوريشن RAND Corporation حول نقط الضعف في القوات الجوية الأمريكية.

(21) يعود ابتداع هذا التعبير إلى المحلل الأمريكي دونالد برينان Donald Brennan الذي وضعه في سنة 1969، والذي كان يرى في اختصاره MAD، وتعني الأحمق، خير تعبير عن الطابع اللامعقول للاستراتيجية التي اقترحها ماكنامارا MacNamara، وهي نظرية لم تُذكر بعد ذلك في العقيدة العسكرية الأمريكية أبداً.

بذلك لن يجرؤ الخصم المفترض على البدء بالضرب لأنه يعلم أن لخصمه القدرة على ردّ الضربة في كل الظروف. وفي مقابل ذلك فإن كل وضع غير هذا الوضع يُعتبَر غير مستقر. ومن ذلك مثلاً أن يتوفر أحد الخصمين دون الآخر على هذه المقدرة، إذ قد يغريه ذلك بفكرة استعمال السلاح النووي لتدمير قدرات خصمه العسكرية بطريقة وقائية أو بَعدية، بل وحتى تمهيداً لضربات شاملة ضد مدنه الكبرى. أما إذا لم يكن أي من الخصمين متوفراً على قدرة محمية على رد الضربة، فإن كلاً منهما قد يتعرض لإغراء القيام بضربة نووية، مع ما يعنيه ذلك من مخاطر عدم الاستقرار أثناء الأزمات، وبالتالي من هشاشةٍ للنظام الردعي. وقد كانت هذه الفرضيات جميعها، في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، موضوع دراسات اعتمدت على نظرية الألعاب.

أما تعبير «الحد الأدنى من الردع» فغالباً ما يُستعمل لوصف وضع يكون فيه للقوات العسكرية ما يكفي من القدرة كي تُلحق بالخصم في كل الظروف ضرراً لا يستطيع احتماله. وينطبق هذا الوصف بالخصوص على الترسانات التي تكون مهمتها الوحيدة متمثلة في القدرة على إحداث أضرار كبيرة في أراضي العدو، دون أن تكون قتالية، لما يستتبع ذلك من مقتضيات تقنية كثيرة، مثل شبكات التجسس ومسائل الدقة وأعداد القنابل وغير ذلك. وهذا الخيار يغني عما يعرف باسم تَصَوُّر أوفركيل

overkill أو الغَمْر بالضرب، الذي يعتمد على إلقاء عدد كبير من القنابل على الهدف نفسه لضمان إحداث أكبر دمار ممكن. وتعتمد مفهومَ الحد الأدنى من الردع دولٌ مثل المملكة المتحدة والهند وباكستان، في حين يقترب التصور الفرنسي من ذلك.

ليست بِنية القوى الهجومية والدفاعية وحدها ما يحدد مفهوم الاستقرار الاستراتيجي، بل هناك شروط أخرى لا تقل عنها أهمية، منها وضعية القوات، أي مستوى تأهبها، والتحكم في الأسلحة النووية، وعدم وجود اختلال كبير في توازن القوى التقليدية... والفهم الجيد للخصم، وخصوصاً لثقافته الاستراتيجية الوطنية، (وهو ما يدعوه الخبير الأمريكي ناثان لايتس Leites Nathan بـ«الشفرة العملياتية» للقيادة لدى الخصم).ينقسم الردع النووي إلى صنفين رئيسين هما الردع بسبيل المنع denial by deterrence والردع بِسبيل التهديد بالردّ retaliation by deterrence، وهذا الصنف الثاني هو الذي يرتبط في الأذهان عادة بمفهوم الردع النووي، وخصوصاً في فرنسا.

فأما الردع بسبيل المنع فيتمثل في إقناع الخصم المفترض بأنه فيما لو بادر بالهجوم لن يبلغ هدفه ولن يجني من وراء ذلك شيئاً. وقد بقي السلاح النووي حتى السبعينيات من القرن الماضي في خدمة هذه الاستراتيجية التي كانت تعتمد أساساً على الأسلحة المنصوبة بأعداد كبيرة

على المسرح الأوربي، والتي كان من المفروض أن تواجهها قوات حلف وارسو. وهذا هو الهدف الذي كانت أسلحةٌ مثل الشحنات التكتيكية (وهي ألغام نوَوية للتدمير) والمدفعيةُ النووية مرصودةً له. واليوم فإن هذا النوع من الردع لم يعد يكاد ينطبق على المجال النووي، لكنه في المقابل يتمتَّع براهنية كبيرة، وإنْ تحت أشكال أخرى، في الاستراتيجية الأمريكية، وذلك في أنظمة الدفاعات المضادة للصواريخ.

بيد أن التهديد بالرد أهمُّ صنوف الردْع بلا منازع، وغني عن الذكر أنه لا يكون فعالاً إلا متى كانت هناك أهداف محددة بدقة، سياسية أو اقتصادية أو عسكرية تكون لها أهمية كبرى عند الخصم. وذلك يعني أن هذا النوع من الردع ذو طبيعة مرتبطة بالأرض، فلا ينطبق إلا على الدول. أما في مواجهة الجماعات الإرهابية فلا يكون للرّدع النووي معنى إلا على افتراض أن تستعمل دولة معينة أساليب إرهابية في ضرب دولة أخرى، وحتى في هذه الحال يتعين التحقّق من هوية الدولة التي تقف وراء الهجوم الإرهابي.

4.الاستراتيجية النووية في بلدان الغرب أثناء الحرب الباردة

خلال النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي، كانت المخططات العسكرية الأمريكية تندرج كلها في منطق القصف الاستراتيجي الذي شهدته الحرب العالمية الثانية، وكانت الأهداف المحددة كلها ذات

طبيعة عسكرية.

بيد أنه كان من أثر تصاعد التهديد الشيوعي انطلاقاً من أوائل الخمسينيات، وتزايُدَ أعداد الأسلحة النووية المصنعة والمهيأة للاستعمال، أن أعيدَ تنظيمُ الاستراتيجية الأمريكية، ومعها استراتيجية حلف شمال الأطلسي، حول السلاح النووي. أصبح السلاح النووي وسيلة عسكرية قابلة للاستعمال (النظرة الجديدة Look New للرئيس أيزنهاور). وعلى المستوى الاستراتيجي، أفضى ذلك إلى العقيدة المعروفة باسم الرد الشامل، التي أعلنها جون فوستر دولز Dulles Foster John في 1952 كما يلي: تحتفظ واشنطن بالحق في الرد في المكان الذي تختاره وبالوسائل التي تختارها ضد كل اعتداء من جانب الكتلة الشيوعية.[22] وتم لذلك تزويد الجيوش بأسلحة نووية جاهزة للاستعمال من البداية عند وقوع أي صراع محتمل، من أجل صدِّ هجوم العدو، في توازٍ مع قصف المواقع السوفييتية. تلك هي العقيدة المعروفة لدى حلف شمال الأطلسي بعقيدة MC—4، وهي تعمل في تناسق مع العقيدة الأمريكية، ويُقصد منها تعويض الصعوبة التي سيجدها الحلفاء في إعداد جيوش تقليدية قادرة على الوقوف في وجه جيوش حلف وارسو.

مع بداية الستينيات حصلت تغيرات كبرى. أدركت الولايات

(22) لم يكن الأمر يعني أن كل اعتداء سيلقى بالضرورة رداً نووياً، لكن فقط الاحتفاظ بالحق في الرد وترْك الخصم في حيرة من أمر حجم هذا الرد.

المتحدة أنه لا يمكن النظر إلى السلاح النووي بوصفه وسيلة عسكرية تقليدية، وذلك لاعتبارات استراتيجية (صعوبة الدفاع عن الأراضي الأمريكية المترامية) وسياسية (التردد في إعادة فتح الجحيم النووي من جديد) وتقنية (استحالة خوض حرب نووية في أوروبا دون أن تَلحَق من أثر ذلك أضرار كبيرة بالسكان المدنيين). كان في أزمتي برلين في 1961 وكوبا في 1962 ما دفع بالخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين إلى التفكير في فوائد استعمال محدود للسلاح النووي يكون الهدف منه، في حال حدوث عدوان، التأكيدُ على تصميم الدول الغربية على الدفاع عن نفسها، مع التحكم في الآن ذاته في مخاطر التصعيد النووي. وتحت تأثير وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا MacNamara Robert أصبحت العقيدة اليوم تتركز على استعمال متحكَّم فيه للسلاح النووي، وخصوصاً ضد قوى الخصم العسكرية. هذا المفهوم الهادف إلى «الحد من الخسائر» يشمل كذلك إجراءات للدفاع عن الأراضي، تتضمن دفاعات مضادة للطيران وللصواريخ البالستية. لكن، سيتضح أنها عقيدة مكلفة كثيراً، علاوة على كونها غير قابلة للتطبيق، لأن تدمير وسائل الخصم سيتسبب في سقوط عدد من الضحايا، مما يجعله لا يختلف كثيراً عن ضربات ضد المدن. عندها شرع ماكنمارا في إعادة رسم الترسانة الأمريكية حسب منطق يقضي

بتدمير سكان واقتصاد البلد المعادي، ضماناً للأمن في آخر المطاف، حتى في حال حدوث هجوم مفاجئ. ويجري قياس القدرة التدْميرية المؤكدة (أي القدرة على تدمير الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية بما هما مجتمَعان قادران على البقاء) باعتماد نسب تدمير مئوية مؤكدة. أما في حلف شمال الأطلسي فقد جرى تبني عقيدة الرد المتدرج انطلاقاً من سنة 1968، ومؤداها أن رد الحلف سيكون غالباً من مستوى العدوان الذي اختاره الخصم أو من المستوى الذي يأتي فوقه مباشرة، وليس بالضرورة بطريقة شاملة كما كان عليه الأمر من قبل. وكانت الوثيقة MC—14/3 تتحدث عن ثلاثة مستويات ممكنة من الرد على العدوان: الدفاع المباشر، والتصعيد المقصود، والرد النووي الشامل. وتقوم الفكرة على الرفع من العتبة النووية مع تدعيم قدرات الحلف الدفاعية. وفي 1969، اتفق الحلفاء على التعليمات الخاصة بكيفية فتح النار النووية في حال كون قوات الحلف في وضعية صعبة.

صار مبدأ الرد المتدرج مفعَّلاً على المستوى الاستراتيجي انطلاقاً من نهاية الستينيات. ففي 1969 على سبيل المثال، كان التخطيط الأمريكي يقوم على افتراض ثلاث إمكانات: Alpha، ويعني به استهداف القوات النووية الموجودة خارج المراكز الحضرية، ثم Bravo ويعنى به إدخال القوات التقليدية هي أيضاً في مجال الرد، وأخيراً Charlie، ويعني إدخال

كل القوات العسكرية الأخرى، ومعها سبعون بالمائة على الأقل من القاعدة الصناعية للعدو، في دائرة الرد.

انطلاقاً من 1974، أُدخل نوع من المرونة على التخطيط إذ أضيفت إليه خيارات ذات طبيعة محدودة وإقليمية، وفي 1978 حُدد مقدار الضرر غير المحتمل في 200 مدينة سوفييتية.

ثم صارت مخططات الاستعمال أكثر فأكثر دقة وتحديداً، فرسموا على سبيل المثال لضرب قادة العدو وتدمير أنظمة التحكم والتواصل لديهم، وهو ما يُعرف باسم «الاستهداف الثلاثي» targeting C3—counter، كما خططوا للطريقة الأمثل لاستعمال القوات بطريقة تضمن ألا يستطيع الاتحاد السوفييتي استعادة عافيته الاقتصادية بعد حرب نووية، وهو ما يعرف باسم «استهداف القدرة على بعث الاقتصاد» targeting recovery economic—counter. ومن جهة حلف شمال الأطلسي جرى في 1986 مراجعة التعليمات السياسية المتحكمة في استعمال السلاح النووي، بحيث تم التركيز على تهديد أراضي الخصم.

بعد انتهاء الحرب الباردة، أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية تعديلات متتالية على مخططاتها وترسانتها النووية، فأعادت إدخال الصين الشعبية في خياراتها التخطيطية في 1997 بعد أن كانت قد

حذفتها منها في أواخر الثمانينيات. أما في حلف شمال الأطلسي فقد تم تبني عقيدة جديدة في التخطيط في 1992، ترسُم لطريقتين ممكنتين في استعمال السلاح النووي: الاستعمال الانتقائي والرد النووي الشامل.

يمكن للردع أن يكون موسعاً extended deterrence ليشمل دولاً أخرى، أو مركّزاً central deterrence لا يعني سوى الدولة التي تمتلك السلاح المعادي. وتتكفّل الولايات المتحدة بضمان الأمن النووي لنحو ثلاثين دولة، هي الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي واليابان وكوريا الجنوبية، في حين ترى روسيا في نفسها حاميةً لدول الاتحاد السوفييتي السابق الموقعة على اتفاقية الأمن المشترك سنة 1992. أما فرنسا فلطالما اعتبرت أن النووي لا يتلاءم مع مفهوم التحالف، وكان ديغول يرى أنه لا توجد دولة واحدة تقبل المجازفة بتعريض نفسها للتدمير من أجل حماية دولة أخرى. وهذا الموقف لا يمكن دحضه، لأن ما يهم هو ما يفكر فيه الخصم، غير أن النقاش حول الملاءمة ما بين الردع النووي والأحلاف العسكرية أكثرُ تعقيداً من ذلك. فمن شأن التحالفات أن تكون وسيلة من وسائل منع انتشار الأسلحة النووية، بحكم أن الدولة التي تشعر بأنها محمية ستكون أقل رغبة في تطوير قدراتها الردعية الذاتية. وخلال الستينيات من القرن الماضي كانت فرنسا تعتبر أن وجود قوتها النووية يمكن أن يمثل وسيلة ضغط على الولايات المتحدة

لإجبارها على الوفاء بالتزاماتها الأمنية (نظرية الصاعق). وقد اعتبرت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي في 1974 على الخصوص (إعلان أوتاوا) أن من شأن وجود القدرات النووية الفرنسية والبريطانية أن يدعّم قدرة الردع العامة للحلف، وهو ما كان فيه تصديق على الأطروحة البريطانية، أطروحة المركز الثاني للقرار، ومفادها أنه لما كان من الممكن أن يَتَصوَّرَ بلدٌ معتدٍ، ولو خطأً، أن الولايات المتحدة لن تغامر بأمنها من أجل الدفاع عن بلد حليف، فإن وجود قوى نووية وطنية في أوربا، جاهزة للاستعمال في حال تعرض المصالح الأوربية للتهديد، لا يمكن إلا أن يشكل ضمانة أمنية إضافية.

II. النقاش الدائر حول الردع

1. النقاط الرئيسة في النقاش

تُعنى النقاشات الكبرى الدائرة في موضوع الردع من جهة بمشروعية هذا الردع وأخلاقيته، ومن جهة أخرى بفعاليته ومصداقيته.

انطلق النقاش حول مشروعية الردع وأخلاقيته في الأربعينيات من القرن الماضي، على أثر تعرض هيروشيما وناجازاكي للقصف النووي. بعد ذلك، وبمقدار ما كان السلاح النووي يزداد ارتباطاً بمنطق الردع، تركَّزت التساؤلات على موضوعين اثنين، أولهما مخاطر حدوث حرب

نووية شاملة في حال فشل منطق الردع، مع إمكان أن يؤدي ذلك إلى نهاية الحضارة (انظر نقاش الثمانينيات من القرن العشرين حول «الشتاء النووي»)، وثانيهما البعد الأخلاقي لمثل هذه الاستراتيجية التي تقود، حسب التعبير السائد آنذاك، إلى «اتخاذ السكان المدنيين رهائن». ليس من السهل الردّ على الانتقاد الأول، لسبب بسيط هو أن فرضية المأساة الشاملة تُعَدُّ بالذات أحد عناصر المنطق الردعي، إذ من سيجرؤ على اتخاذ المبادرة بالقيام بعدوان سيطلق سلسلة من الدمار تنتهي بانقراض الجنس البشري؟ لكن لنلاحظْ أن فرضية استعمال الآلاف من الأسلحة النووية خلال صراع معين (مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات مناخية تُلحق تلفاً خطيراً بالمناخ ومن ثم بالمحيط الحيوي كله) قد أصبحت دون شك متجاوَزة.

أما الاعتراض الثاني فهو أكثر معقولية، وعلى أساسه قامت الحركات المناهضة للردع طيلة أيام الحرب الباردة، وخصوصاً الأحزاب السياسية اليسارية والحركات الدينية والمنظمات العلمية. ونضرب مثلاً بالكنيسة المسيحية التي، وبعد أن أظهرت بعض التسامح تجاه السلاح النووي، عادت لتتخذ موقف المطالبة بنزع السلاح. بيد أن هناك حُججاً وجيهة للردّ على هذا الاعتراض، أولاها أن الاستراتيجيات النووية قد تطورت، بحيث صارت اليوم تستهدف الأجهزة السياسية والعسكرية أو القدرة

الاقتصادية لدولة ما أكثر مما تستهدف سكان تلك الدولة. وعلاوة على ذلك، فالأسلحة النووية اليوم أكثر دقة بكثير مما كانت عليه في الماضي، ولذلك فإن استعمالها لن يُلحق بالضرورة خسائر كبيرة بأرواح السكان. أما الحجة الثانية، وهي بلا شك أقوى الحجج، فمفادُها أن الردع يهدف بالذات إلى منع حدوث العدوان، ولذلك فلا يمكن أن نساوي منطقياً بين أسلحة معروفة بأضرارها الكبيرة على السكان، مثل القنابل الحارقة والأسلحة الكيماوية والألغام المضادة للأفراد والقنابل ذات الشُّحنات المتعددة، وبين القنبلة النووية المفترض بها مبدئياً ألا تُستعمل أبداً. وهذه الحجج ذاتها نجدها في قلب النقاش الدائر حول مشروعية السلاح النووي. فعلى عكس بعض أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ليس هناك من تحريم دولي يطال السلاح النووي. أما امتلاكه فيخضع من الناحية القانونية لواحدة من أشهر المعاهدات العالمية، «معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية» (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب). ويسوق المناهضون للردع حجةً تتمثل في وجود البروتوكول الأول الملحق بمعاهدات جنيف 1977؛ لكن، علاوة على كون السلاح النووي ليس «غير تمييزي» في حد ذاته، فإن القوى النووية، أثناء توقيعها على هذا البروتوكول، قد أصدرت تحفظات تتيح لها ألا تبقى ملزَمة بهذا النص كلما تعلَّق الأمر بممارسة حق الردع. ولم توقع الولايات المتحدة

الأمريكية على هذا البروتوكول، لكنها أعلنت منذ 1973 أنها لم تعد تجعل من السكان المدنيين هدفاً من أهدافها.

لقد دار نقاش دولي موسع حول مشروعية السلاح النووي في سنتي 1995 و 1996. فقد قامت محكمة العدل الدولية، بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتقديم رأي استشاري حول استعمال السلاح النووي أو التهديد باستعماله. وما حصل أن المحكمة «لم تستطع الفصل نهائياً فيما إذا كان التهديد باستعمال السلاح النووي أو استعماله مشروعاً أو غير مشروع متى كانت هناك ظروف قصوى من الدفاع المشروع عن النفس يكون فيها وجود البلاد ذاتها في خطر»، كما أنها رفضت إصدار أي حكم بشأن الممارسة المسماة «سياسة الردع».

وعلى كل حال، يبدو أن استعمال السلاح النووي لا يمكن تبريره من وجهة نظر القانون الدولي إلا في حالتين: إما في إطار «الدفاع المشروع عن النفس»، من أجل منع الخصم من شن اعتداء خطير، وإما في إطار «رد انتقامي مسلح» يهدف إلى إرجاع الأمور إلى نصابها القانوني، شريطة أن يكون الخصم قد قام قبل ذلك بخرق إحدى قواعد القانون.

أما ثاني المواضيع الكبرى التي دار حولها النقاش، ولعله أهمها جميعا، فهو المتعلق بفعالية الردع النووي ومصداقيته.

أولى المسائل التي تطرح في هذا الصدد هي التالية: كيف السبيل

إلى التحقق من فعاليةِ استراتيجيةٍ معينة حين يكون من طبيعة تلك الاستراتيجية أنها وُضعت لكي لا تجرَّب أبداً؟ يبدو من الممكن اليوم، بعد مضي أكثر من ستين عاماً، تقديم بعض عناصر الجواب على هذا السؤال، وخصوصاً عبر الوقوف على ثلاث حقائق.

أما الأولى فهي أن مضي ستين عاماً بلا حرب بين القوى العظمى هو حدثٌ استثنائي في التاريخ. وإذا كان النصف الثاني من القرن العشرين لم يخلُ من مآسٍ سببتها الحروب، فإن معدل الوفيات بسبب الحرب قد انتقل مما بين 4 و15 مليون نسمة في السنة خلال الفترة بين بداية القرن وسنة 1945 إلى مليون شخص في السنة ما بين سنتي 1945 و2000. أما الحقيقة الثانية فهي أنه لم تقع أي حرب تقليدية مفتوحة بين قوتين تمتلكان السلاح النووي معاً. وأما الحقيقة الثالثة فهي أن الشهادات البعْدية التي يدلي بها فاعلون في بعض الأزمات الكبرى تبين أن الخوف من الرد النووي يؤثر بطريقة ملموسة في قرارات الدول. وعلى سبيل المثال فقد أكد القادة العراقيون خلال التسعينيات من القرن الماضي أنهم إنما حَمَلهم على عدم ضرب القوات الغربية والأراضي الإسرائيلية بالسلاح الكيماوي خلال حرب الخليج الأولى في 1991 خوفُهم من ردٍّ نووي.

وإذا كانت أسباب عدم حدوث أي حرب مفتوحة بين القوتين العظميين أيام الحرب الباردة لا تزال تؤرق المؤرخين، فلا مناص من

الاعتراف بأن الحقائق الثلاث التي ذكرناها، متى أُخِذت مجتمعةً، تمثل مؤشراً قوياً على صلاحية نظرية الردع. لا شك أن السلاح النووي لم يكن هو ما منع اندلاع حرب «ساخنة» بين حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو طيلة أيام الحرب «الباردة»، لكن لا شك كذلك في أن احتمال نشوب حرب بين الشرق والغرب كان سيكون أقوى بكثير لولا وجود الردع النووي.

أما أهم انتقاد يمكن توجيهه إلى هذه النظرية فهو بلا شك ما يتعلق بالعقلانية المفترضة في الفاعلين الذين يعتمد علهم الردع. ومرة أخرى علينا ألا ننكر أن ليس ثمة ما يدعو إلى القول إن قادة الدول النووية الحديثة هم الآن أو سيكونون في المستقبل أقل عقلانية مما كان عليه القادة الأمريكيون أو السوفييت. بيدَ أن هناك ثلاث مشاكل تطرح نفسها.

أما أولاها فتتمثل في المعرفة المتبادلة بالثقافات الوطنية والافتقار إلى فهم نوايا الخصم. والتاريخ يزخر بوقائع تُثبت فشل الردع التقليدي.[23] فهل يكفي خطر الأضرار «التي لا يمكن احتمالها» لتأكيد أن الأمر سيكون بالضرورة على عكس ذلك فيما يتعلق بالردْع النووي؟

أما المشكلة الثانية فهي أن بعض القادة قد يكونون أدنى إلى دخول

(23) في 1973، فوجئت إسرائيل بالهجوم المصري لأن أنور السادات كان يعلم حق العلم أن جيشه غير قادر على الوقوف في وجه الجيش الإسرائيلي. أما في 1990، فلم يكن صدام حسين يحسب أن الولايات المتحدة ستتحرك لتحرير الكويت.

مجازفات غير محسوبة العواقب. فأن يكون المرء عقلانياً لا يعني بالضرورة أنه عاقل. كيف السبيل إلى التعامل مع ما يبديه بعض القادة من استعداد للتضحية بشعوبهم بل وحتى بأنفسهم؟ لقد أثبت جوزيف ستالين وماو تسي تونغ وكيم إيل سونغ وغيرهم أنهم لا يأبهون مطلقاً لموت عشرات من الملايين من محكوميهم بالمجاعة المنظمة والنفي والإبعاد والإعدام بلا محاكمة. ونذكر مثلاً أن فيديل كاسترو كان يحث القادة السوفييت على استعمال السلاح النووي أثناء الأزمة الكوبية، في حين صرح كيم إيل سونغ في 1996 بأنه يكفي أن يبقى ثلاثون بالمائة من السكان على قيد الحياة بعد الحرب كي يمكن إعادة بناء مجتمع «منتصر».

وأخيراً، ليس من المؤكد أن يجدي الردع نفعاً أمام قائد لم يعد لديه ما يخسره أو آخر اختل توازنه النفسي والذهني أمام شبح الهزيمة، وهنا تَرِدُ على الذهن حالة أدولف هتلر في مخبئه...[24] هناك سبُل عدة لأخذ مثل هذه المخاطر في الحسبان. علينا ألا ننسى أن إمكانية الاضطرار إلى مواجهة قائد لا يأبه لأي تهديد تتعرض له ساكنة بلاده كانت من بين أسباب تنويع الخيارات النووية، انطلاقاً من 1960 في الولايات المتحدة وبعد ذلك في غيرها من البلاد (ويتحدثون في فرنسا عن تهديدات لـ«مراكز السلطة»). وهذه الخيارات تتمتع بمصداقية أكبر مما كانت

(24) إن الردع "لا ينطبق على حالات المجانين أو الديكتاتورات مثل هتلر حين كان في مخبئه الأخير." (ونستن تشرشل، مجلس العموم، فاتح مارس/آذار 1955).

تتمتع به قبل عشرين أو ثلاثين سنة، بفضل ما أحرزته أنظمة الأسلحة النووية من تقدم في مجال دقة الإصابة. ويمكن تكملة نظام الردع بعد ذلك بواسطة أنظمة أخرى، مثل الاستباق والحماية، ومن ذلك مثلاً أن تدمير وسائل العدو بطريقة وقائية ومن الأفضل باستعمال وسائل تقليدية، يُعَدُّ خياراً معتمَداً في استراتيجيات بعض الدول. لكن الضربة الاستباقية غيرُ شرعية، والضربة الوقائية حافلة بالمخاطر، إذ كيف يمكن التأكد من أن كل وسائل الخصم قد تم تدميرها، علماً بأن انفجار قنبلة نووية واحدة فوق أراضي المُدافع سيمثل ضرراً لا يمكن احتماله؟ أما الدفاعات المضادة للصواريخ فباهظة التكلفة (اللهم إلا في حال استعمال مضادات نووية مقتنِصة)، ونتيجتُها غير موثوق بها إلا في حال مواجهة تهديد محدود جداً. وأخيراً فإذا لم يتأتَّ دفع قيادة البلد المعادي إلى التخلي عن النوايا العدوانية، فمن الممكن التأثير في المنفّذين، ومن ذلك ما فعلته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في 2003، حين أعلنتا، كما أسلفنا ذلك، أن العسكريين العراقيين الذين سيستعملون أسلحة كيماوية أو بيولوجية ضد جيوش الحلفاء سيواجهون المساءلة باعتبارهم مسؤولين عن ذلك بصفة شخصية.

وأما المشكلة الثالثة، وتتعلق بمصداقية الردع النووي، فتكمن في حساب مقدار الضرر الذي يجب جعل الخصم يخشاه. لقد شاع

استعمال تعبير «الضرر الذي لا يمكن تحمله»، وهو تعبير من أصل أمريكي، منذ 1960، غير أنه يتعين تحديد طبيعة هذا الضرر ومبلغه. فهل يتعلق الأمر بأضرار لا يمكن احتمالها داخلياً، أي أضرار تهدّد وجود الدولة نفسه أو تهدد النظام السياسي فيها، أم هل هي أضرار مساوية لتلك التي سببها العدوان الأول أو مساوية للتهديد المحتمل أو مناسبة لأهمية الرهان الذي يدور حوله الصراع؟ لقد قدمت القوى النووية أجوبة مختلفة على هذا السؤال، تأخذ في الحسبان نظرتها إلى التهديد الردعي والوسائل المتوفرة لديها في وقت معين. ويجري الحديث كثيراً على الأضرار «غير المتناسبة مع طبيعة الرهان الذي يدور حوله الصراع» (وهو مفهوم أدخله جون فوستر دولز في 1954 في وصفه لعقيدة الردّ الشامل). غير أن ترجمة هذا المفهوم على أرض الواقع رهينة أيضاً بالوسائل المتوفرة. ففي وضعيةٍ يكون فيها الردع «من ضعيف لقوي»، يجري أحيانا تحديد الضرر غير المحتمل في تهديد مساوٍ للهدف الذي يبغي المعتدي بلوغَه. ومن ذلك مثلاً أن فرنسا كانت في الستينيات من القرن الماضي تهدّد الاتحاد السوفيتي، إن هو قام بالعدوان عليها، بقتل عدد من المواطنين السوفييتيين يعادل على الأقل عدد سكان فرنسا. وقد يكون هدف التخطيط في وضعيات أخرى تدمير الخصم والقضاء عليه بجعله دولة غير قابلة للحياة وغير متماسكة، وهو ما تمثل له استراتيجية

الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفييتي أو الهند في مواجهة باكستان.هذه الفكرة التي مؤداها أن بالإمكان ردع خصم يفوقك قوة بكثير، سموها في فرنسا «سلطة المساواة التي للذرة»، وهي أساس الردع من الضعيف للقوي، ولا تزال حتى اليوم فعالة، ذلك أن الدول الحديثة، حتى كبيرةَ المساحة منها، لها نقاط ضعف لن يعدم المخططون للردع النووي لدى خصومها أن يجدوا وسيلة للإفادة منها عبر تركيز التهديد الردعي عليها. ومن ذلك على سبيل المثال أن التهديد بتدمير مراكز السلطة الرئيسة أو عُقَد الاتصالات والتموين، يمكنه أن يكون وازعاً لدولة معينة عن العدوان، دون الاضطرار إلى تدمير سكانها ولا صناعتها.

كيف السبيل إلى تحويل هذه الأهداف السياسية إلى توجيهات تخطيطية؟ ليس الأمر بالسهل اليسير، إذ مَن يستطيع أن يقول على وجه اليقين إنه يعرف بالضبط طبيعة الأضرار التي ستكون غير محتملة بالنسبة إلى خصم مفترض؟ لقد اعترفت الحكومة البريطانية بذلك في 1980، إذ أعلنت تقول بنزاهة مطلقة: «ليس هناك من وسيلة تتيح للمرء أن يحسب بدقة مقدار التدمير المفترض الكافي لتحقيق الردع». ذلك هو السؤال القديم: «ما هو القدر الكافي؟» how much is enough ? الذي لا يجد جواباً نهائياً بل فقط أحكاماً لن تكون بالضرورة إلا مفتقرة إلى

الموضوعية.

2.الردع والخيارات الصعبة

تفضي سياسات الردع إلى كثير من الخيارات التي يُعَدُّ أحلاها مراً.

أما أولها فيتعلق بتفعيل المفهوم وإنزاله على أرض الواقع. فهل ينبغي تهديد الخصم بضربة شاملة، علماً أن الخصم قد لا يصدق تهديدك بل يرى فيه نفخاً للذيل على هباء، أم هل يَحسُن التهديد بضربة دقيقة، علما أن الخصم حينها قد يستشف وَهَناً منك فلا يعود عند ذلك للردع من معنى، بل قد يستثيره ذلك إلى استجلاب ضربة شاملة؟ هذا السؤال الصعب يوجد في قلب التساؤل السابق الذي طُرح في موضوع الأضرار غير المحتملة. لقد رفضت أغلب الدول المالكة للسلاح النووي منطقَ «كل شيء أو لا شيء»، فكيف السبيل إذاً، في حال فشل الردع، إلى إعطاء الاستعمال الأول للسلاح النووي طابعاً حاسماً بمقدوره أن يضع حداً للصراع (لكن مع ترك الباب مفتوحاً للتصعيد إذا لزم ذلك) مع البقاء تحت السيطرة ومع تخفيض مخاطر التصعيد (لكن دون أن يؤدي ذلك إلى تصعيد لا يمكن تفاديه)؟ كان هذا التوتر في قلب النقاش النووي العابر للأطلسي في أيام الحرب الباردة: كان الأوربيون يريدون رداً شاملاً يعُم الأراضي السوفييتية جميعاً، بينما كان الأمريكيون

يفضلون ردا محدودا بمسرح الأحداث الأوربي... هكذا أصبحت مسألة التحكم في التصعيد النووي إحدى المسائل الأكثر إثارةً للجدل خلال تلك الفترة. وخلال الستينيات حاول الخبراء الاستراتيجيون الأمريكيون، وعلى رأسهم توماس شيلنج Thomas Schelling وهيرمان خان Herman Khan، تحديد درجاتٍ ممكنة على سُلَّمِ عنفٍ نووي يحتوي على عتبات متدرجة بينها فترات تَوَقُّفٍ بهدف إمهال الخصم للتفكير. بذلك أصبح السلاح النووي وسيلة للحوار والتفاوض. كان يتعين «التفكير في ما لا يخطر على بال» من أجل تفاديه. غير أنهم ما لبثوا أن اتضح لهم أن الدرجتين الوحيدتين اللتين يمكن أن تكونا ذاتي فائدة في حال اندلاع حرب هما على التوالي تَجاوُز العتبة النووية، وفي الحال القصوى تجاوُز العتبة الاستراتيجية عبر تنفيذ ضربات داخل أراضي الخصم. ويتمثل أحد أهم المكتسبات الفكرية لهذه الفترة في الفكرة التي مؤداها أنه من أجل توفير فرصة لوضع حد للصراع يجب أن تكون الضربة النووية الأولى لا فحسب متحكَّما فيها بل كذلك ذات أثر سياسي وعسكري في آن. وقد انبثقت هذه الفكرة في أذهان الأمريكيين في أوائل الستينيات من القرن الماضي، وتحديداً مع أزمة برلين في 1961 والأزمة الكوبية في 1962، وهي التي كانت أساساً قامت عليه التوافقات الاستراتيجية النووية التي بناها القادة الغربيون. أما فيما

يخص الحلفاء المندمجين في حلف شمال الأطلسي، فقد تبنت مجموعة المخططات النووية لديهم نصوصاً سياسية للتحكم في الاستعمال الأول للسلاح النووي، تقوم على استعمالٍ محدود لكنْ مؤثِّرٍ لهذا السلاح على الأراضي الأوربية، دون استثناء إمكانية ضرب الاتحاد السوفييتي. أما في فرنسا، فقد طوروا فكرة «الاختبار»، ثم فكرة «الإنذار الأخير» الذي لا يكرَّر، وذلك على عكس الفكرة المعتَمَدة لدى حلف شمال الأطلسي، والتي لا تستبعد إمكان تكرار ضربة محدودة.

وهناك مجموعة أخرى من الخيارات الصعبة تتعلق بموقف القوات النووية.

وأول سؤال يطرح في هذا الصدد هو التالي: كيف السبيل إلى التوفيق بين ضرورات التحكم في السلاح وبين جاهزية القوات؟ تُطرح هنا مشكلتان، أولاهما تتعلق بالأمن المادي: فإذا كان من الضروري أن تكون الأسلحة النووية باستمرار تحت تحكُّم السياسيين، فإنه من الضروري أيضاً أن تكون تلك الأسلحة باستمرار جاهزة للاستعمال سريعاً، وإلا فقدتْ مفعولها الردعي. هذا الاختيار الصعب هو ما يعرفونه باسم «دائماً/أبداً» always/never، حيث يجب ألا تنفجر القنابل أبداً دون إذن واضح من القيادة السياسية، لكن أن تنفجر القنابل دائماً حين يصدُر ذلك الإذن. أما ثانية المشكلتين فتتعلق بتوزيع القوات النووية

في مسرح عمليات معين. فإذا كانت القوات النووية مجمَّعة في مكان واحد فإن تَحَكُّم السلطة السياسية فيها سيكون أيسر، لكنها حينذاك تكون هدفاً سهلاً للعدو، مع ما يعنيه ذلك من خطر الانجرار وراء الرغبة في استعمالها قبل إضاعتها، وفقاً للمبدأ المعروف باسم «استعملها أو افقدها» use them or lose them. غير أن هذه المشكلة التي كانت تطرح في أوروبا أثناء الحرب الباردة لم تعد اليوم ذات موضوع، اللهم إلا في جنوب آسيا ربما.

بعد ذلك، كيف السبيل إلى ضمان الاستقرار في زمن السِّلم، مع ضمان الردع في الآن ذاته، والقدرة على التحكم في التصعيد متى شبت نار الصراع؟ فلكي يكون الردع فعالاً ينبغي أن يكون الخصم على علم بأن المُدافع قادر وعازم على إطلاق النار النووية سريعاً إذا ما تجاوز العنف حداً معيناً. لكن إذا اعتقد هذا الخصم أن المُدافع يستعد لتنفيذ تهديده، فلربما دفعه ذلك إلى استعمال قواته خيفة فقدان القدرة على استعمالها بعد ذلك. وتزيد الأمور تعقيداً متى كان أحد الطرفين على الأقل قادراً على تدمير قوى الخصم ولو جزئيا. لذلك ينبغي، من أجل تفادي التصعيد، ألا يكون أي من الطرفين مُعرَّضا لإغراء يدعوه إلى تدمير القوات المعادية بطريقة وقائية، مع البقاء على استعداد للقيام بتنفيذ ضربة نووية سريعة إذا ما تعرض لعدوان، وذلك قبل أن يتم تدمير قواته

هو أو أن تصبح قيادة البلد عاجزة عن القيام بالرد. هذا الخيار الصعب يمثل أحد العوامل الرئيسة في ديناميكية التصعيد في حال وقوع صراع، وهو من باب «استعملها أو افقدها» الذي ذكرناه آنفا، وليس من السهل الإتيان له بحل.

لا بد، من أجل أخذ الإكراه الأول في الحسبان، أن تكون القوات على مستوى منخفض من التأهب، لكن على أن يكون ذلك بادياً للعيان. كما أن حركة الصواريخ وعدم استقرارها في أمكنة قارة يعد عاملاً من عوامل الاستقرار، لأنها بذلك تكون أبعد متناولاً بالنسبة إلى الخصم. وهناك تقنيات أخرى يمكن اللجوء إليها، منها مثلاً نزع إحداثيات الضرب عن التجهيزات والأنظمة النووية، وتخفيض مستوى التأهب، ومثل ذلك من إجراءات الثقة التي من شأنها أن تدعم الاستقرار الاستراتيجي. ويمكن كذلك اتخاذ الموقف المعروف باسم «الضرب بعد الانفجار» launch on impact، المتمثل في الامتناع عن الرد النووي قبل حدوث الانفجار الأول على الأراضي الوطنية.

أما من أجل أخذ الإكراه الثاني في الحسبان فإن القوات يجب أن تكون على عكس ذلك في درجة تأهب عالية، بطائرات قاذفة مستعدة للإقلاع وصواريخ في مخابئ مفتوحة وغير ذلك، مع إمكان اتخاذ وضعية «الضرب عند ورود الإنذار» launch on warning، المتمثلة في الرد بمجرد

استشعار عدوان. ويتفق الخبراء اليوم على أن في وجود غواصات قاذفة للصواريخ تجوب البحار باستمرارٍ ما يكفي لضمان القدرة على الرد في كل الظروف، خصوصاً أن الصواريخ بحر/أرض قد صارت اليوم على قدر من الدقة يتيح لها أن تضرب أنواعاً متعددة من الأهداف، ولم تعد الغواصات قاذفة الصواريخ النووية موقوفة على الضربات الموجهة إلى المدن كما كان عليه الأمر أيام الحرب الباردة. بذلك تكون المعضلة قد حُلَّت جزئياً.

من جانب آخر، أتاحت الظروف السياسية الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة التوجهَ صوب المواقف الأكثر دعماً للاستقرار، ومن ذلك مثلاً أن القوى النووية الخمس الكبرى أعلنت مجتمعةً سنة 2000 أن قواتها النووية لم تعد أهدافاً بعضها لبعض.

ثالثاً، ما هو مستوى الشفافية الذي يُستحب لكل طرفٍ مراعاتُه في ما يتعلق بقواته وعقيدته العسكرية؟ فمن جهة، يجب أن يكون الخصم على اقتناع بأن المُدافع قادر وعازم على الرد في حال تجاوُز الأمور عتبةً معينة. لكن من جهة أخرى فإن هناك أسباباً وجيهة عدة للحفاظ على قدر معقول من التعتيم في ما يخص القدرة والعزم معاً، لأن الشفافية الزائدة في ما يتعلق بالقوات النووية قد تمثل نقطة ضعف أمنية، بما في ذلك المجازفة بتعرض تلك القوات لضربة وقائية فيما إذا استطاع الخصم

معرفة مكانها على وجه الدقة. كما أن الشفافية الزائدة في ما يتعلق بالظروف الدقيقة التي سيستعمل فيها المُدافع السلاح النووي قد تتيح للخصم أن يحسب بدقة حدود مجازفته، وكما قال ذلك الكاردينال دي ريتز de Retz، فإن المرء لا يخرج من العتمة إلى الوضوح إلا كان ذلك وبالاً عليه... لذلك تَرى الدول النووية لا تُفَصِّلُ القول في المسائل المتعلقة بسياستها الردعية.

والشفافية في هذا الموضوع تبلغ حدها الأقصى فتكاد تكون مطلقة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لكنها تنحدر إلى أدنى مستوياتها في الصين وتنعدم تماماً في إسرائيل. فيما يخص العتبة النووية، تختلف مواقف الدول النووية كذلك اختلافاً كبيراً. فالولايات المتحدة تتحدث عن ضربة «ساحقة» فيما لو تعرضت مصالحها لضربة بالسلاح النووي، دون أن تحدد طبيعة تلك المصالح. أما بالنسبة إلى فرنسا، ومثلها المملكة المتحدة منذ زمن غير بعيد، فإن المصالح «الحيوية» هي تلك التي يحميها السلاح النووي. وأما الصين والهند فتتبنيان رسمياً سياسة عدم السبق، مما يعني أنهما لن تردا بالسلاح النووي إلا إذا تعرضت أراضيهما لضربة نووية. أما باكستان فإنها تتحدث بطريقة نصف رسمية عن خطوط حمراء لن تتردد في استعمال السلاح النووي فيما لو تم تَجاوُزُها، ومنها مثلاً حدوث تَوَغُّلٍ في عمق أراضيها.

وخلال الحرب الباردة كانت التعليمات الصادرة عن الدول الغربية إلى القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي تقضي بأن تطلب القيادة الإذن باستعمال السلاح النووي ما أن يصبح الحلف في وضعية يُخشى عليه فيها أن «يفقد تناسق دفاعه». وأخيراً هناك إسرائيل التي لا تقول شيئاً بل تترك لخصمها أن يخمن أين العتبة التي حددتها لاستعمال سلاحها النووي. وهناك أخيراً سلسلة رابعة من المعضلات، تتعلق بالتناقضات التي يمكن أن تقوم ما بين سياسة الردع وسياسة الحد من انتشار الأسلحة النووية. فكيل المديح للسلاح النووي والتنويه بفوائده الردعية من شأنه أن يشجع على انتشاره.

هذا على الأقل ما يراه مناضلو «الحط من شأن» الردع النووي، وهم كثيرون في الدول غير النووية وفي المنظمات غير الحكومية. وقد كان من أثر ذلك أن قبلت الدول النووية الخمس بتقديم «ضمانات أمنية سلبية» إلى الدول غير النووية الموقعة على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، تتعهد بموجبها بألا تستعمل السلاح النووي ضدها، لكن مع شَفْعِ تلك الضمانات بتحفظات وبلاغات تأويلية تتيح لها النكوص عن تعهداتها في حال وقوع عدوان.

ويبقى أحد أكثر المطالب شيوعا مطلب تَبَنِّي عقيدة عدم السبق إلى الاستعمال، مما يجعل الردع النووي مختصاً بالتهديد النووي دون غيره.

غير أن التحفظات التي تقف في طريق تبنّي هذا المفهوم كثيرة، أولها أنه ما من شيء يضمن أن الخصم أو الخصوم المفترضين سيثقون بحسن نية دولة تعلن أنها تتبنى هذا المبدأ، والثاني أن الالتزام بعدم السبق إلى الاستعمال يجعل الردع يَقصُر عن الوقوف في وجه عدوان تقليدي أو بوسائل تدمير شاملة غير السلاح النووي.

والحال أن التفوق العسكري الغربي يجعل كثيراً من الدول ترى أن الردع يجب أن يشمل أيضاً التهديدات التقليدية، ناهيك عن أن المنع الذي يطال الأسلحة البيولوجية والكيماوية يدعم ضرورة وجود السلاح النووي لردع كل محاولة للعدوان تستعمل أحد هذه الأسلحة. لذلك لا ينبغي أن نندهش إذ نرى أن خيار عدم السبق إلى الاستعمال قد أضحى اليوم مهملاً في النقاش الاستراتيجي.

III. حدود الردع

1. استعمال السلاح النووي

هل يبقى ثمة من دور للسلاح النووي إذا ما فشل الردع؟ لقد قدم الخبراء الاستراتيجيون الأمريكان، مثل برنارد برودي Bernard Brodie وهيرمان خان وغلين سنايدر Glenn Snyder جواباً إيجابياً عن هذا السؤال.

فاستعمال السلاح النووي في حال الحرب قد تكون له وظائف مختلفة.

أ- **تدمير القوى المعادية**: إذا تبيَّن أن الردع قد يفشل في رد العدوان، فقد تظهر من أثر ذلك رغبة في القيام بتوجيه ضربة نووية وقائية، أي منفذة «على البارد». لم يعد لهذا المفهوم مكان في العقيدة العسكرية الرسمية لأيٍّ من الدول النووية. لكن إذا اتضح فشل الردع بما لا يدع مجالا للشك فإن الضربة الوقائية، التي تكون حينئذ منفذة «على الساخن»، تصبح واردة. كان هذا الخيار موجوداً خلال الصراع بين الشرق والغرب، واليوم وإن يكن غير معترف به رسمياً إلا أنه ليس بدون شك مستبعداً لدى أغلب الدول النووية. كما قد يتعلق الأمر بمحاولة تحقيق ما كان يعرف أيام الحرب الباردة باسم «تقليل الخسائر»، وهو ما يتمثل في توجيه ضربة نووية إلى الوسائل المتبقية للخصم من أجل منعه من استعمال سلاحه للمرة الثانية أو الثالثة.

ب- **إعادة تفعيل الردع**: يمكن أن يراد باستعمال السلاح النووي إعادة تفعيل الردع، أي إقناع الخصم بالتوقف عن التصعيد أو الخفض من حدة الصراع. هذا على سبيل المثال هو الهدف المنشود من وراء الإنذار الأخير في العقيدة الفرنسية أو ما يعرف باسم الاستعمال الانتقائي في العقيدتين الأمريكية والبريطانية. وقد صار لهذه

الوظيفة معنى جديد في ما بعد الحرب الباردة. فأثناء الصراع بين الشرق والغرب كان من النادر أن يتصور أحدٌ حال العالم بعد حدوث حرب نووية، والسبب بكل بساطة أنه لو وقع آنذاك تجاوُزٌ للعتبة النووية لأفضى ذلك إلى تبادل شامل للنار النووية، مما كان سيؤدي إلى القضاء على الحضارة البشرية كما نعرفها اليوم... لكن في السياق الاستراتيجي المعاصر ليس من القطعي أن تكون الأزمة النووية القادمة هي الأخيرة. وهكذا فإن الحكومة التي ستتخذ القرار الصعب باستعمال السلاح النووي قد تستهدف بذلك، لا فحسب الردع المباشر immediate deterrence، أي وضع حد للأزمة، بل كذلك الردع العام، أي إظهار القدرة الردعية للسلاح النووي. فالدولة التي ستلجأ إلى السلاح النووي سوف تعلن بذلك، وبطريقة مشهودة، أن أي عدوان لن يبقى بلا عقوبة، وتعيد إلى الردع مصداقيته، وهو ما سيعود بالنفع على كل الدول النووية الأخرى.

ت- **النصر السياسي**: فيما وراء ذلك، قد يكون الهدف المباشر من استعمال السلاح النووي وضعُ حدٍّ للصراع، كما وقع حين وجهت الولايات المتحدة ضربتين نوويتين إلى هيروشيما وناغازاكي من أجل وضع حد للحرب مع اليابان، وهو ما يعرف بإسم war termination.

وكما في الحالة السابقة، يتعلق الأمر هنا بدفع الخصم إلى اتخاذ قرار سياسي معين، ولكن هذه المرة عبر تعريضه لضربة نووية تحدث آثاراً كبيرة. وهذه الوظيفة تبدو اليوم في حكم المتجاوَزة، لأنه من المستبعد أن تجد أية حكومة غربية نفسها في هذا الموقف. غير أن الاستراتيجية الأمريكية لم تتخلَّ تماما عن هذا الخيار، الذي نجده مذكوراً في «مجلة الوضعية النووية» Nuclear Posture Review لعام 2001. ومما يؤكد ذلك أن بعض الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين يرون أن امتلاك الولايات المتحدة لأسلحة نووية هو السبيل الوحيد لإبقاء فرضية وقوع حرب تقليدية طويلة الأمد بين واشنطن وبكين في حكم المستحيل.

ث- **توريط المجتمع الدولي**: هناك أخيراً مفهوم فريد مرتبط بعقيدة بعض الدول النووية، يتمثل في استعمال السلاح النووي بغرض إقحام المجتمع الدولي في النزاع. هذا ما كانت تنويه جنوب أفريقيا في الماضي، وهو فيما يبدو وظيفةٌ من وظائف السلاح النووي الباكستاني اليوم.

2.مستقبل الردع

كان من آثار انعدام أي استخدام للقنبلة النووية منذ 1945 أن صار الردع النووي أكثر فأكثر «تعالياً» مع مرور الزمن. فالقوى النووية

الخمس المعترف بها في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أعلنت جميعها في 1995 أنها تتعهد بعدم استعمال السلاح النووي ضد الدول التي لا تمتلك مثل هذا السلاح. وبطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً في يوليو/تموز 1996 جاء فيه أن استعمال السلاح النووي أو التهديد باستعماله سيكون على وجه العموم مخالفاً للقانون الدولي. وقد أعلنت الدول النووية الخمس بعد ذلك، متفرقةً ثم بطريقة منسقة في 2000، أن قواتها النووية لم تعد تشكل أهدافاً بعضها لبعض على وجه الدوام.

غير أنه وبعد مضي ما يزيد عن ستين سنة لم يُستعمل خلالها السلاح النووي، يبدو أن هناك نوعاً من الحَجْرِ كان ولا يزال يحيط بمسألة استعمال السلاح النووي، بل إنه يزداد قوة مع مرور الزمن. فالجمع بين «السلاح النووي» و«الردع» (أي أن الوظيفة الاستراتيجية الأهم التي يضطلع بها السلاح النووي هي الوقاية من كل عدوان كبير) صار شيئاً مسلَّماً به لا يجادل فيه أحد، ولم يعد هناك من بلد يرى فيه وسيلة عسكرية قابلة للاستعمال مثل غيرها من الوسائل. وهذا في حد ذاته مكسبٌ أساس ندين به لهذه السنوات الستين من عدم الاستعمال. أضف إلى ذلك ما يقوم في الدول النووية (باستثناء الصين الشعبية والهند بدرجة أقل) من اتفاق عام على الدور الردعي للسلاح النووي،

ومن ثمة على رفض كل سبق إلى استعماله. كذلك يتفق الجميع على أن الردع لا يستقيم إلا من دولة إلى مثلها، وأيضاً على ضرورة إبداء بعض المرونة حيال التهديدات التي لا تفتأ تزداد تنوُّعا. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن ضرورة التوفر على قدرة ضاربة للرد، واستحباب أن تكون تلك القوى متمركزة في البحر، من أجل ضمان فعالية الردع، إذ يتفق غالب المعنيين على هذا المبدأ، كما يتفقون على الحاجة الداعية إلى التحرر، في مجال الاستراتيجية العسكرية، من منطق «كل شيء أو لا شيء». ويتمثل مكسب آخر من مكاسب الجدل الاستراتيجي الذي دار أيام الحرب الباردة في استحالة توزيع قرار الاستعمال بين دول متعددة. وأخيراً، فإن فكرة الاستعمال التكتيكي للسلاح النووي تبدو مستبعدة مع مرور الزمن، إذ ترى الدول الغربية على الخصوص أن كل استعمال للسلاح النووي سيشكل صدمة لا يمكن أن تكون إلا استراتيجية بطبيعتها. من جهة أخرى فإن العناية المتزايدة التي أصبح القادة السياسيون يولونها للرأي العام ولِوَقْعِ الصور المنقولة عبر وسائل الإعلام، تساهم بدورها في تثبيط العزائم عن تَجاوُز العتبة النووية. بل إن بعض الناس يؤكدون أننا «نقترب من النقطة التي لن تستطيع بعدها أية حكومة منتخبة ديمقراطياً استعمالَ الأسلحة النووية.»[25]

---

(25) السفير هنريك سالاندر Henrik Salander، "التحكم في الأسلحة النووية اليوم" Arms Control Today، يوليو/تموز 2005

مع تطور تقنيات الاستعلام، من تسديد عن بعد وصور فضائية وغير ذلك، صارت المخططات أقل استهدافاً للساكنة المدنية وأكثر تركيزاً على أهداف محددة بدقة. هكذا أصبحت المخططات النووية في بلدان أوروبا الغربية تتجه أكثر فأكثر إلى انتقاء أهداف محددة على أراضي الخصم المفترض، تكون في العادة أهدافاً ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية. بذلك سقط مفهوم الردع عن طريق المنع (أي التهديد باستعمال السلاح النووي ضد القوات المعادية على مسرح العمليات) في غياهب النسيان. واليوم فإن فائدة الوسائل النووية تلقى تجريحاً ومعارَضة «من أسفل»، أي من جانب الوسائل التقليدية، ومثلَهما «من أعلى»، أي من جانب الدفاعات المضادة للصواريخ. فأما الأسلحة التقليدية فإنها تزداد فعالية ودقة مع مر الأيام، وهي اليوم قادرة على الاضطلاع بمهام لم يكن من الممكن القيام بها قبل عشرين عاماً بغير السلاح النووي. وعلامةً على تغيُّر الأزمنة هاهي الولايات المتحدة اليوم تدخل تحويرات على أربع من غواصاتها القاذفة للصواريخ النووية لتحولها إلى غواصات حاملة لصواريخ تقليدية طويلة المدى، وتجري تجارب على صواريخ عابرة للقارات تحمل رؤوساً تقليدية لا نووية.

وأما الدفاعات المضادة للصواريخ الحامية للتراب الوطني فقد بدأت تبلغ درجات من الفعالية تجعل من الاستثمار في هذا المجال استثماراً

«مربحاً». وتتوفر الولايات المتحدة وإسرائيل اليوم على أنظمة فعالة مضادة للتهديدات المحدودة، في حين سيصبح لأوربا دون شك، عبر حلف شمال الأطلسي، نظامها الخاص المضاد للصواريخ مع بداية العشرية الثانية من هذا القرن.(26) ويمكن لهذه الدفاعات أن تضطلع بالعديد من الوظائف المختلفة.

فمن شأن نشر الدفاعات أن يسهم في إقناع الخصم المفترض بأنه لن يجني فائدة من وراء الاستثمار في مجال الصواريخ. هذه الوظيفة المعروفة في الولايات المتحدة باسم «وظيفة التثبيط» **dissuasion**، والموروثة عن الرؤيا الريغانية للدفاع المضاد للصواريخ، يراد لها أن تكون فعالة في مواجهة القوى الإقليمية، ولكن ربما أيضاً في مواجهة الصين (مما لا شك سيستدعي في هذه الحالة نشر دفاعات في الفضاء). أما الهند فيبدو أنها من جانبها لا تيأس من استنزاف باكستان في سباقٍ إلى التسلح.

يمكن للدفاعات أن تساهم في الاستقرار الاستراتيجي بحمايتها

(26) كان الدفاع المدني المتمثل في المخابئ النووية يبدو لزمن طويل، بالنسبة إلى الدول النووية، متناقضاً مع مبدأ الردع، إذ من شأن الاستثمار في هذا المجال أن يجعل الخصم يعتقد أن المُدافع لا يثق في قدرته على الرد، أو أنه يستعد لشن حرب نووية ولذلك يهيئ لسكانه الحماية من رد شامل متوقَّع. وفي هذا الصدد كان وجود شبكة من المخابئ في موسكو، تمثلت فيِ خطوط المترو، دافعاً للدول الغربية إلى الشك في نوايا القادة السوفييت. ولم يثن هذا الدول النووية الرئيسة عن تشييد منشآت محمية لضمان بقاء القيادة السياسية، غير أن الأمر كان يراد به إضافة مزيد من المصداقية إلى الردع، عبر إفهام الخصم أن الرد سيكون ممكناً في كل الظروف. أما اليوم فقد عادت برامج الدفاع المدني لتكتسي أهمية بسبب أخطار الهجمات الإرهابية.

أهدافاً رئيسة، قد تكون موقعاً للصواريخ عابرة القارات (وهو اختيار الولايات المتحدة في الستينيات من القرن الماضي)، أو مركزا للقرار السياسي (وهو اختيار الاتحاد السوفييتي خلال الفترة ذاتها). هذا التوازن، الذي أرست قواعده اتفاقية ABM في 1972، ساهم في تدعيم الاستقرار في أوقات الأزمات.

إذا كان مستوى العدوان، من وجهة نظر المُدافع، تحت عتبة المصالح الحيوية، فإن التهديد بالرد النووي يكون غير ذي موضوع. لذلك يمكن للدفاعات المضادة للصواريخ أن تمثل مكمِّلاً دفاعياً هاماً لمنع العدوان، إضافة إلى التهديد بالرد التقليدي. وفي أدنى الأحوال فإنها ترفع من كلفة العدوان. إن من شأن وضع دفاعات عديدة حول موقع معين أن يفرض على الخصم الاختيار بين التخلي عن تهديد ذلك الهدف أو محاولة إغراق دفاعاته. وقد تبنت فرنسا والمملكة المتحدة هذا الخيار الأخير معتبرين أنه وحده الكفيل بإحداث أضرار غير مقبولة، وذلك ما جعل الدولتين تضاعفان من أعداد أسلحتهما النووية الموجهة صوب أهداف معينة، وتقصيان أهدافاً استراتيجية أخرى.

وأخيراً فإن الدفاعات المضادة للصواريخ تتيح مواجهة وضعية فشل الردع، ومن ذلك مثلاً ألاَّ يكون الخصم مدركاً أنه قد تجاوز عتبة المصالح الحيوية. هذا المنطق نجده على الخصوص في المعسكر

الجمهوري في الولايات المتحدة، حيث لا يعتقد كبار الخبراء الاستراتيجيين أنه من الممكن أو المستحب أن تكون هناك علاقة ردع مستقرة من نوع MAD مع الصين، وهو ما يجعلهم يلحون على تطوير الدفاعات المضادة للصواريخ تطويراً كبيراً. ويبدو أن الهند تنحو نحو اتِّباع المنطق نفسه.

لكن لا القوات التقليدية الحديثة ولا أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ بإمكانها أن تمثل بديلاً حقيقياً للردع عبر التهديد بالرد النووي. فالقوات التقليدية لا تمتلك ما للسلاح النووي من قدرة تدميرية ومن أثر مرعب.

أما الدفاعات المضادة للصواريخ، فعلاوة على كونها لا تفيد إلا في مواجهة الصواريخ، فإنها لن تكون في ما يبدو أبداً على درجة من الوثوقية كافيةٍ لجعل دولة نووية تعتمد عليها اعتماداً كلياً في حماية مصالحها الحيوية. وفكرة الدرع الصاروخية المُحْكَمة في مواجهة هجوم نووي يستخدم مئات من الصواريخ لا تزال اليوم متعذرة التحقيق كما كانت أيام مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي كان يحلم بها الرئيس ريغان.

أما الحركات المناهضة للطاقة النووية فقد خبت جذوتها رويداً رويداً بعد نهاية الحرب الباردة، خصوصاً وأنها تجد نفسها في مواجهة قضايا

أخرى أقدر على استقطاب الناس، على رأسها قضايا البيئة، غير أنها لم تختف تماماً، بل وجدت في الإنترنت ما منحها شباباً جديداً. وتوجد بعض الدول، خصوصاً دول أوروبا الشمالية ودول عدم الانحياز، في مقدمة المناضلين من أجل هذه القضية، تدعمها في ذلك حركات ذات توجهات سلمية أو دينية، خصوصاً البروتستانتية منها. أما على مستوى الحجاج فقد صارت الحجة الرئيسة التي يدفع بها دعاة نزع السلاح النووي هي الخوف من انتشار هذه الأسلحة، بعدما كانوا فيما قبل يدفعون بالخوف من الحرب النووية الشاملة.

وقد تأتي المواقف المتشككة في جدوى السلاح النووي في الاستراتيجيات الدفاعية أو المجادِلة في كلفته المرتفعة، قد تأتي هذه الأصوات من حيث لا أحد يحتسب.

ذلك ما يقع في الولايات المتحدة، حيث تناضل شخصيات عديدة في هذا السبيل، يحدوها في ذلك وعيُها بأن عالماً خالياً من الأسلحة النووية سيكون في صالح الولايات المتحدة، لأن ذلك من شأنه أن يثني دولاً مثل الصين أو روسيا أو كوريا الشمالية عن محاولة تعويض نقصها العسكري بامتلاك السلاح النووي.[27] وذلك ما يقع أيضاً في الأوساط

(27) هناك أربع شخصيات أمريكية أعلنت عن تبنيها للموقف الرامي إلى التخلص من الأسلحة النووية: جورج ب. شولتز George P. Schultz وهنري كيسنجر ووليام ج. بيري William J. Perry وسام نون Sam Nunn، في مقال بعنوان "عالم خال من الأسلحة

العسكرية الغربية، حيث يرى الكثيرون أن حجم الإنفاق النووي كبير قياساً إلى الحاجات الحقيقية في مجال السلاح التقليدي. لكن وعلى وجه العموم فإن التخلي عن السلاح النووي لا يكاد يجد أنصاراً في أوساط الرأي العام ولا الأحزاب السياسية ولا النخب الوطنية في البلاد التي تمتلك مثل هذه الأسلحة. ولذلك يبدو أن مبدأ الردع النووي لا يزال أمامه عمر مديد.

النووية" نشر بتاريخ 4 يناير/كانون الثاني في جريدة وول ستريت جورنل.

الفصل الثالث
السلاح النووي على الساحة الدولية

I. الكوكب النووي

1. نظرة عامة

يمكن وصف الحال التي عليها العالم النووي اليوم بطريقتين مختلفتين، أولاهما من وجهة النظر السياسية، تصنف العالم إلى أربع مجموعات من الدول:

- القوى النووية الرسمية، أي الصين والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا، والمقصود بالرسمية أنها مُعترَف بها بصفتها دولاً نووية في اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، بحكم أنها أجرت تجارب نووية قبل عام 1967.

- الدول المحمية، أي الداخلة طرفاً في معاهدةٍ تضمن لها حماية إحدى الدول النووية، ويتعلق الأمر بحلفاءِ كلٍّ من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا. وهناك في المجموع أربع عشرة دولة عندها أسلحة نووية منصوبة على أراضيها، خمس منها غير نووية هي ألمانيا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا وتركيا.

- الدول المنتمية إلى «المناطق الخالية من الأسلحة النووية»، وهي التي تمنع امتلاك ونقل ونصب الأسلحة النووية. وهذه المنطقة اليوم تغطي النصف الجنوبي من الكرة الأرضية كله، أي ما يوازي ثلثي مساحة أراضي المعمور (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب).
- وأخيراً البلدان المحايدة أو غير المنحازة أو المستقلة وغير النووية، التي لا تنتمي إلى معاهدة ولا إلى منطقة منزوعة السلاح النووي، وهذه الدول موجودة بالأساس في أوروبا وفي الشرق الأوسط.

أما من منظور القدرات التقنية، فإن المشهد يبدو على الشكل التالي:

- 9 دول لها قدرات نووية، هي الخمس المذكورة إضافة إلى إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية. وهذه الدول التسع تجمع نصف سكان الأرض.
- 13 دولة لها كفاءات نووية مشهودة، وتتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة النووية[28].
- 44 دولة نووية أو قادرة على أن تصبح نووية في غضون سنوات،

(28) إضافة إلى الدول الخمس، هناك ألمانيا والأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا ومصر والهند واليابان.

ومعرَّفة بهذه الصفة في معاهدة منع التجارب النووية (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب)[29].

هناك اليوم ما مجموعه 12000 سلاح نووي عبر العالم، من أصل 26000 (باحتساب الأسلحة الاحتياطية وتلك التي تنتظر التفكيك) حوالي 10000 منها أمريكية و15000 روسية. وبذلك يبقى العالم النووي متأثراً إلى حد كبير بموروث الحرب الباردة، رغم أن الاحتياطيات قد خُفضت بشكل كبير (إذ كان عددها يبلغ 70000 سلاح نووي في 1986).

فيما يخص الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة، يمكن الوثوق نسبياً بالأرقام المعلنة، أما البلدان الأخرى فإن الأرقام الخاصة بها تعتمد فقط على القدرة المفترضة للمنشآت المعروفة المنتجة للمواد الانشطارية.

(29) يمكن الرجوع كذلك إلى لائحة الدول الخمس والأربعين الأعضاء في معاهدة 1972 لمنع انتشار السلاح النووي، أو لائحة الدول الست والأربعين التي كان عندها يورانيوم عالي التخصيب في 2005.

الترسانات النووية في العالم (2007)

	الأسلحة الاستراتيجية المنصوبة	أسلحة اخرى[1]	المجموع
كوريا الشمالية			5 إلى 10
الصين			140 إلى 400
الولايات المتحدة	4600[2]	5400	10000
فرنسا			350
الهند			50 إلى 100
إسرائيل			80 إلى 100
باكستان			50 إلى 100
المملكة المتحدة			180
روسيا	3300[3]	11700	15000

أ. أسلحة استراتيجية غير منشورة: أسلحة في انتظار تفكيكها وتدميرها؛ أسلحة غير استراتيجية.

ب. أسلحة بمعنى اتفاقية ستارت (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب).

ت. أسلحة بمعنى اتفاقية ستارت (الإحالة نفسها).

والحق أن هذه الترسانات سائرة رويداً رويداً نحو التساوي: فقد تخلت روسيا والدول النووية الغربية عن عدد من مقدراتها (مثل الأنظمة التكتيكية وعلى الخصوص جوّ/أرض وأرض/أرض وبحر/بحر)، وتخلت فرنسا عن الصواريخ أرض/أرض وبريطانيا عن الوسائل

المحمولة جواً. وفي الوقت ذاته عملت الدول الأخرى على تنويع أسلحتها (وخصوصاً تطوير المجال البالستي) وزيادة حجم ترساناتها النووية، ناهيك عن أن أغلب الدول التي لم تكن تتوفر على غواصات نووية (الصين والهند وباكستان وإسرائيل) أبانت عن رغبة أو مقدرة في هذا المجال. وأخيراً فإن أغلب الدول النووية عملت على تطوير صواريخ بعيدة المدى لتتخلص من إكراهات آليات الدفاع الجوية.

2. الوضعية حسب كل بلد

أ- **الولايات المتحدة الأمريكية:** تتميز السياسة الأمريكية في هذا المجال بتهميش العنصر النووي في استراتيجية الدفاع عن البلاد منذ حوالي خمسة عشر عاماً (وبالخصوص منذ 2001)، لتُحِل محلها الوسائل التقليدية، وبقدر أقلَّ الدفاعاتِ المضادةَ للصواريخ. وقد انخفضت الميزانية النووية الأمريكية من 98 مليار دولار في السنة خلال الحرب الباردة إلى 35 مليار دولار اليوم. وكفَّت الولايات المتحدة عن اعتبار روسيا خصماً مباشراً، وهي ترفض الدخول مع موسكو في علاقة استراتيجية من نوع MAD كما ترفض أن تدخل مع الصين في علاقة من هذا النوع. لذلك جاء الانسحاب الأمريكي من معاهدة الحدّ من الأسلحة البالستية ABM، مما أتاح نشْرَ آليات دفاع استراتيجية

على التراب الوطني، وتبنّي منطق جديد للتخطيط النووي أدى إلى التخلي عن المخططات الدائمة SIOP، والاستعاضة عنها بمجموعة من الخيارات (OPLAN 8044). ونظراً إلى تَنَوُّع سيناريوهات التهديد وبفضل التوفر على وسائل إعلامية وتواصلية فعالة، فإن التخطيط الأمريكي يتمتع بطابع من المرونة الكبيرة، لعل غالبها يعود إلى فترات الأزمات. والعقيدة العسكرية الأمريكية اليوم مغرقة في الإبهام، إذ يتعلق الأمر بتهديد الأهداف التي يعلق عليها الخصم أهمية كبرى، مثل المنشآت السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية. ويذكر النص الموثق لمجلة الوضعية النووية لسنة 2001، من بين الدول الممكن أن تكون هدفاً للردع الأمريكي، روسيا والصين، وكذلك الدول المعادية التي تمتلك أسلحة دمار شامل، من مثل كوريا الشمالية والعراق وإيران وسوريا وليبيا، كما يذكر النص ثلاثة سيناريوهات تتطلب عناية خاصة: هجوم عراقي على إسرائيل أو جيرانها، وهجوم كوري شمالي على كوريا الجنوبية، ومواجهة حول تايوان.

وعلى عكس ما تؤكده بعض التعليقات، فإن فرضية استعمال السلاح النووي بطريقة وقائية ليست واردة في العقيدة العسكرية الأمريكية الرسمية. ومن أصل مخزونٍ يقدر مجملاً بنحو 10000 سلاح نووي،

وهو مخزون سائر في انخفاض سريع، تمتلك الولايات المتحدة اليوم حوالي 5000 سلاح جاهز للاستخدام. وغالب هذه الترسانة يتكون من غواصات تحمل صواريخ من نوع Trident-2D5، تتمركز في غالبها في المحيط الهادي. وفي 2012 ستكون الترسانة الأمريكية قد خُفضت إلى ما يناهز النصف مقارنة مع ما كانت عليه في 2001 (5000 سلاح في 2012، منها 2200 سلاح استراتيجي منصوب). لكن ورغم كل هذا التخفيض فإن الولايات المتحدة لا تزال تتمتع اليوم، بفضل فعالية قواتها ودقتها، بالتفوق على مجموع الدول النووية مجتمعة، بما فيها تلك التي لم تكن تمتلك السلاح النووي قبل 1950. والسياسة الأمريكية الراهنة ترمي في ما يبدو إلى الحفاظ لأطول وقت ممكن على الوضع الاستراتيجي الراهن، كما أن الأحلاف الأمريكية في أوروبا من المفروض فيها أن تقي من انتشار الأسلحة النووية بين الحلفاء، علاوة على أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تنشر أسلحة على أراضي أمم أخرى.

أما حجم الترسانة الأمريكية فيجري تحديده ابتداء من 2001 على أساس أن يساهم في «تثبيط» السباق، من نحو الاحتفاظ بترسانة كافية لثني الصين عن أي محاولة لإدراك الولايات المتحدة في هذا المجال. وقد تم في 2006 تبنّي مخطط لإعادة تجديد مركّب إنتاج

الأسلحة المتقادم. ويتعلق الأمر بالحفاظ على قدرة رد الفعل الأمريكية إزاء كل تطور غير مرغوب فيه للوضع الاستراتيجي، والقدرة على مواجهة المشاكل الناجمة عن تَقادُم الأسلحة (فالولايات المتحدة لم تصنع أي سلاح نووي منذ 1986). وأخيراً فإن هناك نموذجاً «قوياً» من السلاح Replacement Warhead Reliable سيدخل الخدمة في بداية العقد القادم، بما يتيح تفكيك عدد كبير من الأسلحة الموجودة التي كانت حتى اليوم مخزَّنة على سبيل الاحتياط.

ب- روسيا: الوضعية في روسيا مختلفة تماماً. فالنووي لدى هذه الدولة يبقى مقوماً أساساً من مقومات وضعها كقوة عظمى، وضمانة ضد ما تعانيه ترسانتها التقليدية من تقادم. وقد شرعت روسيا، منذ 1999، تحت قيادة فلاديمير بوتن Vladimir Poutine، في تحديث قواتها. وتخلت رسمياً في 1993 عن مبدأ «عدم السبق إلى الاستعمال»، فصارت عقيدتها العسكرية من أثر ذلك أشبه بعقيدة حلف شمال الأطلسي إبّانَ الحرب الباردة (الردّ المتدرج). والتهديد باستعمال السلاح النووي قد يأتي تبعاً لذلك على مسرح عمليات معين رداً على إمكانية حدوث هزيمة في حرب تقليدية، والخصمان المرجعيان هنا هما الولايات المتحدة والصين. وتتحدث موسكو بهذا الصدد عن إحداث «أضرار لا يمكن تحملها» و»أضرار مكيَّفة». أما الترسانة

النووية الروسية فضخمة هائلة، تَعُدُّ نحواً من 15000 سلاح نووي، عدد كبير منها متقادم أو ينتظر التفكيك (الذي يستغرق وقتاً بسبب نقص الإمكانات)، وفيها حوالي 5600 سلاح جاهز للعمل. وأما قوة الردع الاستراتيجي الروسية (حوالي 3000 سلاح اليوم، ستنخفض دون شك في 2012 إلى 1700)، فتقوم بالأساس على 500 صاروخ أرض/أرض، وبالخصوص منها الصاروخ الحديث M–Topol. ومن أجل الحفاظ على ترسانة كافية وتفادي البقاء بعيداً وراء الولايات المتحدة، تستعد روسيا دون شك لزيادة عدد الرؤوس في كل صاروخ، على عكس ما قررته اتفاقات الحد من انتشار الصواريخ START–2 (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب). وتحتفظ روسيا كذلك بترسانة «استعراضية»، وهي لا تكف عن التهديد بالانسحاب من معاهدة FNI حول الصواريخ متوسطة المدى كي يتأتى لها التوفر من جديد على صواريخ أرض/أرض ذات مدى يزيد على 500 كيلومتر.

ت– **الصين**: السلاح النووي في نظر الصين بطبيعة الحال ورقة سياسية مؤثرة، لكنه يمثل قبل أي شيء آخر أداة لمواجهة القوة العسكرية الأمريكية. فبكين ترى في واشنطن حاجزاً يقف دون توَسُّعِ نفوذها في المنطقة، ويقف فوق ذلك دون عودة تايوان إلى حضن الوطن الأم. وترى جمهورية الصين الشعبية من ثمّ أن القدرة على ضرب

الأراضي الأمريكية هي وحدها الكفيلة بتحييد القدرة النووية الأمريكية في حال اندلاع صراع في المنطقة. وإذا كانت العقيدة العسكرية الصينية هي رسمياً «عدم السبق إلى الاستعمال»، فإن تطَوُّر قدرات البلاد، في محيطٍ نصفِ معادٍ، ومع وجود خمس دول نووية في الجوار (هي كوريا الشمالية وروسيا والهند وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية) يدعو إلى الاعتقاد بأن الترسانة النووية الصينية قد يوكَل إليها دور أوسع من ذلك. ويتم هذا التطور بسرعة بطيئة نسبياً. أما الشاغل الأهم للصين فهو التوفر على القدرة على الرد بضربة في داخل الأراضي الأمريكية أياً كانت الظروف، وهي قدرة كانت حتى اليوم تعتمد على صواريخ أرض/أرض ذات مواقع سرية أو متحركة، لكن إدخال جيل ثانٍ من الغواصات القاذفة للصواريخ من نوع Jin سيتيح نشر جزء منها بحراً. وتنظر الصين بقلق إلى نشر قوة دفاعية مضادة للصواريخ البالستية على البر الغربي من الأراضي الأمريكية، خشية أن تمتد تلك الأنظمة الدفاعية يوماً لتشمل التراب الأمريكي كله فتجعله في مأمن من كل تهديد استراتيجي ضد الولايات المتحدة.

ولعل من شأن تطوير مثل هذه الوسائل أن يدفع بكين إلى الانتقال إلى أنظمة الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة. ومن الصعب تقدير

الإمكانات النووية للصين التي تبقى الأكثر تكتُّما بين القوى النووية الخمس الرسمية، والتي تُدمج الجانب الأكبر من قوتها النووية في وحدة مكلفة أيضاً بتدبير الوسائل البالستية غير النووية، هي الوحدة المدفعية الثانية. ويُقَدِّر أغلب المحللين أن بكين تتوفر على حوالي 80 صاروخاً نووياً (عشرون منها قادرة على بلوغ الأراضي الأمريكية)، وحوالي 150 إلى 400 قنبلة نووية، غير أن التكتُّم الشديد الذي تحيط به السلطات الصينية سياستها النووية يجعل كل التخمينات عرضة للشكوك.

ث- **فرنسا**: خفضت فرنسا من جانب واحد ترسانتها بعد نهاية الحرب الباردة، فلم يبق لها إلا مكونان تكميليان اثنان (غواصات قاذفة تحمل صواريخ بالستية، ومدمرات تحمل صواريخ بعيدة المدى) مع قدرة نووية تقدَّر بنحو 350 قنبلة، تعتبر كلها من النوع «الاستراتيجي». وهناك دائماً غواصة واحدة على الأقل، من أصل أربع، تجوب البحار بلا توقف. ويهدف الرّدع الفرنسي إلى حماية «المصالح الحيوية» للبلاد ضد كل تهديد دولي خطير، بقطع النظر عن الوسائل المستعملة من قِبل المهاجم. فإذا كان هذا المهاجم دولة عظمى فإنه في حال إقدامه على العدوان على فرنسا سيتلقى من قِبلها أضراراً لا يمكن تحمُّلها «من كل الأنواع»، أما في مواجهة قوة

إقليمية فإن فرنسا ستستهدف «مراكز السلطة» عند الخصم. وفي حال أخطأ الخصم في تقدير حدود المصالح الحيوية الفرنسية أو استهان بما لدى باريس من تصميم على الدفاع عن تلك المصالح، فإن العقيدة العسكرية الفرنسية تفتي بإمكانية قيام فرنسا بتنفيذ ضربة إنذارية واحدة وأخيرة، على شكل ضربة نووية محدودة، تستهدف على سبيل المثال منشآت عسكرية. وفرنسا التي تعدُّ الدولة النووية الوحيدة التي أقدمت على تفكيك مركز التجارب لديها ومنشآت تصنيع المواد الانشطارية، أقامت برنامجاً «افتراضياً» طَموحاً بقصد الحفاظ على ترسانتها في غياب التجارب الفعلية.

ج- **المملكة المتحدة**: قامت لندن، مثلها في ذلك مثل باريس، بتخفيضٍ هام ومن جانب واحد لقواتها النووية بعد نهاية الحرب الباردة، مبقيةً فقط على مكون واحد هو الغواصات، بغواصة واحدة قاذفة للصواريخ تجوب البحار باستمرار. وفي ديسمبر/كانون الأول 2006 أعلنت الحكومة عن عزمها على تجديد قوتها الردعية حين يبلغ الجيل الحالي من الغواصات القاذفة مرحلة التقادم، مع تحديد الإمكانات النووية في 160 قنبلة. والردع هنا أيضاً يحمي «المصالح الحيوية» للبلاد، ولئن كانت لندن تدفع أساسا بالتهديد النووي لتبرير امتلاكها ترسانةً نووية، فإن المفروض في هذه الترسانة، مثلها في ذلك مثل

الترسانة الفرنسية، أن تقف في وجه كل تهديد دولي خطير. وعلاوة على خيار الرد الشامل (المتمثل في إحداث أضرار لا يمكن تحملها)، تفتي العقيدة العسكرية البريطانية بإمكان القيام بتنفيذ ضربة محدودة في حال أخطأ الخصم في تقدير حدود المصالح الحيوية البريطانية. والقوى النووية البريطانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظيرتها الأمريكية، على المستوى التقني، كالمبادلات في مجال تَصَوُّر الأسلحة، وشراء صواريخ 2D5—Trident الأمريكية، ثم على المستوى الاستراتيجي، بوضع الترسانة النووية البريطانية كاملة تحت تصرف حلف شمال الأطلسي؛ لكن، لا مجال للشك أن بمقدور لندن أن تقوم بطريقة مستقلة بممارسة حق الردع متى استدعى الأمر ذلك.

ح- إسرائيل: لا تعترف هذه الدولة علناً بامتلاكها السلاح النووي، لكن ليس هناك مطلقاً من شك في امتلاكها هذا السلاح، ولعلها تمتلكه منذ 1967. ويمكن أن نَعُدَّ إسرائيل، من حيث السياسة النووية، في صف الدول الغربية، إذ إن قدراتها الردعية مرصودة بالأساس لأهداف أمنية، ولا يراد بها سوى التوفر على ضمانات ضد كل تهديد خطير يتهدد البلاد من جديد، وبالخصوص اليوم ضد فرضية انتشار الأسلحة النووية انتشاراً يعم الشرق الأوسط. أما التقدير المتراوح بين 100 و200 سلاح، والذي غالباً ما تتداوله الأدبيات، فهو تقدير يقوم

على قدرة مفاعل ديمونة النووي على إنتاج البلوتنيوم، غير أن عدد القنابل الحقيقي هو بلا شك دون ذلك. والقدرة النووية الإسرائيلية في الغالب منوَّعة، ولا يعد أن تشتمل على قدرات ذات مدى قصير موجهة على سبيل المثال إلى تهديد جيش معادٍ في مسرح عمليات معين في حال ظهور تهديد إقليمي تقليدي من جديد. ولا يُستبعَد أن تكون إسرائيل قد قررت تزويد غواصاتها Dauphin بصواريخ بعيدة المدى حاملة لرؤوس نووية، كما أن لها برنامجاً طموحاً للدفاع المضاد للصواريخ.

خ- الهند: لقد طورت الهند قنبلتها النووية وأعينها على الصين، وذلك لأسباب تتعلق بوضعية كل من الدولتين، وكذلك لمواجهة كل تهديد آت من الشمال (حرب 1962). وقد قامت الهند بأولى تجاربها النووية في 1974، لكنها لم تبدأ في بناء قوة قتالية فعلية إلا بعد التجارب التي أجرتها في 1998، وهي تتوفر اليوم على بضع عشرات من قنابل البلوتنيوم. وبينما كان الردع الهندي موجهاً في البداية ضد التهديد النووي (مبدأ عدم السبق إلى الاستعمال) عبر إحداث أضرار لا يمكن احتمالها، أعلنت نيودلهي في 2003 أن الرد النووي لن يكون مستبعداً في حال تعرُّض البلاد لهجوم كيماوي أو بيولوجي. وللهند برنامج نووي طموح، وأولوياتها تتمثل اليوم

في تزويد صواريخها البالستية وبعيدة المدى بقنابل نووية، بحيث تصبح قادرة على تهديد المدن الصينية الرئيسة، وكذلك تأمين بقاء قواتها الضاربة عن طريق وضعها على ظهر حاملات بحرية. ولما كانت ترى نفسها في مواجهة تهديد مفترض من جهتين (الصين وباكستان)، فإنها لا تستبعد إمكانية اللجوء إلى حماية جزء من أراضيها بآليات دفاع مضادة للصواريخ.

د- **باكستان**: جاءت انطلاقة البرنامج النووي الباكستاني الفعلية رداً على التجربة الهندية الأولى في 1974، حيث بلغ البرنامج مرحلة الاكتمال في التسعينيات من القرن الماضي. ولما كانت باكستان ترى نفسها في موقع ضعف على مستوى القوة التقليدية أمام جارها الشرقي فإن العقيدة العسكرية الباكستانية لا تستبعد السبق إلى استعمال السلاح النووي، لتضرب به مثلاً قوات هندية تكون قد توغلت في أراضيها، قبل الانتقال بعدها إلى ضرب المدن الهندية الرئيسة إذا استدعى الأمر ذلك. وقد طورت باكستان، بمساعدة من الصين وكوريا الشمالية، نوعين من الصواريخ البالستية، وترسانتها النووية اليوم بلا شك موازية لنظيرتها الهندية، وهي في نمو مستمر مثلها في ذلك مثل هذه الأخيرة، لأن باكستان لا تزال غير متأكدة من قدرتها على أن تلحق بالهند في كل الظروف أضراراً لا يمكن احتمالها. وكانت أوليات

القنابل الباكستانية تعمل باليورانيوم عالي التخصيب، لكن إسلام أباد أقامت بعد ذلك منشآت لإنتاج البلوتنيوم.

ذ- كوريا الشمالية: في 2005 اعترفت بيونغ يانغ برغبتها في امتلاك قوة نووية، ولم تفتأ تلح منذئذ على الطابع الردعي لقوتها تلك. فهي عبارة عن تأمين على الحياة لنظام مصاب بالذُّهان يبرع إلى ذلك في فن الابتزاز عبر التلويح في كل مرة بإمكانية التخلي عن برنامجه النووي مقابل تنازلات اقتصادية وسياسية. وتتوفر كوريا الشمالية دون شك على بعض القنابل العاملة بالبلوتنيوم (تمت تجربة إحداها في أكتوبر/ تشرين الأول 2006)، لكن ليس من المؤكد أن تكون قد توصلت إلى صنع قنابل صغيرة وخفيفة بما يكفي كي تحملها صواريخها البالستية نو–دونغ No-Dong وتايبو–دونغ Taep'o Dong.

II. انتشار الأسلحة النووية ومسألة الإرهاب النووي

1. انتشار الأسلحة النووية

يُقصد بتعبير «انتشار الأسلحة النووية» تَعَدُّدُ مالكي مثل هذه الأسلحة. ويميز بعض المحللين بين الانتشار «الأفقي» المقصود به ما ذكرناه، والانتشار «الرأسي» الذي يعني تَعَدُّدَ الأسلحة لدى المالك الواحد. بيْد أن هذا التمييز لم يلق نجاحاً، علماً أن الأمر يتعلق بظاهرتين

مختلفتين تمام الاختلاف.

ليس هناك من بين الدول النووية دولة واحدة أنشأت قوتها النووية وحدها دون الاعتماد في ذلك على أحد. حتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعاونتا في ذلك منذ البدء (اتفاق كيبك المبرم في 1943)، واستفادت الدول الأخرى من تجربة سابقاتها بطرق عدة، منها التجسس والتهريب ومساعدة العلماء الأجانب، أو بكل بساطة، التعاون الرسمي بين الدول.

تأتي الاعتبارات الأمنية عموماً على رأس الأسباب التي تدفع باتجاه انتشار الأسلحة النووية. فوظيفة السلاح النووي هي قبل أي شيء آخر تفادي وقوع الحرب، وتاريخ البرامج النووية يبين أن الدول الأكثر رغبة في دخول هذه المغامرة هي دائماً الدول التي تشعر بأنها معرضة لتهديد عسكري عظيم ترى أنها لا تمتلك ضمانات أمنية كافية ضده. وقد جاء إطلاق البرامج النووية في كثير من الأحيان على أرضية ذكرى هزيمة عسكرية مؤلمة (1942 بالنسبة إلى فرنسا، و1962 للهند، و1971 لباكستان...) أو ذكرى هجوم مفاجئ (1941 بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، و1948 بالنسبة إلى إسرائيل...)، وبذلك يكون السلاح النووي الأداة الأساس «كي لا يتكرر هذا بعدها أبداً». وقد انخرطت دول عديدة في برنامج نووي وطني خيفة أن يتخلى

عنها حاميها الأمريكي يوماً ما، مثل تايوان واليابان وكوريا الجنوبية وباكستان وغيرها، كما فعلت فرنسا الشيء نفسه وقبلها إسرائيل، لأنهما قررتا أنه ليس من المعقول أن تعتمدا في بقائهما على الآخرين. لكن هناك برامج أخرى ينطبق عليها الشيء ذاته وإن كانت غير معروفة بالدرجة نفسها، مثل برنامججنوب أفريقيا (وقد تم التخلي عنه اليوم)، وبرامج أخرى جرى إجهاضها كانت تبنيها دول غير منحازة مثل السويد وسويسرا ويوغوسلافيا وغيرها.

أما خلال الفترة الحالية، فإن التفوق العسكري الكبير الذي برهنت عليه الدول الغربية خلال الحرب ضد العراق في 1991 ثم صربيا في 1999 ثم أفغانستان في 2001 ثم العراق ثانية في 2003، لن يَعدم أن يمثل دافعاً جديداً للقوى الإقليمية إلى امتلاك السلاح النووي. ثم إن المسعى المتمثل في تطوير برنامج نووي قد ينطوي أيضاً على نوع من الابتزاز، بحكم أن خطر اندلاع حرب نووية سيدفع حتماً بالدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، إلى تقديم الدعم السياسي أو العسكري إلى البلد الذي تعرض للعدوان، أو بالأدنى إلى ممارسة الضغوط على خصومه. هذا المسعى لم يكن غائباً عن خيارات دول مثل جنوب أفريقيا وإسرائيل وتايوان وباكستان.لكن دراسة ديناميّات انتشار السلاح النووي تُبين أن شعور دولة معينة بأنها تحت حماية قوة نووية ذات مصداقية من

شأنه على العكس من ذلك أن يخفف من رغبتها في امتلاك السلاح النووي بنفسها. كانت هذه حال ألمانيا في الماضي، والأمر يصدُق اليوم أيضاً على اليابان وكوريا الجنوبية، فهذه الدول الثلاث تتمتع منذ عقود عديدة بحماية المظلة النووية الأمريكية. وتتوزع الدوافع السياسية لامتلاك السلاح النووي على ثلاثة محاور رئيسة.

أما أهم تلك المحاور فهو الوضعية الدولية. لقد كان من بين أسباب سعي فرنسا والمملكة المتحدة إلى امتلاك السلاح النووي رغبتُهما في الوقوف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة داخل حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة. والدول التي تسعى إلى امتلاك السلاح النووي تفعل ذلك رغبة منها في اكتساب وضع جديد في محيطها الإقليمي (البرنامج المصري في السبعينيات من القرن الماضي، والبرنامج العراقي في الثمانينبات) أو وسط طائفتها الثقافية (باكستان حيال العالم الإسلامي) أو على الساحة العالمية (الهند). ويتعلق الأمر في الغالب بسعي إلى اكتساب المرتبة الدولية نفسها التي تحتلها دولة منافسة (وهذه الدولة هي الولايات المتحدة عند روسيا وهذه الأخيرة عند الصين وهذه عند الهند وهذه عند باكستان وهلم جراً)، أو إلى تأكيد تفوُّقٍ إقليمي. وهناك فيما يبدو رغبةٌ مماثلة لدى كوريا الشمالية وإيران، هدفها تحقيق نوع من النِّدِّيَّة مع الولايات المتحدة.

وخلاصة القول إن السلاح النووي يبدو بمثابة «طريق مختصرة نحو القوة»، كما أنه يمثل رمزاً قوياً من رموز السيادة الوطنية وفي بعض الأحيان كذلك رمزاً للاستقلال عن دولة حامية. فبفضل النووي تخلصت فرنسا من وصاية الولايات المتحدة والصينُ من وصاية الاتحاد السوفييتي... وكوريا الشمالية من وصاية الصين. والسلاح النووي «يعطي المرء ثقةً بنفسه»، والاختيار النووي، خصوصاً متى تُوِّجَ بتجربة نووية، يمثل برهاناً جلياً على الاستقلال الوطني. وأخيراً فإن النووي يبقى كذلك رمزاً للحداثة، وما كان يصح على فرنسا في الخمسينيات من القرن الماضي كان يصح على باكستان في الثمانينيات وهو يصح على إيران اليوم. أضف إلى ذلك أن النووي، بالنسبة إلى البلدان التي عانت الاستعمار، يمثل نوعا من «الثأر من التاريخ».

وقد يكون السلاح النووي مجْدياً على المستوى الداخلي كذلك، لأنه بحكم وجوده تحت يد السلطة السياسية يمكِّن هذه الأخيرة من إحكام سيطرتها على الجيش وعلى البلاد، كما كان عليه الحال بالخصوص في فرنسا الديغولية والهند تحت حكم حزب المؤتمر الوطني وحتى باكستان أيام ذو الفقار على بوتو. والسلاح النووي كذلك أداة لبناء الدولة والهوية الوطنية وتدعيم أركان النظام، وهو ما يصح في حق الصين أيام ماو تسي تونغ وكذلك فرنسا أيام ديغول. أما في ما يخص

كوريا الشمالية وإسرائيل والهند وباكستان، فإن أوائل الجهود المبذولة في السعي إلى امتلاك السلاح النووي قد بدأت بعد عقد فقط من نشوء البلد نفسه. ولنلاحظ بهذا الصدد أنه وإن لم يكن هناك من جامع مباشر يجمع بين طبيعة النظام السياسي في بلد معين وإطلاق هذا البلد لبرنامج نووي، فإن المناخ الديمقراطي يمكن أن يكون عاملاً مساعداً على عدم انتشار الأسلحة النووية، كما يشهد بذلك التخلي الطوعي عن البحوث النووية في كل من كوريا الجنوبية والبرازيل وجنوب أفريقيا.

تمثل هذه العوامل وأهميتها النسبية موضوعَ جدالٍ دائر منذ سنوات خلت بين المحللين المهتمين بانتشار السلاح النووي، حيث ترى المدرسة «الواقعية» أن العوامل الأمنية هي الأهم، في حين ترى المدرسة «المثالية» أن الأسبقية للعوامل السياسية.

بعض الدول، ومعها كثير من المنظمات غير الحكومية، تشير بأصبع الاتهام، في تفسيرها لمسألة الانتشار، إلى بطء مسلسل نزع الأسلحة النووية بصفته مسؤولاً عن ذلك. والحق أنها حجة قابلة للنقاش. فكل الدلائل الممكن استقاؤها من المنطق الذي تتبعه الدول المساهمة في الانتشار تفيد بأن مسألة نزع السلاح النووي لم تكن يوماً من العوامل المحدّدة لسلوك تلك الدول في هذا المجال. وحين يكون سلوك القوى العظمى موضع اتهام فإن التفوق الغربي في مجال القوى التقليدية هو

الذي يُنظر إليه باعتباره تهديداً. وفي مقابل ذلك فإن نزع السلاح النووي لا يسهم إسهاماً يُذكر في منع الانتشار، والدليل أنه خلال الفترة 1987–1996، التي بادرت فيها القوى النووية الرسمية كلها باستثناء الصين إلى خفض ترساناتها بمقدار كبير، كانت العديد من الدول تواصل تنفيذ برنامجها النووي بل وتسرِّعه تسريعاً[30]. وأما ما كان من تخلي البرازيل وجنوب أفريقيا عن برنامجيهما النوويين خلال الفترة ذاتها، فيمكن تفسيره بالتغييرات التي مست المحيط السياسي الداخلي (الاتجاه إلى الديمقراطية) والإقليمي (انتهاء حالات التوتُّر للبلدين معاً).

أما الأخطار التي يحملها انتشار الأسلحة النووية فهي من أنواع عدة. ومنها أن تعدُّدَ مالكي الأسلحة النووية يزيد من خطر استعمالها من قِبل هذا الطرف أو ذاك، وفي أدنى الأحوال خطر وقوع حادث نووي كبير. كما أن هذا التعدد يزيد من احتمال وقوع سرقة أو نقلٍ لسلاح نووي يوصله إلى أيدي الإرهابيين، ويزيد من احتمال تطوُّر أي نزاع إقليمي إلى حرب عالمية من أثر تسلسل الأحداث أو بفعل التحالفات، وذاك بالذات هو السبب في ظهور فكرة معاهدة منع الانتشار في أوائل الستينيات من القرن الماضي.

إضافة إلى ذلك فإن الانتشار يجعل نزع السلاح النووي أمراً أصعب وأشق، إذ كلما ازداد عدد الدول المالكة لهذا السلاح ازدادت

(30) هي كوريا الشمالية والهند والعراق (حتى 1991) وإيران وإسرائيل وليبيا وباكستان.

القوى النووية الكبرى ابتعاداً عن تفكيك سلاحها. ثم إن الدول التي تتوصل إلى امتلاك السلاح النووي، إذ تحميها «مظلته» الواقية، قد تجد في نفسها الرغبة في دخول مغامرات عسكرية أو الإقدام على أعمال تفضي إلى زعزعة الاستقرار في محيطها الإقليمي. وأخيراً فإن الانتشار يغذي نفسه بنفسه، إذ كلما ازداد عدد مالكي السلاح النووي ازدادت حظوظ آخرين في الانخراط بدورهم في برنامج نووي، مع ما يعنيه ذلك بطبيعة الحال من تعاظُمٍ للمخاطر.

خلال الخمسينيات من القرن الماضي استسلمت كثير من الدول لإغراء السلاح النووي فحاولت امتلاكه، وخصوصاً داخل المعسكر الغربي[31]. بيد أن تنبوءات الإدارة الأمريكية المتشائمة بشأن الأخطار التي يمكن أن ينطوي عليها تعدُّدُ مالكي السلاح النووي أدت في الستينيات إلى ظهور فكرة وضع حد للانتشار، وهي فكرة لاقت قبولاً من جانب السوفييت الذين كان يهمهم أكثر من أي شيء آخر ألاّ تتوصل ألمانيا إلى امتلاك السلاح النووي. هذا التوارد في المصالح بين القوتين العظميين هو ما أدى إلى إبرام معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. هذه المعاهدة لن توقّعها بعض البلدان المصمِّمة على المضيّ قدماً

(31) هذه هي أهم الدول التي فكرت فعليا في امتلاك القنبلة النووية: أستراليا والبرازيل وكوريا الشمالية ومصر وإندونيسيا والعراق واليابان وليبيا والسويد وسويسرا وتايوان ويوغوسلافيا.

في تنفيذ برنامجها النووي، وهي إسرائيل التي تجاوزت العتبة النووية حوالي 1967، والهند التي أجرت تجربتها الأولى في 1974، وباكستان التي أتمَّت صنع قنبلتها النووية الأولى في نهاية الثمانينيات، وكوريا الشمالية التي بلغ برنامجها النووي طور الاكتمال في التسعينيات من القرن الماضي. وهناك في المقابل دولٌ وقعت المعاهدة لكن ذلك لم يمنعها من أن تواصل تطوير برامج نووية عسكرية، مخالفةً بذلك القانون الدولي.

وقد نجم عن تغيُّرُ الشروط الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة، وتبعات حرب الخليج، وحركة الدَّمَقْرَطة التي شهدها العالم في التسعينيات من القرن الماضي، أن تخلت العديد من الدول عن برامجها النووية، حيث أوقفت البرازيل والأرجنتين برنامجيهما، وفككت جنوب أفريقيا أسلحتها، وأرغم التدخل الدولي في 1991 العراقَ على التخلي عن برنامجه، وقامت الجمهوريات الثلاث التي ورثت أسلحة نووية من العهد السوفييتي بإعادة تلك الأسلحة إلى الأراضي الروسية في 1994.

بذلك فإن عدد الدول المعروف عنها امتلاكها لبرنامج نووي أو عزمها على المضي في هذا الطريق لم يفتأ يتناقص، من 23 دولة في الستينيات من القرن الماضي إلى 19 في الثمانينيات إلى 10 اليوم.

وانتشار الأسلحة النووية اليوم موضوع تقديرات متضاربة. فقد

أتاحت اعترافات عبد القدير خان، أبي القنبلة النووية الباكستانية، في 2003، الكشف عن شبكة غير قانونية هائلة لإيراد وتصدير المواد والتقنيات النووية. وقد اتضح أن هذه الشبكة باعت تجهيزات ومواد نووية لثلاث دول على الأقل هي إيران وكوريا الشمالية وليبيا، وعرضت خدماتها على بلد رابع هو العراق. فأما العراق فلم يرد على الاقتراح الباكستاني، وأما كوريا الشمالية ففضلت إعطاء الأسبقية للاستثمار في مسلك البلوتنيوم عوض اليورانيوم، وأما ليبيا فقد تخلت عن برنامجها في 2003. بيد أن الجداول التي تتيح صنع آلات الطرد المركزي المستعملة في التخصيب أصبحت اليوم في متناول من يدفع أكثر، وأدهى من هذا وأدعى إلى القلق أن الشبكة الباكستانية كانت قد باعت ليبيا مخططاتِ أسلحةٍ تعمل باليورانيوم عالي التخصيب من أصل صيني، وأن هذه المخططات لا تزال دون شك متداوَلَةً بين الأيدي. وقُل الشيء نفسه في تقنية التخصيب بالليزر، والتي أصبحت في المتناوَل أكثر مما كانت عليه قبل بضع عشرات من السنين.

من جهة أخرى، هناك كما هو معروف دولتان تتابعان بكل عزم وتصميم تنفيذ برنامجيهما النوويين، هما كوريا الشمالية وإيران، غير أن وضعيتيهما مختلفتان اختلافاً كبيراً. فأما على المستوى القانوني، فإن كوريا الشمالية قد أعلنت في 2003 عن انسحابها من معاهدة الحد من

انتشار الأسلحة النووية، في حين تبقى إيران عضواً في هذه المعاهدة. وأما على المستوى السياسي فإن بيونغيانغ قد أعلنت في 2005 بكل وضوح عن نواياها، في حين لا تزال طهران تؤكد أنها لا ترمي من وراء برنامجها النووي سوى امتلاك طاقة نووية سلمية. وأما على المستوى التقني فإن كوريا الشمالية راهنت على مسلك البلوتنيوم فيما تراهن إيران على المخصب.

وكانت كوريا الشمالية قد تعهدت منذ 1993 بالتخلي عن كل نشاط نووي ذي طبيعة عسكرية (اتفاقية نزع السلاح النووي الموقّعة من قِبل الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية)، لكنها واصلت تنفيذ برنامجها سرا، وهي اليوم تتوفر بلا شك على مخزون من البلوتنيوم يكفي لصناعة نحو عشر قنابل نووية، وقد قامت بتجربتها الأولى في أكتوبر/تشرين الأول 2006. بعد ذلك، في يوليو/تموز 2007، أعلنت بيونغيانغ عن إيقاف تشغيل مفاعلها في يونغبيون Yongbyon، كما نصّت عليه اتفاقية نزع السلاح النووي الموقعة في فبراير/شباط من العام نفسه. وفي موازاة مع ذلك تبقى الولايات المتحدة واليابان قلقتين حيال برنامج الصواريخ البالستية الكورية الشمالية. لكن إذا كانت كوريا الشمالية قادرة اليوم على تهديد التراب الياباني فإن التراب الأمريكي لا يزال بعيداً عن متناولها، غير أن فرضية التعرض لابتزاز كوري شمالي تبدو في أعين

الأمريكيين مرفوضة لدرجة كانت كافية لتبرير نشر الولايات المتحدة في 2002 لأنظمة مضادة للصواريخ البالستية في ألاسكا وكاليفورنيا، وهي العملية التي أقدم الأمريكيون من أجلها وأجل مثيلاتها على الانسحاب في 2001 من معاهدة ABM القاضية بمنع انتشار الصواريخ البالستية.

أما إيران فإنها تريد أن تكون قادرة على تصنيع قنبلة نووية سريعاً متى صدر قرار سياسي بذلك. هذه الخلاصة هي ما يمكن استشفافه من تحليل تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ 2003. وغيضاً من فيض نذكر المؤشرات التالية: إخفاء أنشطة نووية كثيرة عن أعين الوكالة الدولية منذ خمس وعشرين سنة، علماً أن بعض تلك الأنشطة يتم تحت رعاية وزارة الدفاع، وعدم وجود أي هدف سلمي معروف لمجمَّع ناتانز لتخصيب اليورانيوم، وإنشاء مفاعل اختبارات في «أراك» مهيأً لإنتاج بلوتنيوم ذي نوعية عسكرية، والقيام بأنشطة خاصة لا معنى لها إلا في إطار برنامج عسكري (من مثل إنتاج البلوتنيوم—210 وبرنامج التخصيب بالليزر وغير ذلك)، وتعديل القسم الأعلى من صاروخ شهاب—3 لتمكينه من حمل شحنة نووية، وغير ذلك من المؤشرات. وإضافة إلى ذلك فقد عثرت الوكالة الدولية للطاقة النووية في إيران على وثائق من أصل باكستاني تشرح كيفية تصنيع أنصاف كرات من اليورانيوم عالي التخصيب. وباعتبار توفر طهران على 3000 جهاز طرد

مركزي من نوع P−1 (وهي الموجودة في ناناتز Nanatz) تشتغل على مدار الساعة، فسيكون لدى الإيرانيين في مدى أقل من سنة واحدة ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب لإنتاج قنبلة نووية بدائية، وحينها ستصبح إيران قادرة على تهديد مجمل دول الشرق الأوسط وأوربا بصواريخ شهاب−3 وما سيلحق بها دون شك من نماذج مطورة.

وإذا تجاوزت إيران العتبة النووية فيُخشى ظهور موجة جديدة من انتشار الأسلحة النووية، إذ لا يُتصور أن يصمد نظام منع الانتشار أمام انسحابٍ ثانٍ من معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية بعد أن انسحبت كوريا الشمالية منها. ولو حدث ذلك فسيكون في انهيار ضوابط عدم الانتشار ما يشبه سقوط حاجز معياري هام. إن بعض دول آسيا والمحيط الهادي (اليابان وتايوان وأستراليا وغيرها) التي ترى في الصين خطراً محتملاً أو تستشعر قلقاً حيال برنامج كوريا الشمالية النووي سوف تطلق حينها دون شك برامجها الخاصة، كما أن أمماً أخرى تطمح إلى تأكيد وجودها على الساحة الدولية (مثل البرازيل وإندونيسيا والجزائر وجنوب أفريقيا) قد تجد من ذلك إغراءً باستعمال الورقة النووية. بيْد أن الشرق الأوسط هو الذي سيكون بلا شك مسرحاً لأخطر العواقب التي يمكن أن تترتّب على امتلاك إيران القنبلة النووية؛ فبعض دول الجوار ترى في امتلاك إيران قوة نووية تهديداً لمصالحها

الأمنية، مما قد يدفع بها هي أيضاً إلى الاقتداء بالنموذج الإيراني، وهو ما يمكن التوصل إليه، عبر التعاون من الحليف الباكستاني. كما أن هناك دولاً أخرى، مثل مصر، لن تستسيغ احتلال إيران هكذا لمركز الريادة الإقليمية، مما قد يجعلها تتبع السبيل نفسه لأسباب تتعلق بالوضعية التي ترى نفسها مؤهلة لاحتلالها. حينها قد تقرر دول أخرى، مثل تركيا وسوريا والإمارات العربية المتحدة والجزائر وغيرها، اتباع النموذج السعودي و/أو المصري، مع ما يعنيه ذلك من مخاطر «انتشار متسارع»، خصوصاً أن إسرائيل قد ترى نفسها حينئذ مرغمة على الكشف عن قدراتها النووية، مما لا شك سيزيد من حدة الضغط السياسي على دول المنطقة.

هذا هو المنظور الذي يجب من خلاله قراءة الخطاب الذي تتبناه دول عربية عديدة حالياً حول حاجتها إلى إطلاق برنامج نووي خاص بها، ذلك أنه إذا كانت حاجات تلك الدول من الكهرباء في تزايد، فإن إطلاق برامج نووية قد يكون، في بعض الحالات، قناعاً قد تجري من ورائه عند الحاجة أنشطةٌ ذات أهداف عسكرية، وهو السلوك الذي كثيراً ما يعرَّف باسم «الاحتياط» hedging.

وبصفة أعمّ، يُخشى أن يكون تخصيب اليورانيوم في طريقه إلى أن يصبح بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث رمزاً للحداثة والاستقلال. فإيران

تتبنى بهذا الصدد الخطاب نفسه الذي كانت باكستان تتبناه خلال الثمانينيات من القرن المنصرم (قبل أن تعترف إسلام أباد بامتلاكها برنامجاً نووياً ذا أهداف عسكرية)، وليس خطاب البرازيل عنها ببعيد.

ثمة اليوم اهتمام متزايد بالطاقة النووية لا شك أنه يبعث مخاوف من أخطار انتشار السلاح النووي، غير أن المفاعلات العاملة بالماء الخفيف والموجَّهة إلى إنتاج الكهرباء لا تكاد تُفيد في الاستعمال العسكري. أما الأخطار الحقيقية فتأتي من المنشآت المتخصصة، وعلى رأسها تلك الموجَّهة إلى تخصيب اليورانيوم، أو إلى إعادة معالجة الوقود المعرَّض للإشعاع في بعض أنواع مفاعلات الأبحاث.

2.الإرهاب النووي

ليس الخوف من استعمال مجموعة إرهابية للسلاح النووي بالشيء الجديد، لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 زادت تلكَ المخاوف حدّةً. ولا جدال في أن انفجاراً نووياً في قلب مدينة من مدن الغرب الكبرى قد يخلق حالة من الهلع تهدد أسس حضارتنا نفسها، ناهيك عن أن انفجاراً يقع على مستوى الأرض سيكون شديد التلويث. ويُخشى حينها أن يغادر قسم كبير من الساكنة الحضرية المدن الكبرى، مما سينقلب له نمط العيش في مجتمعاتنا انقلاباً. ثم إن اعتداءً نووياً واسعاً يطال عاصمة بلد ما سينتج عنه اختلال في سير ذلك البلد يدوم أعواماً.

أما إذا أصاب الاعتداء مركزاً تجارياً عالمياً فإن انعكاساته على النظام الدولي ستكون هائلة. ولا ريب أن الانعكاسات ستكون أعظم خطراً في حال استهدفت الضربة مدينةً تكون في الآن ذاته عاصمة سياسية ومركزاً تجارياً عالمياً، مثل لندن أو طوكيو أو حتى واشنطن، مقر البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، أو إذا جرى استهداف مدينة نيويورك بوصفها عاصمة مالية وفي الآن نفسه مقراً للأمم المتحدة.

لقد أبدت كثير من المنظمات الإرهابية استعدادها لاستعمال وسائل الدمار الشامل. فقد ارتكبت جماعة أوم شينريكيو Aum Shinrikyo اليابانية المتطرفة اعتداءين بغاز السارين في اليابان، كما أعرب أسامة بن لادن عن اهتمام بالوسائل النووية والإشعاعية، ونحن نعلم اليوم عن طريق اعترافات بعض معتقلي القاعدة والوثائق التي تم العثور عليها في باكستان أن التنظيم يولي اهتماماً جدياً لهذه المجالات. وتبرر الجماعات الإسلامية استعمال هذه الوسائل بـ «المذابح التي يتعرض لها المسلمون» بسبب العقوبات المفروضة على العراق، والعمليات الإسرائيلية المضادة للإرهاب والقمع الروسي في الشيشان ومختلف التدخلات الدولية، أو استعمال اليورانيوم المنضّب من قبل الجيوش الغربية[32]. لكن، لا ينبغي المبالغة في تجسيم الخطر الإرهابي. فالمواد الانشطارية ليست في

(32) يُستعمل اليورانيوم المنضَّب في بعض أنواع الأسلحة بسبب مقاومته الكبيرة، ودرجة السُّمِّيَّة فيه ليست أعلى منها في بعض المعادن الثقيلة.

متناول كل من هبَّ ودبّ، والحوادث التي أحصتها الوكالة الدولية للطاقة النووية منذ 1990 تُبين أن الغالبية العظمى من عمليات نقل المواد النووية كانت تعني كميات ضئيلة من تلك المواد، لا مقارنة بينها وبين ما يستدعيه تصنيع قنبلة نووية(33). وحتى إذا افترضنا أن منظمة من المنظمات الإرهابية استطاعت وضع اليد على الكمية الكافية، فإنه لن يكون من السهل عليها تصنيع قنبلة نووية تنفجر في الوقت المطلوب، لا قبل ذلك، وخفيفة بحيث يسهل نقلها دون إثارة الانتباه. وليس التمكن من هذا الموضوع سهلاً كما قد يتبادر إلى الذهن، لأن المهارات المطلوبة تكون في العادة موزعة على عدد كبير من الأشخاص. والعالمان الباكستانيان اللذان زارا أسامة بن لادن في أفغانستان في 2001 لم يكونا في غالب الظن قادرين وحدهما على صناعة قنبلة نووية لحساب تنظيم القاعدة.

ولنلاحظْ من جهة أخرى أن من الصعوبة بمكان على مجموعة إرهابية أن تتوصل إلى صناعة قنبلة ذات طاقة يُعتد بها من صنف قنبلة هيروشيما على سبيل المثال. أما الآثار البشرية والمادية التي يمكن أن تترتّب على تفجير قنبلة من نوع كيلو طن واحد في وسط مدينة أوربية كبيرة فستكون كبيرة، إذ سيتراوح عدد الضحايا حسب مختلف

(33) بين 1993 و2006، لم تحص الوكالة سوى 15 حالة من حالات نقل اليورانيوم عالي التخصيب أو البلوتنيوم، وكلها كميات ضئيلة جداً.

السيناريوهات بين عشرين وأربعين ألف قتيل، لكنها لن تبلغ حدّ تدمير المدينة كلها وأنى لها ذلك، إذ لن تنهار البنايات «إلا» في محيط قدره ثلاثمائة متر تقريباً.

هل يا ترى من الممكن سرقة قنبلة نووية أو حتى شراؤها من روسيا مثلاً أو من باكستان؟ إن التّرسانات الموجودة اليوم تحظى، حتى في هاتين الدولتين، بحراسة مشدَّدة وحماية كبيرة، مما يعني أن الوصول إلى قنبلة نووية يستدعي تواطؤاً من مسؤولين من مستوى عالٍ. وحتى لو تحقق ذلك فسيبقى من المتعذر على القائمين على العملية تفجيرُ القنبلة في غياب الشفرات الضرورية لذلك، بل وحتى استخراج المواد الانشطارية منها لإعادة استعمالها. أما القنابل التكتيكية الروسية القديمة التي تم إخراجها من الخدمة، وهي كبيرة العدد وأقل حظوة بالحراسة والحماية، فهي اليوم قد بلغت حالاً من التقادم لا شك أنها ستجعل تفجيرها صعباً إن لم يكن مستحيلاً (34). بيد أن الأخطار التي يمكن أن تنجم عن انهيار دولة تملك السلاح النووي تظل قائمة.

وهناك أخيراً عنصر ينبغي أخذه بالحسبان، يتمثل في كون تاريخ الإرهاب يبين أن التقنيات المستعملة في العنف الإيديولوجي تتميز

(34) تعمد روسيا في العادة إلى إعادة تصنيع مثيلات للقنابل المتقادمة عوض الاستبدال المتدرج للمكونات. أما "الحقائب النووية" التي جرى الحديث عليها كثيراً في التسعينيات من القرن الماضي، فليس هناك أي دليل على وجودها.

بنزعة محافظة قوية، بمعنى أن الجماعات الإرهابية تفضل اللجوء إلى وسائل مجربة قد تدرب عليها أعضاؤها وتمكنوا من التحكم فيها، عوض استعمال وسائل جديدة وغير معروفة المعرفة. فالتقنيات القديمة (مثل خطف الطائرات) قد برهنت منذ زمن على فعاليتها، والعمليات الانتحارية لا تزال بمثابة «مُضاعف عجيب للقوة»، وما دام بلوغ الأهداف السياسية المطلوبة ممكناً بمثل هذه الوسائل فإن الإرهاب النووي (الذي يتطلب من أصحابه إمكانات كبيرة جداً) سيبقى إغراؤه ضعيفاً نسبياً.

لا تختلف التدابير المتبناة من قبل الدول في مواجهة خطر الإرهاب النووي عن مثيلتها المتخَذة للحيلولة دون انتشار السلاح النووي، أي تأمين المواد النووية وحراستها وتجريم نقلها وغير ذلك من الإجراءات. غير أن هناك تدابير خاصة جرى اتخاذها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، ومنها تحسين وسائل الكشف عن المواد المشعة في المراكز الحدودية والموانئ الكبرى. ولئن كانت فعالية هذه الوسائل محدودة (إذ ليس من السهل مثلاً الكشف عن سلاح ضعيف الإشعاع يعمل باليورانيوم عالي التخصيب) فإن بإمكانها الإخلال بالحساب الممكن أن تقوم به مجموعة إرهابية حول إمكانية مثل هذه العملية، وهي بذلك تضطلع بدور يدخل في خانة «الردع عبر المنع». وفي مقابل ذلك

فلا يبدو أن التهديد بالرد سيكون ذا فعالية تذكر في مواجهة مثل هذه الفرضيات، اللهم إلا إذا تعلق الأمر بدولة اتضح أنها تقف وراء الجماعة الإرهابية.

III. السلاح النووي والعلاقات الدولية

1. آثار السلاح النووي في الاستقرار العالمي

هل لامتلاك السلاح النووي أثر إيجابي في العلاقات الدولية؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال.

لا شك أن الأثر الناجم عن امتلاك طرف معين للسلاح النووي كان في غالب الأحوال إيجابياً؛ فبفضله لم تبلغ بعض الحروب التقليدية (فيتنام، حرب أكتوبر، حرب الخليج وغيرها) درجة المواجهة الشاملة، وبفضل امتلاك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي للسلاح النووي القادر على ضرب أراضي الخصم اضطرت القوتان العظميان إلى القبول بالتعايش السلمي رغم تضارب مذهبيهما والعداء القائم بينهما. أما في الشرق الأوسط فلا شك أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي كان شرطاً ميسِّرا للسلام بين الكيان الصهيوني من جهة ومصر والأردن من جهة ثانية، وأما في جنوب آسيا فإن حالة الانفراج السائدة حالياً بين الهند وباكستان ما كانت لتكون ممكنة لولا امتلاك الطرفين

معاً للسلاح النووي. وأما في أوروبا فإن التوازن الاستراتيجي الناجم عن ثنائية القطبية النووية قد أتاح إطلاق مسلسل الاندماج الأوربي تحت مظلة الردع الأمريكي. وأخيراً فإن عدم قيام أي حرب بين القوى العظمى طيلة ما يزيد عن ستة عقود كاملة، وهو وضع استثنائي في تاريخ البشرية، يعود الفضل فيه ولو جزئياً إلى الردْع النووي (انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب).

لكن ليس لعاقل أن يستنتج من ذلك أن تعدُّدَ مالكي السلاح النووي شيء مطلوب مستحب؛ فمخاطر حدوث مواجهة نووية شيء وارد، قد يأتي عَرَضا أو عن طيش وتهورٍ أو حتى عن جهل بالخصم وسوء تقدير لردة فعله. ولا يجب أن ننسى أن الانفراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أو بين الهند وباكستان لم يأت إلا في أعقاب أزمات شديدة الخطورة (1962 و2002 على التوالي) كان من الممكن أن تقود العالم إلى حرب نووية مدمرة.

من جانب آخر، فإن خصوصيات الترسانات النووية الموجودة لدى القوى الصاعدة قد تفضي إلى وضعيات غير مستقرة، وذلك لأسباب تتعلق بأمن الترسانات أو بعدم توفر الدول المعنية على قدرة محمية تتيح الرد على ضربة نووية. هذا يبين أن توازن الردع ليس بالشيء البديهي. فما دام الفاعلان لا يتوفران على قدرة محمية تتيح الرد على ضربة نووية،

فإن خطر نشوب حرب يكون أعلى منه في غياب سلاح نووي، وذلك لأن كلا منهما يكون عرضة لأن يجنح للقيام بضربة استباقية أو وقائية. ومن ذلك ما خططت له الولايات المتحدة من تدمير المنشآت السوفييتية في الأربعينيات من القرن الماضي والمنشآت الصينية في الخمسينيات.

وحتى في حال التوصل إلى توازنٍ فإن الأخطار لا تنتفي، ذلك أن الحرب التقليدية على المستوى الواسع إذا كانت قد أصبحت في حكم المستحيل (اللهم إلا في حال وقوع سوء تقدير من هذا الطرف أو ذاك)، فإن المناوشات والحوادث على الحدود وغير ذلك من الحروب الصغرى تبقى واردة بقدر ما يبدو خطر الانزلاق إلى المواجهة الشاملة محدوداً. هذه هي أطروحة «مفارقة الاستقرار/عدم الاستقرار»، ومفادها أن بلدين معينين حينما يصبحان مالكين للسلاح النووي فإن مخاطر حدوث مواجهة نووية أو تقليدية موسَّعة تصبح محدودة بقدر ما تتزايد مخاطر حدوث مواجهة غير مباشرة أو حرب صغيرة. وقد أثبتت الحرب الباردة صحة هذه النظرية، كما أثبتها أكثر منها الوضع القائم في جنوب آسيا منذ تجارب 1998 النووية.

لا يزال بعض الخبراء الاستراتيجيين يؤمنون بالمسلَّمة التي مفادها أن الذرة تحض على الحكمة لأنها تجعل الحرب مخيفة، وهي فكرة ظهرت مع أوائل أيام الحرب الباردة، لكنها تتضمن مخاطرة كبيرة، كما أن الوقائع لم

تثبتها إلا قليلاً.

فالدولة التي تحتمي وراء قدرتها الردعية قد ترى أن بإمكانها أن تدفع ببيادقها فوق الرقعة السياسية وهي آمنة من كل تهديد عسكري، وهو ما يسمونه أحيانا «الحِمى العدواني» agressive sanctuarisation. ويقولون أيضاً إن الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية قد اتبعا سلوكاً متعقلاً منذ أن أصبحت الدولتان تمتلكان السلاح النووي، لكن هل تفي هذه النظرية بالحقيقة فعلاً؟ إن اجتياح كوريا الجنوبية، وحصار برلين مرات متعددة، والابتزاز السوفييتي خلال أزمة السويس، ودعم موسكو المباشر للدول العربية خلال حرب أكتوبر، والتدخل الصيني ضد فيتنام، واجتياح الجيش السوفييتي لأفغانستان، كلها تبين أن امتلاك القنبلة النووية لم يجعل المعسكر الشيوعي أكثر حكمة وتعقلاً بل جعله على العكس من ذلك أكثر اندفاعاً وتهوراً، ولا يختلف عنه أمر الولايات المتحدة التي قامت بالعديد من التدخلات في أرجاء العالم منذ 1945 يشجعها على ذلك وضعها بصفتها قوة نووية. أما إذا تعلق الأمر بنظام ثوري كالنظام الإيراني فليس من المستبعد أن يسعى إلى الاحتماء بقوته النووية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، فيزيد من دعمه للحركات الثورية في المنطقة وبسط السيطرة.لكل هذه الأسباب مجتمعة اختارت الغالبية العظمى من دول العالم الوقوف ضد انتشار الأسلحة النووية. وإذا كان

من الجائز أن ارتفاع عدد مالكي السلاح النووي سيجعل العالم أكثر أمناً واستقراراً، كما يرى ذلك منظرو الانتشار «المتفائلون» وهم قلة، فهل يستحق الأمر فعلاً دخول هذه المجازفة؟

2. من الثنائية القطبية إلى تعدد الأقطاب النووية

بدأ الانتشار النووي بالمعنى الحصري للتعبير في 1949، مع التجربة السوفييتية الأولى، ولم تدم الثنائية القطبية المكونة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعد ذلك سوى ثلاث سنوات، إذ أجرت بريطانيا تجربتها الأولى في 1952. لكن وبفعل وجود كتلتين كُبرَيَيْن اثنتين من الحلفاء، ظلت الثنائية القطبية لسنوات طويلة أساساً لبنية النظام العالمي. وقد تكونت الكتلتان انطلاقاً من أواخر الأربعينيات من القرن الماضي حول الترسانتين النوويتين الأمريكية والسوفييتية، اللتين أصبحتا رأس الحربة في الحلف الذي أقامته كل دولة من الدولتين العظميين.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر، في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، في توجيه ضربة وقائية للترسانة النووية السوفييتية، لكنها عادت فقبلت تدريجياً بوضع الاتحاد السوفييتي الجديد بصفته قوة نووية، وخصوصاً بعد أن أصبح السوفييت، انطلاقاً من 1957، قادرين على ضرب الأراضي الأمريكية. أما موسكو فتجتهد من جانبها، منذ الأزمة الكوبية، في تدارك تأخرها في هذا المجال.

كان هناك عاملان دفعا بالخصمين إلى اعتناق منطق التعاون من أجل ضمان الأمن العالمي. أما أول العاملين فهو الخشية من اندلاع حرب نووية، وهي خشية بعثتها أزمتا برلين وكوبا، وأما ثانيهما فهو الكلفة العالية جداً لإجراءات الحماية في حال حدوث هجوم نووي، من مخابئ ودفاعات مضادة للطيران وأنظمة مضادة للصواريخ.

ما بين 1960 و1965، قام الزوج المتكون من كندي وماكنامارا باتخاذ ثلاثة توجهات تمثل مجتمعة منعرجاً حقيقياً، أولها رفض النظر إلى القنبلة النووية بصفتها سلاحاً يمكن استعماله في أي وقت تماماً كالأسلحة التقليدية، وثانيها القبول بالوضع الاعتباري للاتحاد السوفييتي بصفته بلداً نووياً، بل واعتبار أن سهولة تعرُّض كل من الخصمين لاعتداء وصعوبة دفع الاعتداء قد تكون في حد ذاتها عاملاً من عوامل الاستقرار، وثالثها التعاون على الحد من انتشار السلاح النووي. هذا التفاهم (وقد سموه آنذاك «الانفراج» تمييزاً لهذه المرحلة عن مرحلة «الحرب الباردة» التي كانت مهيمنة منذ 1948) هو الذي سيتيح إطلاق الجهود الرامية إلى التحكم في الأسلحة الاستراتيجية وإبرام معاهدة متعدّدة الأطراف للحد من انتشار السلاح النووي.

انطلاقاً من نهاية العقد السادس من القرن الماضي، يمكن القول إن العالم دخل في مرحلة من «الاستقرار الاستراتيجي» بقيت فيها المنافسة

قائمة لكن مخاطر الحرب تناقصت بشكل كبير، خصوصاً أن الاتحاد السوفييتي بدأ في تلك الفترة يتوفر على قدرة محمية على الرد، مرغماً الأمريكيين على التخلي عن فكرة الضربة الوقائية ضد القوى النووية السوفييتية. يضطلع مسلسل التحكم في الأسلحة الاستراتيجية، الذي بدأ في 1967 (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب) بدورين اثنين، إذ يوفر قناة اتصال بين الغريمين، ويمثل في الآن نفسه وسيلة من وسائل تنظيم السباق الاستراتيجي. وتُكمل هذا المسلسلَ اتفاقياتٌ وإجراءات تهدف إلى تأمين التواصل الجيد في حال الأزمات، منها على سبيل المثال إقامة صلة وصل خاصة (ما يعرف باسم «الخط الهاتفي الأحمر») في 1963 والتعهد بالتشاور في حال الأزمات في 1973.

بيد أن هذا المسلسل لم يمنع «السباق إلى التسلح» الذي دخلته موسكو وواشنطن، رغم أنه يتعين تحديد طبيعة هذه الظاهرة؛ فمما لا شك فيه أن الدولتين انخرطتا طيلة الحرب الباردة في سباق محموم كثيراً جاوز حدود المنطق، وأفضى بكل منهما إلى امتلاك ترسانة ضخمة تفيض عن الحاجة بكثير. وتُعَدُّ العُقد النفسية العسكرية–الصناعية مسؤولة بقدر كبير عن ذلك. فما أكثر أنظمة السلاح التي تم تصنيعها فقط خشية أن يكون الخصم هو السابق إليها. وقد تطورت الترسانتان وتضخمتا دون الخضوع في غالب الأحيان إلى أي منطق محدّد، بحيث لم يكن من

النادر أن يجري تحديد الأهداف حسب الوسائل المتوفرة لا الضرورات الأمنية الحقيقية. وقد أفضى ذلك بالغريمين إلى ما عرف بوضعية «ما فوق القتل» overkill في أوائل الثمانينيات، إذ أدى غياب أهداف جديدة إلى تصويب ما يتم تصنيعه من قنابل إلى مواقع قد صُوِّبَت إليها قنابل أخرى قبل ذلك مرتين سابقتين وحتى ثلاثاً... والخلاصة أن مسلسل التحكم في الأسلحة الاستراتيجية الذي انطلق في 1967 لم يؤد مطلقاً إلى التخفيف من غلواء المنافسة بين القوتين العظميين، هذا إذا لم نقل إنه سرَّع تلك المنافسة وزادها زخْماً. فرسمُ حدودٍ للوسائل الدفاعية قاد المنافسة نحو الأسلحة الهجومية، بحكم أن الصواريخ البالستية كانت قادرة بكل تأكيد على بلوغ أراضي الخصم. بيد أن لفظة «السباق»، التي توحي بوجود ظاهرة من الفعل ورد الفعل المتتابعين، لا تعبر تماماً عن واقع الحال.

أجل، نظراً بالخصوص إلى كون كل من العقيدتين العسكريتين تتضمن خيارات «مضادة للقوات»، فإن بنية كل من الترسانتين كانت على الدوام تؤخذ بعين الاعتبار من قبل مخططي الترسانة الأخرى. لكن السباق غالباً ما كان من جانب واحد، إذ بينما توقفت الترسانة الأمريكية عن النمو انطلاقاً من 1966، فإن نظيرتها السوفييتية لم تكتف بالتفوق العددي عليها بل واصلت التضخم حتى بلغت رقماً مهولاً

هو 45000 قنبلة نووية. وفيما بين 1972، سنة إبرام اتفاقيات SALT/ ABM، و1985، ضاعف الاتحاد السوفييتي من أعداد صواريخه أرض/ أرض وبحر/أرض لأكثر من أربع مرات... كما أن السوفيتيين عادوا إلى الاستثمار من جديد في مجال الوسائل الجوية في الوقت الذي توقف فيه الأمريكيون عن الاستثمار فيه. وهذا ما دفع واشنطن، في أواخر الثمانينيات، إلى التخوف من عجز ممكن في الترسانة الأمريكية حيال ضربة أولى من قبل الخصم، وخصوصاً إذا استُعملت في تلك الضربة صواريخ أرض/أرض العملاقة من صنف ss–18، والتي يستطيع كل منها حمل اثني عشر رأساً نووياً.

والواقع أنه يجدر بنا الحديث لا عن سباق إلى التسلح، بل عن بحث متواصل من قبل هذا الطرف أو ذاك عن اكتساب تفوق في ميزان القوى النووية، وهو بحث توجهه جزئياً الاتفاقاتُ المبرمة في مجال التحكم في الأسلحة النووية، لكنه يَستغل إلى أقصى حدٍّ ما سكتت عنه تلك الاتفاقيات من جوانب. لم يفلح الانفراج ولا التحكّم في الأسلحة في القضاء النهائي على كل خطر لاندلاع حرب نووية في ما بعد الأزمة الكوبية. وقد كان من الممكن أن يفضي التوتر الذي شهدته الثمانينيات من القرن الماضي (بين ولاياتٍ متحدة عازمة على إخضاع الخصم لإرادتها، واتحادٍ سوفييتي متحفز للدفاع، يرأسه قادة أكثرهم

شاخ وبعضهم مصاب بالذهان الرهابي) إلى أزمة خطيرة بل وربما إلى مواجهة مباشرة، سببها عدم فهم نوايا الخصم. وهذا ما كان بالخصوص على وشك الوقوع في 1983، خلال مناورات «الرامي المقتدر» Able Archer التي قام بها حلف شمال الأطلسي، أثناء أزمة الصواريخ الأوربية.[35]

لكن ما أن توصلت الدولتان العظميان آنذاك إلى تقعيد التنافس فيما بينهما حتى ظهرت في كل من المعسكرين أوائل العناصر المزعجة للنظام النووي، إذ أقدمت بكين وباريس على إجراء أولى تجاربهما النووية في 1960 و1964 على التوالي، مؤكدتين بذلك عزمهما على الاستقلال بنفسيهما عن موسكو وواشنطن. بل إن خوف القوتين العظميين من أن تجدا نفسيهما مقحمتين في حرب نووية عن غير رغبة منهما هو ما سيدفعهما جزئيا إلى التفاهم على تأطير انتشار الأسلحة النووية.

والواقع أن تَعَدُّدَ مالكي السلاح النووي انطلاقاً من 1945 قد أفضى إلى نوع من تعادل القوى على الساحة الدولية. والقوى النووية

(35) في منتصف السبعينيات من القرن الماضي قامت موسكو بنشر قوى نووية حديثة من نوع لا تتضمنه اتفاقيات التحكم في السلاح النووي، ذي المدى "المتوسط" (صواريخ ss-20 ومدمرات Backfire) موجهة كلها نحو أوروبا، ومن أجل تفادي الاعتماد الكلي على القوات المتمركزة في الولايات المتحدة في مواجهة هذا التهديد (وهو ما كان سيؤدي إلى تصعيد على المستوى الاستراتيجي في حال وقوع حرب) قررت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في 1977 أن ينشرا هما أيضاً في أوروبا قوات من النوع نفسه، هي صواريخ Pershing-2 وTomahawk.

الخمس الرسمية هي نفسها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، وهذا الوضع الاعتباري المزدوج يعطي تلك الدول بطبيعة الحال قدرةً ومسؤوليةً خاصتين في تدبير الشؤون الاستراتيجية الدولية. فهل هو وضع ناجم عن محض الصدفة؟ ليس تماماً، بحكم أن الخمسة الكبار، الذين جاءت عضويتهم الدائمة في مجلس الأمن نتيجةً لوضعهم آنذاك بصفتهم المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، هم أنفسهم القوى الكبرى في عالمنا المعاصر. لكن هذا لم يكن أمراً مخطَّطاً له، إذ ليس هناك ما يدل على أن امتلاك السلاح النووي ساعتها كان شرطاً لدخول دولة معينة مجلس الأمن عضواً دائماً به، ويمكن أن نقول إن هذا كان من حسن الحظ، إذ لو كان الشرط قائماً بالفعل لكان فيه تشجيع ما بعده تشجيع لانتشار السلاح النووي.

ثم إن عضواً واحداً من الخمسة، هو الصين الشعبية، أصبح مالكاً للسلاح النووي قبل أن يدخل المجلس، بينما لم يصبح الآخرون مالكين رسميين لذلك السلاح إلا وهم أعضاء فيه[36].

ولنضف أخيراً أن الإصلاحات التي تجري مناقشة إدخالها على الأمم المتحدة حالياً تهدف بالذات إلى فتح باب المجلس أمام دول غير نووية

(36) كانت تايوان أو الصين الوطنية تمثل الصين الشعبية في المجلس حتى 1971. أما مؤتمر سان فرانسيسكو الذي انعقد فيما بين أبريل/نسيان ويونيو/حزيران 1945 وحدّد تركيبة مجلس الأمن، فقد جاء انعقاده سابقاً ببضعة أسابيع على التجربة الأمريكية الأولى التي أجريت في 16 يوليو/تموز من السنة نفسها. وبذلك يتبين أن منظمة الأمم المتحدة منظمة "ما قبل نووية".

مثل اليابان والبرازيل. وإذا كان هناك من علاقة سببية بين الأمرين فإنها تمضي في الاتجاه المضاد، ومن ذلك مثلاً أن القادة الفرنسيين كانوا، في الخمسينيات من القرن الماضي، يتصوّرون أن السلاح النووي سيجعل فرنسا تتمتع بالوضع الاعتباري ذاته الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة والمملكة المتحدة داخل الهيئات الدولية الرئيسة، أي أساسا الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي. لكن ومهما يكن الأمر فإن الصدفة إياها لا تزال إلى اليوم تخيّم بظلها على بنية النظام الدولي. فقد كانت رغبة الهند في فتح أبواب المجلس أمامها عضواً دائماً، أو على الأقل رغبتها في أن يتم الاعتراف بها قوةً عظمى كالصين، هي دافعها إلى إجراء تجاربها النووية في 1998.

واليوم، مع انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب وتزايد أعداد الدول المالكة للسلاح النووي، أصبح العالم يشهد أكثر من أي وقت مضى حالةً من تعدد الأقطاب النووية، وهي حالةٌ ليس من المؤكد أنها أكثر أمناً من سابقتها، حيث أصبح كل واحد من الفاعلين الكبار يتخذ موقفاً من فاعلين آخرين اثنين على الأقل: الهند إزاء باكستان والصين، وهذه إزاء الهند والولايات المتحدة، وروسيا إزاء الولايات المتحدة والصين، وهكذا دواليك.

وهذه اللعبة المعقدة قد تكون عابرة فحسب، لأن السباق الأمريكي

الصيني قد يفضي إلى قيام شكل من أشكال الثنائية القطبية النووية، التي قد تكون اتفاقيات الشراكة الموقّعة بين واشنطن ونيودلهي في 2004 أولى لبناتها.

لقد فقد مسلسل التحكم في الأسلحة (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب) قسماً من تَوَجُّهه الأصل، بحكم أن الدولتين العظميين لم تعودا كما كانتا في السابق ترى كل منهما في الأخرى غريمة لها. بيد أنه يبقى رغم ذلك مفيداً في مجال التوقعات المتعلقة بتطور الوسائل لدى كل من القوتين النوويتين الرئيستين في العالم، كما أنه لا يزال ذا معنى في المجال الاستراتيجي، بحكم أن واشنطن وموسكو مازالتا تُبقيان على خيار تدمير القوات النووية المعادية بواسطة ضربة شاملة، أي أنه لا تزال هناك علاقة تَرابُط بين مستويي الترسانتين النوويتين في البلدين.

كانت روسيا، التي لا تستسيغ تراجُع مكانتها وتدنِّيها، تحاول من خلال إطالة عهد الآلية الثنائية للتحكم في الأسلحة النووية، الحفاظَ على وهمِ ثنائيةٍ قد مضى عهدها وانقضى، ظلت هي ضامن وضعها الاعتباري قوةً عسكرية عظمى.

وقد كان المستوى المنخفض الذي سمحت به اتفاقية SORT لسنة 2002، أي نشر 1700 سلاح استراتيجي، من اقتراح روسيا ذاتها، لأنها لا ترى نفسها قادرة على الاحتفاظ في الخدمة بأكثر من هذا العدد

مع حلول عام 2012. فالترسانة الروسية آخذة في التقادم، والتفوق الأمريكي قائم لا جدالَ فيه، إلى حد أن بعض المحلّلين يرون أن اختلال ميزان القوى بين واشنطن وموسكو قد بلغ حداً ستصبح معه الولايات المتحدة قادرة على تنفيذ ضربة أولى قاضية ضد موسكو.

بيد أن العنف الذي ميّز رد الفعل الروسي على القرار الأمريكي بنشر نظام مضاد للصواريخ (10 طائرات اعتراض وجهاز رادار موجه) في أفق 2011–2012 لا علاقة له بتوازن القوى الثنائي. إن هذا النظام مصمَّم لاعتراض عدد محدود من الصواريخ البالستية المنطلقة من إيران باتجاه الأراضي الأمريكية، وإذا كان قادراً أيضاً على حماية أوروبا من التهديد نفسه، فإنه لن يكون ذا مفعول محسوس فيما يتعلق بالقدرة الردعية النووية الروسية.

ما هنالك هو أن روسيا لا تستسيغ فيما يبدو أن تدخل بعضٌ من توابعها السابقة في المنظومة الدفاعية الأمريكية. وهي تهدّد بالرد على ذلك عبر الانسحاب من بعض اتفاقيات نزع السلاح النووي.

3. الأزمات النووية الرئيسة منذ 1945

شهد العالم منذ 1945 نحواً من عشرين أزمة ذات أبعاد نووية، أي أنها كانت أزمات جرى أثناءها التفكير في استعمال السلاح النووي

أو شهدت تعبيراً عن تهديد نووي ولو مُضمر، بغض النظر عن النوايا الحقيقية التي كانت للدولة مصدر التهديد. واختيارنا للحوادث التي نسوقها في الجدول أدناه مَشوب بجانب من الاعتباط علاوة على أنه أبعد ما يكون عن الشمول.

ولعل النقاشات القائمة في الولايات المتحدة حول استعمال السلاح النووي هي المعروفة اليوم أكثر من غيرها بفضل فتح الأرشيفات الوطنية المتعلقة بهذا المجال، والتي ليس لها نظير في العالم.

كانت أخطر الأزمات تلك المعروفة باسم الأزمة الكوبية. ونحن نعلم اليوم، بفضل فتح الأرشيفات السوفييتية وتَعَدُّدِ شهادات الفاعلين في تلك الفترة، أن الأسلحة النووية الاستعراضية كانت منصوبة فوق تراب الجزيرة الكوبية وأن القوات السوفييتية كانت تتوفر على السلطات الكافية لاستعمال تلك الأسلحة، وهو ما كان فيديل كاسترو يشجع نيكيتا خروتشوف ويحضّه عليه حضاً... وعلاوة على ذلك فقد أوشكت غواصة سوفيتية مطاردة من قبل القوات البحرية الأمريكية في محيط المنطقة المحاصرة أن تلجأ، في لحظة فزع، إلى استعمال ما تحمله من قنابل نووية.

والخلاصة أن العالم كان في أكتوبر/تشرين الأول 1962 قاب قوسين أو أدنى من قيام حرب نووية.

جدول بأهم الأزمات النووية التي شهدها العالم منذ 1945

1946	أزمة أذربيجان الإيرانية	الولايات المتحدة/الاتحاد السوفيتي
1948	حصار برلين الأول	الولايات المتحدة/الاتحاد السوفيتي
1953-1950	الحرب الكورية	الولايات المتحدة/كوريا الشمالية والصين
1954	حصار ديان بيان فو	الولايات المتحدة وفرنسا/فيتنام
1955-1954	أزمة مضيق فرموزا الأولى	الولايات المتحدة/الصين
1956	أزمة السويس	الاتحاد السوفيتي/فرنسا والمملكة المتحدة، الولايات المتحدة/الاتحاد السوفيتي
1958	أزمة مضيق فرموزا الثانية	الولايات المتحدة/الصين
1961	حصار برلين الثاني	الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي/الاتحاد السوفيتي
1962	الأزمة الكوبية	الولايات المتحدة/الاتحاد السوفيتي
1969	حرب فيتنام	الولايات المتحدة/فيتنام
1969	حادث نهر الأوسوري	الاتحاد السوفيتي/الصين
1973	حرب أكتوبر/تشرين الأول	إسرائيل/التحالف العربي، والولايات المتحدة/الاتحاد السوفيتي
1982	حرب جزر الفولكلاند	المملكةالمتحدة/الأرجنتين
1983	إنذار كاذب بإطلاق صواريخ	الولايات المتحدة/الاتحاد السوفيتي
1983	مناورات Able Archer لحلف شمال الأطلسي	الاتحاد السوفيتي/حلف شمال الأطلسي
1987	مناورات Brasstacks الهندية	الهند/باكستان
1990	أزمة إقليم كشمير	الهند/باكستان
1991	حرب الخليج	الولايات المتحدة/العراق، وإسرائيل/العراق
1999	أزمة كارجيل Kargil	الهند/باكستان
2002-2001	وضع القوى النووية في حال تأهّب	الهند/باكستان
2003	اجتياح العراق	إسرائيل/العراق

الفصل الرابع
الرقابة الدولية على الأسلحة النووية

I. التحكم في الأسلحة ونزع السلاح النووي

تتعلق أغلب الاتفاقيات التي جرى إبرامها منذ 1945 في المجال النووي بما يعرف باسم «التحكم في الأسلحة» arms control، وليس بنزع السلاح بالمعنى الحقيقي للكلمة. فالتحكم بالأسلحة النووية لا يقتضي تخفيض الترسانات الموجودة، بل هو فقط اتفاقات تتعلق بمنع بعض الوسائل أو تضييق مجال بعض الممارسات أو تحديد «سقف»، في هذا المجال أو ذاك، لا ينبغي تجاوزه لأحد من الفريقين المعنيين. وقد كانت المعاهدة حول القوى النووية الوسيطة المبرمة في 1987 أول اتفاقية حقيقية لنزع السلاح النووي، علماً أنه لا هذه الاتفاقية ولا تلك التي تلتها نصّت على التخلص من الشحنات النووية ذاتها، نظراً لصعوبة التأكد من ذلك.

وقد انطلق مسلسل التحكم في الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي بالفعل في 1967، مع فترة الانفراج بين الشرق والغرب، حيث اتفقت واشنطن وموسكو على تأطير سباقهما الثنائي. وسيشهد المسلسل فترة ذهبية ما بين 1987 و2001، مع أوائل اتفاقيات نزع الأسلحة والتدابير

أحادية الجانب المتعلقة بتخفيض الترسانات. كانت اتفاقية سالت–1 (SALT-1) المكون اسمها من الأحرف الأولى لعبارة «محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية» Strategic Arms Limitation Talks والمبرمة في 1972، تتكون من شقين، يتعلق الأول منهما (معاهدة سالت–1) بالقوات الهجومية، حيث يجمّد عدد الحاملات العابرة للقارات التي يتوفر عليها كل من الجانبين، فيما يتعلق الثاني (معاهدة ABM) بالقوات الدفاعية، ويحدد في اثنين عدد مواقع آليات الدفاع المضادة للصواريخ المنصوبة على الأراضي الوطنية (موقع واحد حسب بروتوكول تم توقيعه في 1974)، كل منهما مجهز بما لا يقلّ عن مائة طائرة اعتراض.

أما معاهدة سالت–2 المبرمة في 1979 فكرّست التساوي في عدد الحاملات عابرة القارات، محددة إياها في 2400 (منها ما لا يزيد عن 1320 نظام حامل لرؤوس متعدّدة) لكل من الدولتين، مع ضرورة تخفيضها إلى 2250 في سنة 1981. لكن مجلس الشيوخ الأمريكي رفض المصادقة على المعاهدة بسبب اجتياح الاتحاد السوفييتي آنذاك لأفغانستان.

وكانت اتفاقية INF، التي يحيل اسمها على الحروف الأولى من عبارة Intermediate-Range Nuclear Forces أي «الأسلحة النووية ذات المدى المتوسط»، والموقّعة في 1987، هي أول اتفاقية حقيقية لنزع السلاح النووي، حيث منعت كل أنواع الصواريخ التي يتراوح مداها ما بين 500

و5500 كيلومتر، وكذلك الصواريخ بعيدة المدى أرض/أرض من المدى نفسه، كما كانت أول اتفاقية تقضي بالقيام بجولات تفتيشية وطنية على أراضي الطرف الآخر.

بعد ذلك جاءت معاهدات ستارت Strategic Arms Reduction Talks أو «محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية» لتخفض من عدد الأنظمة المسلحة الاستراتيجية المنصوبة. فقد حددت معاهدة ستارت–1 المبرمة في 1991 سقفاً أعلى مقداره نظرياً 6000 قنبلة «قابلة للعَدِّ» على مجموعة من الحاملات العابرة للقارات قدرها 1600 حاملة (أي ما مجموعه 8000 إلى 9000 قنبلة حقيقية)، وحددت عدد الصواريخ أرض/أرض الثابتة «الثقيلة» متعددة الرؤوس، التي تُعتبَر مخلَّةً بالاستقرار إلى درجة بعيدة. أما معاهدة ستارت–2 التي تلتها في 1993 فقد حددت سقفا من 3000 إلى 3500 قنبلة قابلة للعدّ، ومنعت فعلياً صواريخ أرض/أرض الثابتة الثقيلة. غير أنها لم تدخل حيز التطبيق أبداً.

واليوم يبدو أن المسلسل قد فقد من زخمه، فالبلدان لم يعودا رسمياً خصمين، علاوة على أن التعقيد الذي يطبع نصوص الاتفاقيات يحض على البحث عن صِيَغٍ أكثر مرونة.

هكذا صارت اتفاقية ABM لاغيةً بعد انسحاب الولايات المتحدة منها، واستُعيض عن معاهدة سالت–2 باتفاقية أكثر بساطة، تركز على

التلاعب بالألفاظ ولا تأتي بجديد في ما يخص التخفيض. ويتعلق الأمر بمعاهدة سورت SORT Strategic Operational Reductions Treaty أو «معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية»، الموقعة في 2002، وهي تمثل تنازلاً أمريكياً لصالح روسيا التي تنوي الرُّسُوَّ في أفق 2012 عند سقفٍ يقدر بما بين 1700 و2200 قنبلة استراتيجية جاهزة للاستعمال، أي بدون احتساب القنابل الاحتياطية ولا تلك التي تنتظر التفكيك. غير أن الأمر هنا يتعلق بقنابل حقيقية، على حين كانت اتفاقيات سالت وستارت تقوم على عدٍّ قنابل مفترضة، بحكم أنها تعتمد على قدرة الأنظمة على حمل القنابل.

أما في ما تعلق بالتحكم متعدد الجهات في الأسلحة النووية، فإن الإنجاز الوحيد إلى حد الساعة يخص التجارب النووية. فقد وقعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي وآخرون في 1963 معاهدة تمنع إجراء التجارب في الهواء وفي الفضاء وتحت الماء، هي المعروفة باسم LTBT Limited Test Ban Treaty أو «المعاهدة المحدودة لمنع التجارب»، وكذلك PTBT Partial Test Ban Treaty أو «معاهدة المنع الجزئي للتجارب». وفي 1974 اتفق الأعضاء على تحديد مقدار الطاقة المسموح به خلال التجارب النووية في 150 كيلو طن، وهو ما عرف باسم TTBT Threshold Test Ban Treaty أو «معاهدة تحديد عتبة التجارب

النووية»)، ثم وسعوا من مجال تلك المعاهدة لتشمل أيضاً التفجيرات النووية السلمية» PNET Peaceful Nuclear Explosions Treaty أو «المعاهدة حول التفجيرات النووية السلمية»).

ولم يتم توقيع معاهدة المنع الشامل إلا في 1996، وهي معاهدة ذات صبغة كونية، إذ وقعت عليها 141 دولة في 2007، غير أنها لم تدخل حيّز التطبيق لأن عَشْرا من الدول الأربع والأربعين التي يعتبر توقيعها عليها ضرورياً مازالت لم توقع عليها بعد.

وقد أتاح انتهاء الحرب الباردة إطلاق نوع آخر من أنواع نزع السلاح، على شكل قرارات وحيدة الجانب. ويتعلق الأمر على الخصوص بما عرف باسم «المبادرات الرئاسية» الأمريكية والروسية في 1991 و1992، التي عُنِيَتْ بالأساس بالأسلحة النووية ذات المدى القصير.

وقد قامت الولايات المتحدة بالموازاة مع ذلك بسحب قنابلها النووية التي كانت منصوبة في كوريا الجنوبية، وأغلب القنابل التي كانت متمركزة في أوربا. كما أن فرنسا والمملكة المتحدة أقدمتا على خفض ترسانتيهما بمقدار كبير.

والحصيلة أن عدد الأسلحة النووية في العالم قد انخفض بحوالي النصف منذ نهاية الحرب الباردة.

II. محاربة انتشار الأسلحة النووية

يتمثل «منع انتشار الأسلحة النووية» في الحيلولة دون شيوع تلك الأسلحة بين الدول. وقد سرت العادة في الأوساط المناهضة لانتشار الأسلحة النووية بالتسوية بين الانتشار «الأفقي» الذي يعني تعدُّد مالكي السلاح النووي، والانتشار «الرأسي» الذي يعني ازدياد عدد الأسلحة المملوكة لدولة معينة، غير أن الظاهرتين تتبعان في واقع الأمر منطقين مختلفين. أما تعبير «مكافحة الانتشار» فقد جاء اقتراحه في 1993 ليعبر عن مجموع الجهود المبذولة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية في مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل. تعود أولى الجهود المبذولة في سبيل محاربة انتشار الأسلحة النووية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. فقد دعا أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة (يناير/كانون الثاني 1946) إلى مراقبة دولية من أجل التحكم في «أسلحة الدمار الشامل».

غير أن مخطط باروخ Baruch (يونيو/حزيران من السنة نفسها)، وهو اقتراح أمريكي كان يرمي إلى الرد على هذا الطلب، لم يُلاقِ قبولاً من لدن الاتحاد السوفييتي[37].

في 1953، قدم أيزنهاور مخطط Atoms for Peace «ذرات من أجل السلام»، الذي اقترح فيه تعاوناً دولياً واسعاً في مجال الطاقة النووية في

(37) كان هذا المخطط يستعيد اقتراحات لجنة أتشيسون-ليلينتال Acheson-Lilienthal، التي كان أهم محرريها روبرت أوبنهايمر، وهو أبو القنبلة النووية الأمريكية.

مقابل مراقبةٍ من قبل الأمم المتحدة. هذه المبادرة هي التي ستنبثق عنها الوكالة الدولية للطاقة النووية في 1957. في السنة نفسها اقترحت الدول الغربية على الأمم المتحدة منع انتقال التكنولوجيا النووية بين البلاد التي تمتلك هذه التكنولوجيا والبلاد التي لا تمتلكها. وفي 1961، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع قراراً يقترح عقد اتفاقية دولية لمنع انتشار السلاح النووي، وهو ما سيفضي في آخر المطاف إلى إبرام معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في 1967.

اصطدمت مكافحة انتشار السلاح النووي بثلاثة عوائق خلال السبعينيات من القرن الماضي، أولها رغبة العديد من الدول في الإبقاء على الخيار النووي مفتوحاً، وثانيها عدم وجود أي اتفاق على الأخطار التي ينطوي عليها انتشار السلاح النووي، وثالثها ما للدول الغربية من مصلحة اقتصادية صناعية في تصدير تقنياتها النووية. وقد جاءت التجربة الهندية في 1974، وهي التجربة التي قدمت أول برهان ملموس على رغبة بعض الدول النامية في إنهاء عهد احتكار الدول الخمس الكبرى للسلاح النووي، لتوقظ وعي الناس بمخاطر انتشار السلاح النووي.

أتاح انتهاء الحرب الباردة تحقيق خطوات كبيرة إلى الأمام. فقد تخلت دول عديدة عن برامجها النووية (خصوصاً جنوب أفريقيا، التي

تُعد البلد الوحيد الذي أتم تصنيع أسلحة نووية بنفسه ثم تخلص منها)، وأطلقت الولايات المتحدة برنامجاً واسعاً لتأمين أسلحة الاتحاد السوفييتي السابق. ثم جاء وقوف مفتشي الأمم المتحدة في 1991 على المرحلة التي كان البرنامج العراقي قد بلغها ليزيد من درجة الوعي بمخاطر انتشار السلاح النووي، مما دفع إلى تشديد مقتضيات نظام منع الانتشار. أما الصين الراغبة في تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة فقد أصبحت أقل كرماً في ما يتعلق بتصدير تقنياتها النووية. وأما الاتحاد الأوربي فقد عين للأمر لجنة مختصة وتبنى في 2003 «استراتيجية لمكافحة انتشار السلاح النووي» وزاد من حجم ميزانية التدخل في هذا المجال.

وجاءت صدمة الحادي عشر من سبتمبر/أيلول فحدَتْ بالمجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده في مكافحة انتشار الأسلحة النووية خوفاً من وقوع اعتداء إرهابي نووي. وقد كان من أثر الاختيارات الأمريكية أن جرى تدعيم تلك الجهود بطريقة أقل رسمية من ذي قبل.

1. منع انتشار السلاح النووي

يعتمد منع الانتشار أساساً على مجموعة من الضوابط السياسية. وأولى تلك الضوابط وأهمها هي معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وتدين هذه المعاهدة بوجودها إلى تضافر انشغالين اثنين في بداية الستينيات من القرن الماضي، كان أولهما نابعاً من التخوف من أن

يفضي انتشار الأسلحة النووية إلى زيادة مخاطر اندلاع حرب نووية عبر تسلسل التحالفات (وكان الاتحاد السوفييتي إلى ذلك راغباً في الحيلولة دون امتلاك ألمانيا للقنبلة النووية). أما ثاني الانشغالين، وهو حاضر بالأساس لدى الدول المحايدة أو غير المنحازة، فمنشؤه التخوف من أن يزيد الانتشار من صعوبة نزع السلاح النووي.

فُتحت معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي للتوقيع في 1968 ودخلت حيز التطبيق في 1970، فجمَّدت اصطناعياً، على المستوى القانوني، الوضع النووي؛ وهكذا اصطُلِح على أنه تعتبر دولةً نووية كل دولة أجرت تفجيراً تجريبياً قبل الفاتح من يناير/كانون الثاني 1967، وهو ما يعني الخمسة الكبار المعروفين. وأهم بنود تلك المعاهدة البند الأول، ويمنع بموجبه الدول النووية من نقل أسلحة نووية أو مساعدة دولة غير نووية على القيام بأنشطة ذات طابع نووي، والبند الثاني، ويحظر بموجبه على الدول غير النووية القيام بأنشطة ذات طابع نووي، والبند الرابع، وينص على حق الجميع غير القابل للجدل في الاستفادة من الطاقة النووية السلمية، وعلى التعهد بتسهيل التعاون المتبادَل في هذا المجال، ثم البند السادس الذي تتعهد الأطراف جميعاً بموجبه بمتابعة المفاوضات الرامية من جهة إلى وضع حدّ بلا إبطاء للسباق نحو التسلح والشروع في نزع السلاح النووي، ومن جهة ثانية إلى إبرام معاهدةٍ لنزع السلاح

النووي تكون عامة وشاملة. تبقى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية حجرَ الزاوية في النظام النووي العالمي، وقد تم تدعيمها بعدد من التعديلات التي توالت منذ الثمانينيات من القرن الماضي، إلى درجة جعلت منها اتفاقية كونية أو تكاد. فكل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى الفاتيكان، قد وقعت جميعاً على الاتفاقية، باستثناء الهند وإسرائيل وباكستان، أي ما مجموعه 190 دولة مع احتساب كوريا الشمالية، التي صار موقفها من المعاهدة اليوم غير واضح. أما فرنسا والصين فقد وقعتا على المعاهدة بعد انتهاء الحرب الباردة، وأما تايوان فلم تعد طرفا فيها بصفة رسمية لكنها تؤكد التزامها ببنودها.

ويجري التحقق من تطبيق بنود المعاهدة خلال المؤتمرات التي تُعقد لهذا الغرض كل سنة. هكذا تبنت الدول الأعضاء بالإجماع، في 1995، مبدأ تمديد المعاهدة لمدة غير محددة، وفي 2000 جرى الاتفاق على برنامج عمل يرمي إلى تفعيل البند الرابع منها، أما في 2005، فقد حصل لأول مرة منذ خمس عشرة سنة أن أخفق الأعضاء الموقعون على المعاهدة في التوافق على وثيقة نهائية، والسببُ أن الدول غير المالكة للسلاح النووي تأخذ على الدول المالكة تقاعُسَها في تنفيذ التزاماتها بنزع السلاح النووي، في حين ترى هذه الأخيرة أن الأسبقية ينبغي أن تُعطى للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية.

والواقع أن مشروعية معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي صارت موضوع جدل يزداد مع مرور الزمن احتداداً. فإعلان كوريا الشمالية في 2003 عن احتمال انسحابها من المعاهدة خلق سابقةً خطيرة في هذا المجال، وإذا أقدمت إيران على الخطوة ذاتها فقد تتلقى المعاهدة كلها من ذلك ضربةً تُقَوِّضُ بنيانها. أما الدول غير النووية فلها مأخذان اثنان على الخمسة الكبار، أولهما عدم احترامها لتعهداتها بنزع السلاح النووي كما ينص على ذلك البند السادس من المعاهدة، وثانيهما نزوعها إلى الحدّ من وصول الدول غير النووية إلى امتلاك التقنية النووية السلمية كما ينص عليه البند الرابع.

والحق أن أطروحة عدم احترام الدول النووية لمقتضيات البند الرابع من المعاهدة أمر قابل للنقاش بالنظر إلى الاتفاقيات الموقعة منذ 1968 وإلى ما أقدمت عليه تلك الدول، باستثناء الصين، من تخفيض كبير لترساناتها النووية منذ نهاية الحرب الباردة. وقُل الشيء نفسَه عن مسألة وضع القيود على الحق في الاستفادة من الطاقة النووية السلمية، لأن من وقّعوا على ذلك البند لم يفعلوا ذلك بنية فتح المجال أمام الجميع لامتلاك أسرار الدورة النووية كلها، ولأن القيود المفروضة لا تعني سوى المنشآت الحساسة التي من شأنها أن تتيح التوصل إلى تصنيع القنبلة النووية.

لكنّ معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، بنصها القصير المبتسَر

ومعانيها الغامضة ومراميها التي جاءت على قياس انشغالات أمنية مختلفة، لم تعد ملائمة لعصرنا الحاضر.

لقد كان الهم الأكبر خلال الستينيات من القرن الماضي يتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية بين الدول المصنّعة الحليفة للدولتين العظميين، مع ضمان تمتُّع هذه الدول بحماية «المظلة النووية» التي توفرها لها الدولة العظمى الحامية. واليوم فإن الطلب النووي المدني كما العسكري يأتي أكثر فأكثر من قِبل دول سائرة في طريق النمو، تريد تحقيق استقلالها من الناحية الطاقية كما من الناحية الأمنية، وتبحث عن اكتساب الوضع الاعتباري الرفيع الذي تحسبه تلك الدول مرتبطاً بالذرة؛ وهي لا تريد أن تبقى معتمدة على الآخرين في التزوُّد بحاجتها من الوقود النووي، وليست في أغلبها مؤهلة للتمتع بحماية الترسانات النووية للدول المالكة للسلاح النووي. ولذلك لا يبدو من المؤكد أن تبقى معاهدة الحد من الأسلحة النووية حاجزاً منيعاً يقف في وجه انتشار تلك الأسلحة، بيد أن الجميع يتفقون على أن إدخال تعديلات عليها يبدو مستحيلاً، لأن ذلك سيفتح الباب أمام مفاوضاتٍ لا نهاية لها.

تعمل الوكالة الدولية للطاقة النووية، وهي هيئة مستقلة انبثقت في 1957 عن الأمم المتحدة، على تشجيع الاستعمال السلمي للطاقة النووية، مع الحرص على الحد من أخطار انتشار الأسلحة النووية. وتَعُدُّ

الوكالة 144 من الدول الأعضاء، ويتعيّن على الدول غير النووية الموقعة على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أن توقع على «اتفاق ضمانات» مع الوكالة، يسمح لها بتفتيش المنشآت المعلَن عنها من أجل التحقق من عدم تحويل المواد الانشطارية عن الأغراض المسموح بها، وقد نتج عن ذلك توقيع اثنين وستين ومائة قرار هي الآن داخلة حيز التطبيق.

وفي 1997، بعد أن انكشف أمر البرنامج العراقي السري في 1991 (علما أن العراق من الدول التي كانت وقتها خاضعة لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة النووية)، قررت الدول الأعضاء تدعيم وسائل الوكالة عبر تبنّي الآلية المعروفة باسم «البروتوكول الإضافي»، الذي يوسع من سلطات الوكالة في مجال المراقبة في الدول المتطوعة لذلك (وقد دخل حيز التطبيق في ديسمبر/كانون الأول 2007، في 85 دولة). ولا تملك الوكالة الوسائل ولا السلطة التي تخولها أن تقول إن هذه الدولة أو تلك قد خرقت مقتضيات معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي، ناهيك عن أن الدول النووية كثيراً ما تحجم عن إمداد الوكالة بأي معلومات من شأنها أن تُسرَّب إلى دول أعضاء مهتمة بالخيار النووي. أضف إلى ذلك أن تعداد المواد الأولية لا يقف دون كل تهريب للمواد النووية، خصوصاً أن تصنيع المواد الانشطارية تتولد عنه بالضرورة نفايات منها ما هو قابل

لإعادة الاستعمال. على أن قدرة الوكالة على استكشاف الأنشطة ذات الطابع النووي ازدادت مع مر الأيام، وقد كانت جولات مفتشيها هي ما أتاح إدانة إيران من قِبل مجلس الأمن (فالوكالة ملزمة بمراجعة المجلس في حال الوقوف على خرق لاتفاق من اتفاقات الضمانات).

أما ضوابط عدم الانتشار الأخرى فهي:

- معاهدة منع التجارب النووية TICE، وهي معاهدة للتحكم في الأسلحة النووية، تضطلع أيضاً بدور في منع الانتشار، إذ أصبح الأصل اليوم هو غياب التجارب النووية، حيث أصبح من الصعب سياسيا على الدول غير الأعضاء في معاهدة الحدّ من الأسلحة النووية، أو على دولةٍ تنسحب من هذه الاتفاقية، القيام بتجربة أسلحة مطوَّرة.
- الضمانة الأمنية، حيث أدلت القوى النووية المعترف بها في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية بضمانات تتعهد فيها بعدم استعمال السلاح النووي ضد الدول التي لا تمتلكه. هذه «الضمانات السلبية» التي تم التأكيد عليها (وإنْ مع إبداء بعض التحفظات) في 1995، جرى تتميمها بمجموعة من «الضمانات الإيجابية» أصبحت القوى النووية بموجبها ملزمة بتقديم المساعدة لكل دولة غير نووية تتعرض لاعتداء نووي (القرار 984 لمجلس الأمن، 1995).

- المناطق منزوعة السلاح النووي، حيث توجد اليوم خمس مناطق منزوعة السلاح النووي باتفاق من الطرفين، هي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو Tlatelolco المبرمة في 1967)، ومنطقة جنوب المحيط الهادي (معاهدة راروتونغا Raro-tonga المبرمة في 1985)، وجنوب غرب آسيا (معاهدة بانكوك 1995)، وأفريقيا (معاهدة بيليندابا Pelindaba 1996) وآسيا الوسطى (معاهدة سيميبالاتينسك Semipalatinsk 2006)، أضف إلى ذلك الوضع الخاص للقطب الجنوبي (الخالي من السلاح بموجب معاهدة تعود إلى 1959)، والفضاء الخارجي (الخالي من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، بموجب اتفاقية جرى توقيعها في 1967)، والأعماق البحرية (منزوعة السلاح بموجب اتفاقية جرى التوقيع عليها في 1971)، وحالة ألمانيا (التي يضمن اتفاق 2+4 الموقَّع في 1990 وضعَها باعتبارها دولةً غير نووية)، ومنغوليا (التي أعلنت نفسها منطقةً منزوعة السلاح النووي في 1992). بيد أن هذه المعاهدات لم تدخل كلها بعدُ حيز التطبيق، وبعضها لم تعترف به الدول الخمس الكبرى، مما يحد كثيراً من مدى فعاليتها.
- الضوابط المملاة من قِبل مجلس الأمن، حيث أعلن مجلس الأمن في 1992 أن انتشار السلاح النووي يمثل «خطراً على السلام والأمن

العالميين»، مما فتح الباب أمام فرض العقوبات طبقاً لمقتضيات الفصل السابع من المعاهدة. وفي 2004 تبنى مجلس الأمن قراره رقم 1540 الذي يرمي إلى تجريم الأعمال الفردية الضالعة في أنشطة تتعلق بنقل التكنولوجيا النووية، فكانت بذلك أول مرة يتبنى فيها مجلس الأمن قراراً يندرج تحت الفصل السابع لكن دون أن يكون مرتبطاً بأزمة دولية خاصة.

أما الوجه الثاني من وجوه مكافحة انتشار السلاح النووي فيتمثل في الإجراءات الرامية إلى الحيلولة دون سهولة انتقال التكنولوجيات والتجهيزات والمواد التي يمكن أن تساعد في تصنيع أسلحة نووية.

لكن ما يعرف باسم «أنظمة المزودين»، عبارة عن نَوادٍ غيرُ رسميةٍ تتكون من الدول التي تتواضع على قواعد معينة تلتزم بها في مجال تصدير التقنيات النووية، من أجل تفادي مخاطر الانتشار. ونذكر منها أولا لجنة زانجير Zangger المنشأة في 1971، وتشمل ستاً وثلاثين دولة عضواً، وتسهر على حسن تطبيق البند الثالث من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وقد وضعت اللجنة لهذا الغرض لائحة بالتكنولوجيات الحساسة في هذا المجال، تبنتها الوكالة الدولية للطاقة النووية في 1974 (دورية INFCIRC/209).

ونذكر أيضاً «مجموعة المزودين النوويين» Nuclear Suppliers Group

المعروفة باسمها المختصر NSG، والتي يعود منشؤها إلى التجربة الهندية في 1974، حيث قام ما كان يدعى «نادي لندن» بدوره بوضع لائحة من المواد والتكنولوجيات اللازم إخضاعها للمراقبة، وهي لائحة تبنتها الوكالة الدولية للطاقة النووية كذلك في 1978 (دورية INFCIRC/254).
أما المجموعة في حد ذاتها فقد أنشئت في 1992 عقب الوقوف على المدى الذي كان قد بلغه البرنامج النووي العراقي. وقد قرر أعضاؤها أن تكون تصديراتهم من المواد والتكنولوجيات ذات الاستعمالات النووية وقفاً على الدول التي تلتزم بالخضوع للمراقبة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية. ويبلغ عدد أعضاء المجموعة اليوم 45 عضوا، كما أن كثيراً من الدول تنتمي إلى المجموعتين معاً، مما أتاح التنسيق بين لوائح المواد والتكنولوجيات الحساسة.

في 2003، دفع اكتشاف المدى الذي بلغه التهريب الباكستاني للمواد والتكنولوجيات النووية بالوكالة الدولية للطاقة النووية والدول الغربية إلى اقتراح الحد من انتشار منشآت تخصيب اليورانيوم ومعالجة المحروقات المشعة، على شكل تجمعات متعددة الجنسيات للإنتاج مثلاً، أو بنوك للوقود.

ومن المنطق نفسه ينطلق البرنامج الأمريكي «الشراكة الشاملة للطاقة النووية» Global Nuclear Energy Partnership أو GNEP لسنة 2006،

الرامي إلى تسهيل نقل التكنولوجيا النووية في المستقبل من أجل الحدّ من مخاطر الانتشار النووي.

وتمرّ محاربة انتشار التقنيات النووية أيضاً عبر مقاومة الشرّ في منبعه. ومن ذلك البرنامجُ الأمريكي المعروف باسم «التعاون من أجل خفض التهديد» CTR الذي أُطلق في 1991، والمتمثل في تقديم مساعدات تقنية إلى دول الاتحاد السوفييتي السابق من أجل تفكيك أسلحتها المتقادمة وتأمين الترسانات الموجودة.

وفي 2002 تبنّت مجموعة الثمانية G8 مخططاً لتوسيع برنامج CTR إلى جهات متعددة. وفي هذا الإطار تندرج المبادرة الأمريكية المعروفة باسم «المبادرة الشاملة للحدّ من التهديدات» GTRI المقدمة في 2004، والرامية إلى الاستعاضة عن اليورانيوم عالي التخصيب في بعض مفاعلات البحث المنتشرة بكثرة في العالم خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بيورنيوم ضعيف التخصيب.

أما مبادرة الأمن ضد الانتشار النووي PSI المقدمة في 2003 وذات الأصل الأمريكي، فترمي إلى مراقبة عمليات نقل التكنولوجيات والمواد النووية عن طريق البحر والجو. وأخيراً، وكما رأينا ذلك آنفاً، فإن هناك قراراً خاصاً لمجلس الأمن، يقوم على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يجرّم نقل المواد التي تؤدي إلى انتشار التكنولوجيا النووية

(القرار رقم 1540، أبريل 2004)، ويطالب الدول الأعضاء بتبني قوانين وطنية بهذا الشأن.

2. تدبير الانتشار

إذا فشل منع انتشار السلاح النووي تبقى هناك خيارات عدة مفتوحة. أما أولها فهو بطبيعة الحال التفاوض. والدول الغربية، المنشغلة أكثر من غيرها بمسألة الانتشار، هي من اتخذت المبادرة بذلك في غالب الأحيان. فإذا كان البلد المعني بلداً صديقاً فإن المفاوضات تسير بسهولة ويسر، ومن ذلك مثلاً أن الولايات المتحدة لم تجد صعوبة في حمْل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان على التخلي عن برامجها النووية في السبعينيات من القرن الماضي، في مقابل التأكيد من جديد على الحماية الأمريكية المبسوطة على تلك البلدان.

ومن جهة أخرى فإن الدول المستفيدة من المساعدات الأمريكية قد تخشى انقطاع تلك المساعدات إن هي أقدمت على إطلاق برنامج نووي، ونذكر في هذا الشأن مصر، علماً أن هذه الحجة لم تفد بشيء في حالة باكستان. وليس الأمر كذلك حين يتعلق الأمر بخصم لا بحليف، إذ تصبح المفاوضات صعبة شائكة، كما يتبين ذلك من حالة كوريا الشمالية، التي لم تفلح اتفاقيتان لنزع السلاح النووي في 1994 و2005 في جعلها تقلع عن مواصلة برنامجها النووي حتى الآن. والمفاوضات

بشأن هذا الملف تضم ست دول هي الكوريتان والولايات المتحدة واليابان وروسيا وعلى وجه الخصوص الصين، الدولة الوحيدة القادرة على التوسط بين الدول الغربية ونظام بيونغيانغ.

أما المفاوضات الرامية إلى حمل ليبيا على التخلي عن برنامجها النووي، والتي قادتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة في سرية تامة لسنوات عديدة، فقد توجت في 2003 بنجاحٍ أتاحته رغبة العقيد القذافي في وضع حد لعزلته الدولية.

وأما في ما يخص الحالة الإيرانية فإن المفاوضات التي بدأها معهم الأوربيون في 2003 تتواصل إلى اليوم بعد توسيعها لتشمل كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وهناك أخيراً الحالة الاستثنائية المتمثلة في تفكيك الأسلحة الروسية التي كانت منصوبة في روسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان وإعادتها إلى وطنها الأم في روسيا، وهي المهمة التي اكتملت في 1994، بعد مفاوضات قادتها الولايات المتحدة بشكل خاص.

وإذا لم تفد المفاوضات بشيء تبقى وسائل الإكراه، أي العقوبات والعمل العسكري. أما الصنف الأول، صنف العقوبات، فقد جرى اللجوء إليه كثيراً من قِبل المنظومة الدولية منذ 1945، لكن مجلس الأمن لم يشرع إلا مؤخراً، في 2006 على وجه التحديد، في اتخاذ قرارات

بعقوبات ملموسة، طبقاً لما ينص عليه البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي عقوبات ترمي بالأساس إلى محاربة انتشار السلاح النووي، وقد جرى اتخاذها ضد كوريا الشمالية وإيران.

ويبدو أن العقوبات المادية ستزداد فعالية مع مرور الزمن، ومن ذلك مثلاً أن برنامج «مبادرة الحد من الأنشطة غير المشروعة» IAI الأمريكي الذي أطلق في 2002، يهدف بالأساس إلى ضرب نظام كوريا الشمالية اقتصادياً. بيد أن العقوبات قد تأتي بأثر معكوس، مثلما حدث في حالة جنوب أفريقيا وباكستان، حيث أدى منع بيع أسلحة تقليدية لهذين البلدين إلى ازديادهما إصراراً على امتلاك القنبلة النووية.

وأما العمل العسكري فيطرح مشاكل كبرى، ذلك أنه إذا كانت دولة معينة لم تبلغ بعد العتبة النووية، فإن العمل العسكري ضدها يكون غير مشروع (رغم أن هذا لم يمنع إسرائيل في 1981 من ضرب مفاعل تموز العراقي، ولا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في 1998 من ضرب المنشآت العراقية المشكوك في كونها تخفي أسلحة دمار شامل).

أما إذا كانت الدولة المعنية قد تجاوزت العتبة النووية فكيف السبيل إلى التأكد من أن ترسانتها قد جرى بالفعل تدميرها كليةً؟ لا شك أنه سيبقى هناك الخطر المتمثل في قيام القيادة في تلك الدولة، إذ لا يبقى لديها ما تخسره، بتنفيذ ضربة نووية انتقامية.

ولا ينحصر الأمر في ذلك، إذ إن الدولة التي تعرضت لضربة عسكرية هدمت بناءها قد ترد بوسائل أخرى غير الوسيلة العسكرية المباشرة، كأن تلجأ إلى الإرهاب مثلاً، كما قد ترى في ما تعرضت له من عدوان دافعاً جديداً إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى امتلاك السلاح النووي، مثلما حدث في العراق ما بعد 1981.

فإذا لم تفد أي من هذه الوسائل بشيء، فإن الدول التي ترى نفسها مهددة ستكون مجبرة على اعتماد وسيلة الردع والحماية، من دروع صاروخية ووقاية مدنية وغير ذلك. وأهم وسائل منع الانتشار النووي، وخصوصاً مبادرة الأمن ضد الانتشار النووي PSI، صالحة أيضاً للوقوف في وجه مخاطر الإرهاب النووي. وتكملها مجموعة من الآليات المناسبة، مثل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المبرمة في 1987، والتي تنص على قواعد للأمان في مجال نقل تلك المواد، واتفاقية الأمم المتحدة حول قمع أعمال الإرهاب النووي، المبرمة في 2005، كما تكملها مبادرات أقل رسمية أتت من جانب الولايات المتحدة (مثل مبادرة Megaports في 2002 ومبادرة Container Security في 2002 كذلك)، وكذلك بعضُ الإجراءات الوطنية (ومنها على سبيل المثال برنامج «الخط الدفاعي الثاني» Second Line of Defense في الولايات المتحدة).

IV. الآفاق

يبدو أن مسلسل نزع السلاح النووي قد بلغ عتبة معينة رسا عندها. ففي الولايات المتحدة يسود الاعتقاد أنه لم يعد هناك من معنى للحديث عن التحكم الثنائي في الأسلحة النووية، خصوصاً أن القادة السياسيين من الجيل الجديد ينظرون بتشكك إلى آليات الإكراه الدولية. وينبغي أن نشير كذلك إلى التعقيد المتزايد الذي يطبع الاتفاقيات، مع ما تقود إليه آليات التحقق والتفتيش من تدخلات تزداد مع مر الزمن اتساعاً وتوغلاً، مما يجعل التفاوض حولها فضلاً عن إقرارها أمراً صعباً عسيراً. إضافة إلى ذلك فلا واشنطن ولا موسكو ترغبان في أن تصبح الصين يوماً ثاني قوة نووية عالمية إن لم نقل أول قوة. (غير أنه من المرتقب أن يتم الحفاظ بطريقة أو بأخرى على مقتضيات اتفاقية ستارت-1 التي قُررّ انتهاء صلاحيتها مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2009). أما باقي القوى النووية فهي بين حاسبةٍ أن ترسانتها قد بلغت حداً أدنى لا مجال إلى الذهاب أبعد منه، وهو حال فرنسا والمملكة المتحدة، ومعتقدةٍ على عكس ذلك أنها لم تبلغ بعد الحجم الكافي، وهذا حال الترسانات الآسيوية. أما الدول الغربية فترى في تصاعد النزعات الوطنية ومخاطر انتشار السلاح النووي أسباباً تدعو إلى الحذر فيما يتعلق بالفائدة المرجوة من إجراءات التخفيض من ترساناتها.

وأما في البلدان الأخرى فإن السلاح النووي يُعتبر وسيلة لإثبات الوجود الوطني وحماية الأنظمة. ويبدو أن الإمكانات المستقبلية الوحيدة لتخفيض الترسانات تكمن دون شك في الاستعاضة، خلال العقد المقبل، عن القنابل النووية الموجودة حالياً بقنابل أخرى أثقل وزناً وأصعب نقلاً لكن أكثر أماناً، مثلما سيكون عليه الأمر في ترسانات الدول الغربية.

وفي شأن محاربة انتشار السلاح النووي، فإن التفكير يجري في منع إنتاج المواد الانشطارية لأغراض تفجيرية، وذلك على شكل اتفاقية هي «اتفاقية منع إنتاج المواد الانشطارية». وسوف يتعلق الأمر في ما يبدو بإجراء لمنع الانتشار أكثر منه لنزع السلاح، لأن الدول النووية الخمس الكبرى لديها ما يكفي من المخزون.

غير أن صعوبة التحقق من احترام بنود تلك الاتفاقية قد منعت حتى اليوم دخولها حيز التطبيق. وقد اقترحت الولايات المتحدة في 2006 مشروع اتفاقية للتوقف عن إنتاج المواد الانشطارية. ومهما يكن من أمر فإن مفعول هذه الآلية حتى في حال اعتمادها سيبقى محدوداً، إذ ستدخل حيز التطبيق ما أن يصادق عليها الخمسة الكبار، ولن تحتوي على أية إجراءات للتحقق من حسن التنفيذ.

ومن أجل التوفيق بين الحق في الاستفادة من الطاقة النووية السلمية

أمام الطلب المتزايد وضرورات الحد من انتشار السلاح النووي، تتركز جهود المجموعة الدولية على اتجاهين، يهدف أولهما في المدى القصير إلى الحد من انتشار المنشآت الحساسة (من مثل منشآت التخصيب وإعادة المعالجة)، في مقابل إنشاء بنوك للمحروقات، فيما يهدف الثاني على المدى البعيد إلى إقامة مُفاعلات تحدّ من خطر تهريب الوقود النووي (مفاعلات الجيل الرابع)، ويبقى المبدأ العام في أوساط مجموعات المزودين (انظر أعلاه) متمثلاً في عدم تصدير الوقود إلا إلى الدول التي تحترم تعهداتها في مجال منع انتشار السلاح النووي.

ومن هذا المنظور فإن الاتفاق الموقع في 2006 بين الولايات المتحدة والهند، والذي ينص على تزويد المفاعلات الهندية بوقود أمريكي، يستثير نقاشاً. فالهند ليست من الدول الموقعة على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، مما يعني أن الاتفاق المبرم بينها وبين الولايات المتحدة يمثل سابقةً تستدعي إعادة النظر في قواعد عمل مجموعة المزوّدين النوويين NSG. ويقوم الحجاج الأمريكي في هذا المجال على السلوك المُرضي الذي أبدته الهند في هذا المجال، بحكم أن هذه الأخيرة لم تخرق أي قاعدة من قواعد عدم الانتشار، عكس إيران مثلاً، كما أنها لم تعمل على نشر تقنيتها النووية إلى غيرها من البلاد، عكس ما قامت به باكستان مثلاً.

وأخيراً، فإن من بين التدابير التي يجري تداولها اليوم في الأوساط الاستشارية ووزارات الخارجية الأوربية، هناك أيضاً إمكانية إنزال العقوبات بكل بلد ينسحب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية بناءً على ما قد يكون ارتكبه سلفاً من خرق لتلك المعاهدة.

وإذا كانت العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية تنتقد بطء الحركة في مجال نزع السلاح النووي والحد من انتشاره، فإن تفعيل التعهدات السابقة، مثل التخفيضات التي تنص عليها اتفاقية SORT وتفعيل معاهدة منع التجارب النووية TICE وغير ذلك، وتقوية الآليات القائمة، مثل معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وآليات الوكالة الدولية للطاقة النووية، تبقى كلها أولى بكثير وأجدى نفعا من إبرام معاهدات جديدة.

خاتمة

إن الناظر إلى مكانة السلاح النووي على الساحة الدولية يجد أنها تفصح عن اتجاهين متضادين. فبينما تتراجع مكانة ذلك السلاح نسبياً في المنظومات الدفاعية الغربية، نراه يزداد مع مرور الزمن أهمية لدى الدول الساعية إلى تأكيد قوتها أو نفوذها أو حتى مجرد استقلالها. وبذلك يبدو أن مستقبل السلاح النووي يبقى مفتوحاً.

فهل سيكون العالم أفضل حالاً لو أنه خلا من الأسلحة النووية؟ هذا السؤال يقع منذ 1945 في قلب نقاشات استراتيجية وسياسية وفلسفية. فعدم اندلاع أي حرب شاملة بين القوى العظمى منذ 1945 يُعدُّ في حد ذاته حدثاً مثيراً للانتباه، ولا شك في أنه من الصعب أن يتصور عاقل أن الردع النووي لم يكن له أي دور في ذلك. ومن هذا المنظور فإن خلوَّ العالم من الأسلحة النووية من شأنه أن يقود إلى تراجع تاريخي كبير.

كثيراً ما يقال إنه من المستحيل «جعل الناس ينسون السلاح النووي فكأنه لم يوجد قط»، وهذا ليس صحيحاً تمام الصحة، إذ إن منعاً عاماً وشاملاً لا بد أن يؤدي، بعد مرور بضعة عقود من الزمن، إلى اندثار المعرفة والمهارة اللازمتين لكل إعادة بناءٍ سريعة للترسانات النووية. كما ليس من المستحيل تصور إقدام بلد معين على التخلي عن الأسلحة

الأكثر تدميراً التي توجد بحوزته؛ فالتاريخ يذكر أن اليابان استغنت عن الأسلحة النارية في بداية القرن الثامن عشر لتعود إلى استعمال الأسلحة التقليدية وحدها.

ومهما يكن من أمر فإن نزع السلاح النووي نزعاً عاماً وشاملاً ليس بالأمر الوارد اليوم، غير أن هناك فرضيتين قد تغيران من المنظور الحالي.

أولاهما هي فرضية التوصل إلى تصنيع أسلحة يمكن الاستعاضة بها عن القنبلة النووية، ذلك أنه إذا كان من غير الواقعي تصوُّرُ التوصل إلى إقامة نظام أمني ينشر مظلته على العالم كله ليجعل قيام حرب بين الدول شيئاً متجاوَزاً غيرَ وارد، فليس من المستحيل تَصوُّرُ بدائل للقنبلة النووية. ومن ذلك نذكر الأسلحة البيولوجية التي تُحدِث المفعول المدمر نفسه على المجموعات البشرية، وليس من المستبعد أن يتيح التقدم التكنولوجي جعْلَ التحكم فيها أسهل وأيسر. لكنها علاوة على كونها موضوعاً لتحريم دولي، فهي غير ذات مفعول على المنشآت والآليات المعادية، ناهيك عن أن مفعولها ليس لحظياً. ونذكر أيضاً أشعة الليزر عالية القوة التي تعمل في الطور الصلب، وهي قد تكون بديلاً معقولاً، لكن باهظ الثمن دون شك.

كما أن هناك «مجالات المادة المضادة» antimatière و«التكنولوجيات

ما تحت المجهرية» nanotechnologies، التي يمكنها أن تؤمِّن قدرة تدميرية مكافئة لقدرة القنبلة النووية، لكن فقط على مدىً جِدِّ بعيد. والحق أنه من الصعب أن نتصور، في أفق يمكن التنبؤ به، وسيلة حربية لها من الفعالية ومن الأثر المرعب ما يؤهلها لتحتل مكان القنبلة الذرية آلةً للردع.

والفرضية الثانية هي المتمثلة في «استعمال ثالث» للقنبلة الذرية. وقد أسلفنا أنه من المشروع القول إن مرور الزمن يزيد من كثافة هالة المحرم التي تحيط بالسلاح النووي. بيْدَ أن هناك وجهة نظر أخرى ممكنة، إذ نستطيع القول على العكس من ذلك إن مرور الزمن يباعد ما بين البشر وبين ذكرى هيروشيما، مما سيفضي بالمناعة المكتسبة من أثر هول ما حدث في 1945 إلى أن تندثر رويْداً رويداً. هذا هو ما جعل بعض الاختصاصيين، مثل أندرو مارشال Andrew Marshall، أحد الوجوه البارزة في البنتاغون، يطورون أطروحة «التساهل»، التي مفادها أننا مع مرور الزمن قد ننسى الآثار المدمرة التي تحدثها القنبلة النووية، فنصبح مستعدين للقبول باستعمالها.

ومن جهة أخرى، فإن النجاح الذي حققته استراتيجيات الردع حتى اليوم لا يضمن لنا ألا يستعملها أحد أبداً. لقد كان ألفريد نوبل يظن أن الديناميت الذي اخترعه سيضع حداً نهائياً لحروب، وكذلك

ظن الأخوان رايت رائدا الطيران، كما كان القادة البريطانيون في 1938 يتصورون أن قصفاً استراتيجياً قد يحدّ من أخطار اندلاع صراع جديد في أوربا... وهذه كلها سوابق من شأنها أن تكون داعية إلى التزام جانب الحذر. وعلاوة على ذلك فإن التاريخ يبيّن أن الأخطار التي تنطوي عليها أزمة معينة قد تفضي، عبر تسلسل التحالفات أو بسببٍ من سوء التقدير لنوايا الطرف الآخر، إلى انزلاق الخصمين سريعاً إلى ما لا تُحمد عقباه. وفي مثل هذه الوضعيات فإن التعقل السياسي قد يكون غير ذي مفعول كبير.

وأخيراً، لا ينبغي استبعاد إمكانية استعمال السلاح النووي من قِبل قادة تحركهم دوافع إيديولوجية أو دينية، ولا وجود لديهم للاحتراز الأوربي إزاء التدمير الشامل، هذا إذا لم يسعوا قصداً إلى إحداث خسائر بشرية كبيرة جداً. إن استعمالاً جديداً للقنبلة النووية قد يكون حدثاً ذا نتائج هائلة، تفوق بما لا قياس معه النتائج المترتبة على اعتداء الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001. غير أنه من الصعب التنبؤ بما ستكون عليه هذه النتائج بالذات: هل ستفضي إلى نزع تام وشامل للسلاح النووي، أم هل ستفضي على عكس ذلك إلى إفقاده وضعه المتميز وجعله سلاحاً مثل غيره من الأسلحة؟

وبانتظار ذلك فإن النظر إلى السلاح النووي باعتباره «الخطر

الأكبر» الذي يهدّد سير العالم، كما يذهب إلى ذلك الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، يُعد من قبيل المحاكمة الجائرة[38] . فالحروب التقليدية والصراعات الداخلية التي كثيراً ما تُقاد بأكثر الوسائل بدائية، وكذلك سياسات الإبادة والمجاعات المنظمة، هي المسؤولة عن المآسي البشرية الكبرى منذ 1945، لا القنبلة النووية.

(38) كوفي عنان، "السلاح النووي: نهاية الحروب"، نشرة "السياسة الدولية"، عدد 114، شتاء 2006-2007، ص. 67.

نبذة عن المؤلف:

محلل سياسي فرنسي حائز على دبلوم معهد الدراسات السياسية بباريس، وحاصل على ماجستير في القانون العام ودكتوراه في العلوم السياسية، ومؤهل للإشراف على الأبحاث. وهو اليوم رئيس فريق في مؤسسة الأبحاث الاستراتيجية الفرنسية، كما أنه عضو بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية وغيره من المعاهد والهيئات، وعضو بهيئة تحرير مجلة Survival وغيرها من المنشورات العلمية المتخصصة.

كان برونو تيرتري في 2007-2008 عضواً في لجنة الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن الوطني بفرنسا، ولجنة الكتاب الأبيض حول السياسة الخارجية والأوروبية. وشغل ما بين 1990 و1993 منصب مدير لجنة الشؤون المدنية في الجمعية العامة لحلف شمال الأطلسي، ليعين بعدها، من 1993 إلى 2001 مكلفاً بمهمة لدى مدير الشؤون الاستراتيجية لوزارة الدفاع الفرنسية.

صدرت له مؤلفات عديدة نذكر من بينها:

- السلاح النووي بعد الحرب الباردة: أوروبا وحلف شمال الأطلسي ومستقبل الحوار، دار كريست وإيكونوميكا، باريس، 1994.

- «السياسة النووية في أوروبا» (بالإنجليزية)، منشورات أكسفورد، 1999.

- «فرنسا والردع النووي»، منشورات لادوكيمونتاسيون فرانسيز، باريس، 2007.

- «السوق السوداء للقنبلة النووية»، منشورات بوشي-شاستل، باريس، 2009.

- «الحرب»، عن المنشورات الجامعية، سلسلة «هل تعلم؟»، باريس، 2010.

نبذة عن المترجم :

من مواليد 1957 بآسفي جنوب المغرب. وهو أستاذ للترجمة بالمدرسة العليا للأساتذة بتطوان. وعضو في اللجنة المغربية الفرنسية المشتركة للتبريز في اللغة الفرنسية. وقد صدرت له مقالات وترجمات في مختلف فروع المعرفة باللغتين العربية والفرنسية.

حائز على جائزة ابن خلدون - سنغور للترجمة (أبوظبي. 2008) عن ترجمة مشتركة لكتاب "العقل السياسي العربي" للمفكر المغربي محمد عابد الجابري. وهو يشتغل إلى اليوم في إطار مركز البحث العلمي CERCOS في تطوان.

السلاح النووي.. بين الردع والخطر

غالباً ما يستثير ذكر الطاقة النووية نوعين متناقضين من المشاعر: الإعجاب بما بلغه العقل البشري من تحكم في قوى الطبيعة، والرهبةُ من الطاقة المدمرة التي يطلقها المارد النووي كلما حُرر من عقاله. وإذا كانت الرهبة تغلب عادة على الإعجاب فإنما مرد ذلك إلى أن الإنسان عرف الذرة قنبلةً رهيبة مدمرة قبل أن يعرفها مورداً للطاقة نظيفاً، ووسيلةً مدنية أثبتت نجاعتها في ميادين كثيرة على رأسها مجال الطب. وكتاب «السلاح النووي» يتحدث عن الجانبَ العسكري عبر فصوله الأربعة ذاكراً الشجون التقنية والقانونية والفلسفية والإنسانية التي تحيط بالسلاح النووي. فنحن نعلم أن قنبلتي هيروشيما وناغازاكي تعدان اليوم بمثابة مفرقعات أطفال قياساً إلى ما توصل إليه التقنيون من تصنيع لوحوش حقيقية تحرر طاقة تقدر بما تحرره مئات ملايين الأطنان من المادة المتفجرة المعيارية «تي إن تي» المعروفة، وحوشٍ بلغت قوتها التدميرية وأعدادها الهائلة حداً أصبح معه المخزون العالمي منها قادراً على تدمير كوكب الأرض عشراتٍ المرات. بيد أن كل هذه الأسلحة المخيفة لم تُصنع لتقتل، بل صُنعت كي تمنع قيام الحروب. هذا هو مبدأ «الردع» الذي يبسط المؤلف فيه القول، شارحاً لنا كيفية إعماله وحدود فعاليته والتوازنات الهشة الحساسة التي يقوم عليها اشتغاله، ومبيناً كيف تطورت استراتيجيات الردع عبر العقود الستة المنصرمة، فتغيرت معاييرها وأهدافها وتقنياتها تبعاً لتغير الظروف السياسية والتحالفات العسكرية والخصوم الحقيقيين أو المفترضين، حتى ليصح القول: إن الردع أصبح اليوم علماً نظرياً واستراتيجياً وتقنياً قائماً بذاته.

المعارف العامة
الفلسفة وعلم النفس
الديانات
العلوم الاجتماعية
اللغات
العلوم الطبيعية والدقيقة / التطبيقية
الفنون والألعاب الرياضية
الأدب
التاريخ والجغرافيا وكتب السيرة

كلمة
KALIMA

أبوظبي للثقافة والتراث
ABU DHABI CULTURE & HERITAGE

9 789948 018445